

ثوارت الشعوب العربية
الربيع الذي لم يزهر بعد!!

وائل سهيل نجم

بيروت

٢٠١٥

الإهداء

إلى كل عربي حرّ خرج ذات يوم ينشد نشيد الحرية.

إلى التواقين إلى الحرّية، العاملين لاستنهاض الأمة من كبوتها.

إلى المرابطين في الساحات والأزقة والشوارع في مواجهة الثورات المضادة .

أهدي عملي هذا، وآمل أن يكون إسهاماً بسيطاً يرفد ربيع العرب بحبر الحياة علّه

يزهر من جديد.

المقدمة

قبل حوالي أربع سنوات ونصف أقدم شاب تونسي في مدينة "سيدي بوزيد" على إحراق نفسه احتجاجاً على صفقة تلقاها من مجنّدة في الشرطة لأنّه كان يحتج على تكسير العربة الخشبية التي كان يبيع عليها بعض الخضار والفاكهة من أجل تأمين لقمة العيش له ولأسرته؛ لم يكن "محمد البوعزيزي" يعلم أن هذه الشرارة ستشعل انتفاضة عارمة في معظم المدن التونسية احتجاجاً على الأوضاع الاقتصادية السيئة، والسياسية الأكثر سوءاً، بل ربما وضعها في إطار تصعيد الاحتجاج، أو ربما في إطار الثأر للكرامة على الطريقة التي وجدها أقل كلفة له ولعائلته من خلفه، إذ أن أي ردّ فعل تجاه السلطة المستبدّة كان سيضع أهله في دائرة العقاب الجماعي، وهو ما كان يدركه البوعزيزي جيداً، ولذلك ربما اتجه نحو هذه الحركة الاحتجاجية العنيفة، التي تحوّلت إلى بركان غضب سلمي يجتاح كافة المدن التونسية، ويتمكن من إسقاط السلطة المحتكرة المستبدّة، والنظام الذي لم يلتفت يوماً إلى حاجة الشعب ومصالحه، وهكذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ تونس مع فرار رئيس النظم، "زين العابدين بن علي". إنها ثورة الياسمين الشعبية تسقط أول نظام عربي طالما حال بين الشعب وبين تحقيق تطلعاته في التقدّم كما في الحرية والكرامة.

وكما الزهور يفوح عطرها وعبيرها في الارجاء، فقد فاح عطر ثورة الياسمين على دول الجوار، فإذا بالشعب المصري ينبهر بالإنجاز التونسي فتخرج جموعه تطالب بإسقاط النظام ويكون لها ما أرادت في أيام قليلة. وما بين تونس ومصر يتحرك الشعب الليبي ليتخلص من عقيدته الذي جعل من ليبيا بلداً خارج الكرة الأرضية، إلا أن جنون السلطة والاحتكار جعل النظام يلجأ إلى القوة للبطش بالشعب الأعزل، ويحوّل هذا الحراك السلمي الراقى إلى حرب ضروس تُستخدم فيها الطائرات والمدفعية وكل أنواع الأسلحة، ما دفع الشعب إلى التحرك من أجل الدفاع عن نفسه، وتكون النهاية مقتل رأس النظام بعد تدمير جزء كبير من البلد. ومن ليبيا إلى اليمن حيث تحرّك الشعب اليمني لانتهاء

ثلاثة عقود من حكم الفرد المطلق، ولأن الحكمة يمنية - كما يقال - تجنّب اليمينيون حمّام الدم واستخدام السلاح، واستجابوا لمبادرة الدول الخليجية التي انتهت بانتقال السلطة إلى نائب الرئيس كفترة انتقالية، ومن ثم تقاسم السلطة بين كافة مكونات البلد السياسية. أما في سوريا التي قال رئيسها ذات يوم إنها بعيدة عن الحراك الثوري، بل هَلّ لتحرّكات الشعوب التي أسقطت أنظمة مصر وتونس، فقد أخذ الشعب السوري قراره بالتخلّص من حكم العائلة والذي امتد لأربعة عقود من الزمن. العائلة كانت قد أعدت العدة لهذا اليوم، من خلال السيطرة الكاملة على الجيش والسلطة وأجهزة الأمن، ومن خلال التحكم بكل مفاصل البلد من خلال نظام طائفي غير معن، فكانت المدافع والصواريخ وغيرها من أنواع الأسلحة حاضرة لدى القرى والأرياف والساحات الثائرة، والانتقام من كل ما هو سوري يريد الحرية والكرامة، ما اضطر الشعب السوري أيضاً للتحوّل إلى حمل السلاح من أجل الدفاع عن أرضه وعرضه وماله ونفسه.

لقد فاجأت ثورات الشعوب العربية العالم أجمع. فاجأت الأنظمة الحاكمة، كما فاجأت العالم الغارق في مصالحه، الطامع بخيرات هذه المنطقة وذهبها الأسود، العامل بكل ما أوتي من قوة لضمان سيطرته وتحكمه بكل مفاصل المنطقة وحماية أمن الكيان الصهيوني. تفاجأ بهذه الثورات ولكنّه لم ينتظر حتى تكتمل وتنتقل بأوطاننا العربية إلى بر الأمان، لذلك سارع إلى حرفها عن مسارها بكافة الوسائل والأساليب الممكنة، فبدأ الترويج مع ثورة الشعب السوري إلى قضية محاربة الارهاب والمجموعات الارهابية، من ضمن ذلك إطلاق سراح عشرات المعروفين بانتمائهم إلى المنظمات المعروفة بـ "التنظيمات الجهادية" من السجون وتوفير الامكانيات اللازمة لحملهم السلاح وتظهير ذلك إعلامياً؛ كما بدأ مساراً آخر في تلك البلدان التي سقطت أنظمتها من خلال دعم الثورات المضادة، حتى يتم إفشال الثورات المنقذة، وقد تم ذلك بشكل كبير في مصر، وفي اليمن، وكذلك في ليبيا حيث تحوّلت الثورة كما في سوريا إلى نزاع مسلح، فيما تمكّنت تونس من الخروج من معركة استعادة الأنظمة المخلوعة بأقلّ الخسائر الممكنة، وهكذا يمكن القول إن الربيع العربي الذي طالما انتظره العرب، وعبر عنه أصدق تعبير

ذاك الكهل التونسي عندما قال: "هرمنا لأجل هذه اللحظة التاريخية" لم يزهر في بلداننا العربية، فقد تمكنت الدول العميقة، والمؤتمرات الدولية والاقليمية من منع تقدّم هذا الربيع إلى حين، وهي تبذل أقصى ما يمكن لإجهاضه بشكل نهائي، ولكن المارد (الشعب) الذي خرج من قممه لن يعود إليه مرة أخرى، والحراك الثوري المستمر والمتواصل في مصر بشكل سلمي، وفي سوريا على هيئة قتال المعتدين، وفي اليمن وليبيا بوجه القوى الخارجية، وفي تونس على هيئة نشاط سياسي لن يتوقف حتى يزهر هذا الربيع العربي، وحتى تتعم أوطاننا بالحرية والكرامة، وحتى تستعيد أمتنا مكانتها بين الأمم والأوطان.

في هذا الكتاب "ثورات الشعوب العربية.. الربيع الذي لم يزهر بعد" سلسلة مقالات واكب كاتبها فيها الثورات العربية على مدار السنوات الماضية، ونُشرت في بعض الصحف والمواقع الإلكترونية العربية، وهي اليوم تجتمع في هذا الكتاب حتى تكون جزءاً من عملية تأريخ اللحظة التي مرّت على عالمنا العربي.

بيروت في ١٥ نيسان ٢٠١٥

وائل سهيل نجم

الياسمين يشعل الخضراء^١

ذات يوم من خريف العام ٢٠١٠ وحيث كانت تونس الخضراء تودّع أيام الخريف المتبقية متشحة بلونه الأصفر، وحيث كان الجو مكفهراً تماماً كالأجواء السياسية والاقتصادية في البلاد، خرج "محمد البوعزيزي" عن صمته، كاسراً صمت ملايين الشعوب على الظلم والاستبداد، وعلى الاستنثار والاحتكار؛ خرج يوم ١٧ كانون الأول ٢٠١٠ في مدينته "سيدي بو زيد" وأحرق نفسه احتجاجاً على مصادرة عربة الخضار التي كان يعمل عليها لتأمين لقمة عيشه ومستلزمات الحياة الكريمة. ربما لم يكن البوعزيزي يعلم أن هذه الحركة التي قام بها ستتحول إلى كتلة ملتهبة تشعل البلاد بمدنها ودساكرها وأريافها، لتقتلع في ثمانية عشر يوماً النظام الذي حوّل الخضراء إلى صحراء قاحلة لا يجد فيها البوعزيزي وأمثاله لقمة عيشهم إلا بشق الأنفس ومرارة الحياة. ربما لم يكن يعلم أن هذه الشعلة ستشعل فيما بعد الشرارة لثورة شعبية عارمة تطيح بـ "بن علي" في تونس، وتنتقل إلى ليبيا المجاورة، ومصر القريبة، واليمن الراقد عند أطراف المحيط، وسوريا الواقعة على حدود الوطن السليب في فلسطين، ومعها تبدأ عملية تغيير لم تنته فصولها بعد. لقد بزغ فجر الربيع العربي من تونس. لقد بدأت الحياة تدبّ من جديد في الخضراء، ومعها امتدت إلى كافة الأرجاء عازفة نشيد الحرية، ومرددة بيت الشعر المشهور لأبي القاسم الشابي التونسي "إذا الشعب يوماً أراد الحياة". ومعها جاءت مقولة ذلك الستيني الذي أنشد معزوفة جديدة لم ولن ينساها العرب "هرمنا لأجل هذه اللحظة التاريخية".

كنت قد قرأت قبل سنوات سابقة أبياتاً من الشعر المنثور تتحدث عن ثورة الياسمين وتقول : "قطفوا الزهرة، قالت: من ورائي برعم سوف يثور. قطعوا البرعم. قالت: غيره ينبض في عمق الجذور. قلعوا الجذر من التربة. قالت: لمثل هذا اليوم خبأت البذور،

^١ - مقال افتتاحي تمهيدي.

كامن ثأري بأعماق الثرى، وغداً سوف يرى كل الورى، كيف تخرج صرخة الميلاد من صمت القبور، تبرد الشمس ولا تبرد ثارات الزهور". ومع ثورة الياسمين أيقنت فعلاً مدى صدق وحقيقة هذه الأبيات من الشعر الضارب في أعماق النفس التواقّة إلى الحرية، كما أيقنت أن ثورة الياسمين ماضية إلى تحقيق تطلعات الشعب التونسي، ولم تمضِ أيام قليلة من ثورة الياسمين وتمدّد ربيعها في ربوع تونس الخضراء حتى تهاوى نظام الوجوه الصفراء لتعود بعد ذلك تونس إلى خضرتها تتنفس هواء الحرية، وتتشدّ نشيد أبي القاسم الشابي معلنة بدء فصل الربيع العربي انطلاقاً من ربوعها الخضراء.

بيروت في ١٥ نيسان ٢٠١٥

الحركة الاسلامية ومسؤولية مستقبل المنطقة¹

تمرّ المنطقة منذ مدة بفترة من الحراك الشعبي الذي أطاح بنظامين في كلّ من مصر وتونس، ودفع بالاضاع في أقطار أخرى إلى الواجهة كليبيا واليمن وسوريا من دون أن يكون هناك خطوات ملموسة في تحسّس مستقبل هذه الاقطار، وحركّ المياه الراكدة في بعض البلدان من دون أن يدفع بها إلى واجهة الاحداث في المرحلة الحالية كما في الاردن والبحرين وسلطنة عمان، وفي كل هذه المناطق والبلدان تم إظهار الحركة الاسلامية في واجهة الاحداث، أو في موقع المحرك لها، في وقت نفت هذه الحركة في أغلب هذه الاقطار أن تكون هي المحرك أو الناظم، أو أن تكون هي من يقف خلف ما تشهده هذه الاقطار من حراك، وإن كانت لم تنف أنها من السياق العام المشارك في الحدث صناعة أو تحركاً أو تحريكاً مع بقية قطاعات الشعب أو القطاعات المشاركة في الحراك الشعبي.

والحقيقة أنّ الحركة الاسلامية بما تملكه من رصيد شعبي في مختلف الاقطار العربية والاسلامية تكاد تكون المحرك الأساسي، ولو عاطفياً، لما يجري في هذه الاقطار، من دون أن يعني أنّها المسؤول المباشر عن تنظيم هذا الحراك، وهذا ما أكّده جماعة الاخوان المسلمين في مصر، قبل وأثناء وبعد الثورة، وهذا أيضاً ما أعلنته حركة النهضة في تونس، أيضاً قبل وأثناء وبعد الثورة، وهذا ما صرّحت به جماعة الاخوان في سوريا وليبيا واليمن، من غير أن يعني ذلك أنّها غير مشاركة في هذه الفعاليات الشعبية المتحركة والمضطردة باستمرار. إلا أنّ الحقيقة أيضاً أنّ الناس في مختلف هذه الاقطار ملّت الروتين والركود السياسي والاقتصادي والبطالة والفقر والاستبداد والحل الامني وما سوى ذلك من عناصر كان لها الدور الأبرز والأساسي في اندلاع هذه الموجات من الاحتجاج المعبر عن أزمة حقيقية في مختلف هذه الأقطار، وبغض النظر عن دور الحركة الاسلامية، فشعوب هذه الاقطار تحركت من دون إذن من أية قوة سياسية، بل

¹ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

سبقت كافة القوى السياسية وزايدت عليها في كثير من المواقف، ومن هنا يمكن القول إن الحراك الشعبي سواء عبّرنا عنه بمصطلح الثورة في بلد، أو حركة الاحتجاج في بلد آخر، ربما له مشروعيتها، إلا أنه يبقى حراكاً شعبياً، انطلق من حالة تعبيرية عن استياء قطاعات واسعة من الشعوب عن حالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وما سوى ذلك، وقد شاركت أو ربما استفادت القوى السياسية من هذا الحراك، بل ربما بعضها حاول ركوب هذه الموجة للإفادة منها وتطويرها لصالح أجندته السياسية.

لقد فاجأت حركة الشعوب هذه أميركا وأوروبا على وجه الخصوص، بمقدار ما فاجأت الانظمة الحاكمة، والقوى السياسية المعارضة لها، إلا أنّ أميركا وأوروبا وبعد نجاح الثورة في كل من تونس ومصر في بلوغ نتائج سريعة وقياسية، عملت على إفشال الحراك الشعبي في الوصول إلى نتائج مماثلة في بقية الأقطار، ودخلت على خط الأزمة التي باتت تتحوّل إلى نزاع داخلي دائم يستنزف قدرة وطاقة دول وأقطار أخرى، ولعلّ ما يجري في ليبيا واليمن وسوريا فيه دلالة على هذه المحاولة بل الخطة الغربية المحكمة التي تريد الإفادة من الأزمة لتحويلها إلى نزاع، تضع من خلاله أميركا وأوروبا يدها على المنطقة بطريقة مختلفة، مجهزة بذلك حركة الشعوب، وضاربة في ذات الوقت قوة الأنظمة ووحدة مجتمعاتها، ومن هنا فإن حركة الشعوب باتت اليوم في بعض الاقطار الملتهبة بين فكي كماشة. بين العنف المستخدم من النظام في قمع حركات الاحتجاج، وهو ما يولّد شعوراً بالثأر والانتقام الذي يدفع للارتقاء في أحضان الاعداء والخصوم حتى ولو على حساب الوطن، وبين استثمار الغرب لحراكمهم من أجل تكريس هيمنته على المنطقة عبر طريق آخر مختلف عن العدوان الذي شنّته سابقاً على العراق وأفغانستان، وبالتالي فإن المعادلة بالنسبة للشعوب باتت صعبة، وكذلك بالنسبة للأنظمة، وهو ما ترك الشعوب العربية الأخرى في حيرة من أمرها، هل تقف وتساند حركة الشعوب الطامحة للتحرر، وهي ترى الغرب يفيد من ذلك؟ أم تقف إلى جانب الأنظمة التي تمارس القمع ولا تدع فرصة للتفاهم مع الشعوب بحيث تمنحها الثقة وتقطع

الطريق على المشروع الغربي، وهو ما يشكّل تحدياً بحدّ ذاته؟ أم أنّها تقف على الحياد وبالتالي فهي ستدفع الثمن كغيرها عاجلاً أم آجلاً؟

هنا يبرز دور الحركة الإسلامية الريادي، وهنا تقع المسؤولية على عاتق هذه الحركة التي لها قدرة على محاولة إخراج الأمة من الأزمة، بمقدار ما تملك من ثقة الشعوب والأنظمة في بعض الحالات.

الحركة الإسلامية باعتبارها جزء من الحراك الشعبي، وباعتبار الثقة التي توليها الشعوب لها، وحتى بعض الأنظمة، كما في حالة سوريا تحديداً، وأمام استمرار حالة الحراك المتسع بشكل أفقي وعمودي، وأمام محاولات الغرب الإفادة من الحراك والعمل على تطويعه لصالحه، يقع على عاتقها مسؤولية العمل لإحداث تغيير يرضي الشعوب، ويكون برضا الأنظمة، ويقطع الطريق على تطلعات وأهداف الغرب الطامع.

وفي الموضوع السوري تحديداً، حيث تملك بعض الحركات الإسلامية رصيداً عند الشعب، وبعضها عند الشعب والنظام، وبعضها عند النظام، يمكن للحركة القيام بدور يوفق بين مطالب الشعب وإمكانيات النظام، عبر إقناع النظام بتقديم إصلاحات حقيقية تجعل الشعب يثق به، وإقناع الشعب وحركات المعارضة بعدم الذهاب بعيداً في أخذ البلد إلى ما يمكن أن يفيد الغرب عموماً، خاصة وأنّ هذا الغرب يستخدم إمكانياته لتحقيق مصالحه في هذه المنطقة ولو على حساب الشعوب.

نحن ندرك مثلاً ان حركة حماس تحظى بثقة كبيرة عند النظام في سوريا بمقدار ما تحظى بثقة واسعة ومماثلة في أوساط الشعب السوري، وبشاركتها في هذه الشيء جبهة العمل الإسلامي في الأردن، وبدرجة أقل الجماعة الإسلامية في لبنان، والاخوان في مصر، بينما يحظى حزب الله في لبنان، والحركة الإسلامية في السودان بثقة كبيرة عند النظام في سوريا، وبالتالي فإن جهوداً من هذه الأطراف تضاف إلى محاولات تركية للمساعدة، يمكن أن تُفنع كلا من النظام والمعارضة في إمكانية التوصل إلى نقاط مشتركة، تضمن التغيير والإصلاح من خلال النظام، وتضع حداً للعنف والفوضى،

وتضمن قوة المجتمع والدولة، وتقطع الطريق على التدخل الاجنبي، وتحفظ البلد في الخط الداعم للمقاومة، ولمشروع الأمة في استرجاع فلسطين.

إنّ هذه المسؤولية اليوم في زمن العمل الغربي الحثيث لتطويع حراك الشعوب وجعله يصب في خدمة مشروعه هي مسؤولية مضاعفة، وإن كانت مسؤولية الشعوب والانظمة لا تقل عنها ابداً، وأظن أنّ الشعب ومعارضته من ناحية، والنظام من ناحية أخرى بحاجة إلى مساعدة جدّية ومخلصة يمكن أن تنهي الأزمة لصالح الأمة وليس لصالح القوى الطامعة بقدراتها.

وأما الاصطفاة في جانب هذا الفريق أو ذاك وتوظيف الطاقات لصالح هذا الطرف أو ذاك، ليس من مصلحة لا هذا الطرف ولا من مصلحة ذلك، بل ربما يكون من الامور التي يتمناها العدو الطامع، نظراً لأنها تشكّل في بعض مفاصلها خدمة لمشروعه.

أظنّ أنّه بات من مسؤولية الحركة الاسلامية بكافة اجنحتها أن تعمل لإنقاذ الأمة في هذه المرحلة، وقطع الطريق على الاعداء الطامعين، والعمل لإقناع كافة الأطراف للخروج من الأزمة والدوامة، فالأمور قد يتم إدراكها الآن، إلا أنّ أي تأخير قد يجعل إدراكها في المستقبل ليس ممكناً، فضلاً عن أنّه قد يأخذ كل المنطقة إلى المجهول. فهل نسمع مبادرات جريئة من هذه الحركات لإنقاذ الأمة في ربع الساعة الأخير؟؟ وهل تكون الشعوب والأنظمة على قدر مسؤولية الإصغاء؟؟ نأمل ذلك ونتمناه.

بيروت في ١٧ حزيران ٢٠١١

رحم الله "بن لادن" وغير مأسوف على تجربته'..

فجر اليوم فاجأ الرئيس الاميركي "باراك اوباما" العالم بإعلان تمكّن فرقة من استخبارات الجيش الاميركي من النيل من "أسامة بن لادن" بعد حوالي عشر سنوات من المطاردة المباشرة بعد أحداث ١١ ايلول ٢٠٠١، وبالطبع فقد شكل الاعلان بالنسبة لكثيرين حول العالم مفاجأة سارة لا سيما في الدول التي كانت تشارك اميركا همّ مطاردة "بن لادن"، في حين شكل صدمة لكثيرين حول العالم ممن وجد في "بن لادن" الثائر الذي وقف في وجه الغطرسة الاميركية، واستطاع النيل منها في عقر دارها. واعتباراً من لحظة إعلان "اوباما" عن مقتل "بن لادن" وفق النظرية الاميركية، واستشهاده وفق نظرية محبيه من المسلمين، وإذا ما صدقت الرواية الاميركية، وأغلب الظن انها صادقة، ولولا ذلك لما كان "اوباما" بنفسه اعلن النبأ مباشرة عبر وسائل الاعلام، فإن "أسامة بن لادن" بات الآن بين يدي ربه، وبات في عالم آخر يختلف اختلافاً جذرياً عن عالمنا هذا الذي نعيشه، وبالتالي ليس من حقنا بعد اليوم ان نقول شيئاً عن الرجل وفقاً لقاعدة "اذكروا محاسن موتاكم"، إلا ما كان يتصل به على المستوى الشخصي وكان ايجابياً، وهذا ليس بحقه فقط بل بحق اي مسلم يقبض إلى الله.

اليوم يمكن ان نقول "رحم الله بن لادن" ، بل ونقول: وتقبله الله في عداد الشهداء، إذ ان المسلمين وفقاً لعقيدتهم ليس لهم الحق في الحكم على النوايا، سوى الظاهر والمعلن منها، ونحن لا نعلم من نوايا الرجل الا الشيء الطيب الذي يجعل اي مسلم في مشارق الارض او مغاربها، اتفق معه او اختلف، ووفقاً لقاعدة النوايا، ليس له إلا ان يقول إن " بن لادن" هو شهيد وفقاً لنبيته المعلنة، والله يعلم بعد ذلك اسرار القلوب.

وإذا كان ليس من حقنا ان ندخل في النوايا، ولا ان نحاسب عليها، بل نحن مطالبون بحسن الظن وترك النوايا إلى الله، فإنه من حق الامة ان تناقش فيما يتصل بها وما يمكن ان يؤثر على مسيرتها، بل وربما سمعتها ودروها، وهنا يمكن ان يكون لكل منا رأي قد

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

يتفق او يختلف مع "بن لادن" وهنا يحق لنا ان نناقش التجربة التي مرت وقدمها "بن لادن" خلال اكثر من عقد من الزمن، كما يحق لأي فرد في الامة ذلك، باعتبار الامة وتاريخها وحاضرها ومستقبلها ليس حكراً لا على "بن لادن" ولا على غيره، كبر شأنه أم قل.

في مناقشة التجربة، وبعيداً عن نوايا الرجل وصدقه، نقول بكل صراحة، إنها تجربة كانت فاشلة لم تجلب على الامة سوى الويلات، ولم يأتينا منها سوى ما اعاد الامة إلى الوراء عشرات السنين، واعاق تقدم مشروعها وجعلها محط استهداف من الامم الاخرى، حيث تم وصفها بـ "الارهاب" و"ارتكاب المجازر" و"الهمجية" وما سوى ذلك، وأعلم ان الكثيرين سيقولون: إن اعداء الامة لديهم مشاريعهم الجاهزة لاتهام أمتنا بكل ذلك، وقد يكون هذا صحيحاً، ولكن تجربة "بن لادن" التي ربما لا يكون وحده مسؤولاً عنها، اعطت الذريعة وعززت الحجة عند اعداء الامة.

لقد بدأ "بن لادن" حياته رجلاً ثرياً غنياً ورث عن أهله ما لا كثيراً، وكان بإمكانه ان يعيش منعماً وحياة فارهة، وما سوى ذلك من القضايا التي تسجل للرجل في قائمة حسن نيته، ولكنها لا تدخل في حسن تجربته، إلا انه اختار شيئاً آخر، أوصله إلى ما وصل إليه.

لقد استهدف "بن لادن" ولأول مرة اميركا في عقر دارها، وضرب برج التجارة العالمية في نيويورك، كما اعترف هو في بعض تسجيلاته، وفتح حرباً لا هوادة فيها على اميركا، بل وعلى العالم اجمع، في وقت لم تكن الامة معه، ولم تكن توافقه على هذا التوجه، فاختر طريقاً مكلفاً قد يكون ثمنه الشهادة، وهو ما وصل إليه وناله، ونحسبه عند الله كذلك، إلا ان الامة دفعت أثمناً غالية جراء هذا التوجه الذي انفرد فيه دون سائر الامة. وهنا لا بد من التنبيه إلى ان المطلوب في مفهوم امتنا ان نفكر بعقلية جمعية، لا ان نفكر بعقلية فردية، فمطلب الشهادة فيه كسب فردي، اما مطلب النصر فيه كسب جمعي لكل الامة، وهو ما ينبغي ان تقدم في فكرنا ويحكم تصرفنا.

لقد اسقط "بن لادن" برجى التجارة العالمي، إلا ان اميركا اسقطت الامة في المجهول الذي نعاني منه اليوم، ولا ندري إلى متى سنبقى نعاني منه. فهذه افغانستان دولة فاشلة، وهذا العراق دولة ممزقة، وهذا الانقسام ينسحب إلى كل قطر وقطر من بلاد المسلمين، وهذه الفتنة تطل برأسها، وهذه فلسطين تضيع في ظل حملة التهويد والاستيطان، وهذا الغرب يحاصر المسلمين في بلاده ويضيق عليهم، ويمنعهم من نشر دعوتهم ويخوف الناس منهم، وقائمة قد تطول وتطول وتطول. وأذكر وفقاً لشهادة احد الاصدقاء الذين كانوا في اميركا عندما وقعت احداث ايلول حيث اخبرني ان اكثر من مئة وخمسين مركزاً اسلامياً ناشطاً في مجال نشر الدعوة الاسلامية في اميركا وكندا ويديرها مسلمون امريكيون، وينشطون حيث يدخل في كل يوم عشرات الامريكيين في الاسلام، قد اقلت جميعها، ومنع على المسلمين فيها القيام بأي نشاط يسهم في نشر دعوة الاسلام. وأمثال هذه المراكز الكثير قد اقل، وقد شنت الحملات لتجفيف ينابيع العمل الاسلامي في كافة ارجاء الارض، ولوحق واعتقل من له علاقة بت "تنظيم بن لادن" ومن ليس له علاقة بهذا التنظيم. وقد عانى المسلمون في كافة الاقطار من تداعيات تلك العملية. ولم تكن الاعمال الاخرى التي جرت في بلدان اخرى غربية او افريقية افضل حالاً لجهة النتائج بالنسبة للامة، بل اقصى ما احدثته مثل هذه الاعمال انها احدثت صخباً إعلامياً سرعان ما دفعت الامة ثمنه. ناهيك عن ان التجربة التي كانت خلاصة فكر لم يكن "بن لادن" مسؤولاً عنه، بل كان احد ضحاياه، جعل قتل المسلمين وحتى العلماء احياناً يجري على قاعدة التكفير حيناً والخيانة احياناً فيما المستفيد الأول كانت اميركا التي نستهدفها.

لقد كان بإمكان "بن لادن" الرجل الثري الغني الذي اختار هذا الطريق، وفضل هذا التوجه ان يخدم امته بما هو افضل، كان بإمكانه ان يحاصر اميركا التي استهدفها في اكثر من مكان، وان يجعلها تدفع الثمن بأكثر من طريقة واسلوب. كان بإمكانه وهو الغني ان يشكل حالة ضغط كبيرة على اميركا وعلى كل من قال إنه يريد مواجهتهم، ودون ان يسجل عليه احد ملاحظة، او ان يجعل الامة تدفع هذه الاثمان الغالية.

اعرف ان كثيرين لن يسرهم هذا الكلام، وكثيرين ايضاً سيغضبهم ويدافعون عن "بن لادن" الرجل الذي اختار طريق ذات الشوكة وهو الغني الثري، ولكني اعود واقول ليس لنا نحاكم النوايا، ولا ان نحاسب اصحابها، قرب العباد هو الذي يعلم ما تكن الصدور، وهو الذي يحاسب على ما يبدر من اعمال، ولكن من حقنا ان نناقش في التجربة وان ننقدها ونقول فيها ما نراه، وغلا فإن حسن النوايا قد يقودنا احياناً إلى حتفنا وحتف امتنا ايضاً، ولا يكفي فقط ان نكتفي بحسن نوايا الافراد، بل اقول إنه من الخيانة ان لا ننقد التجربة، اية تجربة، لأنه ليس من معصوم إلا من عصم الله، والكل يؤخذ منه ويرد عليه إلا المعصوم، وعليه فغننا نقول رحم الله "بن لادن" ونحسبه وفقاً لنيته عند الله من الشهداء، ولكننا نقول في ذات غير مأسوف على تجربته التي نتمنى استخلاص العبر والعظات لما فيه مصلحة امتنا في هذا الوجود. "فرحم الله بن لادن وغير مأسوف على تجربته."

٢ ايار ٢٠١١

بعد عام على الثورات العربية

"الربيع العربي" ماضٍ إلى أهدافه والتيار الاسلامي ضمانته¹

عام مضى على شرارة "الربيع العربي" الذي انطلق من تونس في السابع عشر من كانون الأول من العام الماضي، ويمضي هذا "الربيع" إلى تحقيق أهدافه وتطلعات شعوبه بالحرية والكرامة وما هو أفضل لهذه الأمة في هذه المنطقة؛ وقد حقق هذا الربيع أهدافه في بعض الأماكن طويلاً صفحة سوداء مؤلمة من تاريخ الاستبداد والظلم والاستتار بالسلطة، واعداً بمستقبل أفضل قوامه العدالة والمساواة والدولة المدنية التي تحفظ كرامة وحقوق مواطنيها بعيداً عن كل ما يسيء إلى الانسان ويعيده إلى الحقبة الماضية التي تخلّص ويتخلّص منها تبعاً، وهو التحدي الكبير والأساسي الذي يحقق بهذه القوى الناهضة بهذا "الربيع".

لقد انطلق هذا الحراك الشعبي من تونس دون ان يكون أدنى شك فيه، ودون ان تكون اية ملاحظة عليه، ثم انتقل تبعاً إلى مصر، فليبيا، فاليمن، فسوريا، وكان وما زال الشعب بكل فئاته وأطيافه هو المحرك والفاعل الأساسي فيه، ثم بعد ذلك بدأنا نسمع من الأنظمة التي استهدفها هذا الحراك أنه ميسس، وأن قوى خارجية تقف خلفه وتحركه لمآرب ومصالح خاصة بها، وبدأت حملة التشكيك والتخوين تشنها أجهزة الإعلام الرسمية وشبه الرسمية في الدول التي شهدت الحراك، ولم تنته هذه المقولة ولم يكتف اصحابها بما أطلقوه بل ذهبوا إلى الزعم أن هناك تحالفاً أو تقاهماً سرياً بين بعض القوى الرئيسية في الحراك الثوري وبين الغرب وعلى رأسه أميركا، في عملية استغناء للشعوب، وفي عملية تشكيك بها وتخوين لها، وكأن هذه الشعوب التي ملأت الساحات والميادين والشاشات لا تملك يقيناً من تحركها، ولا تملك أفقاً لوجهتها، وكأن المطلوب منها أن تبقى ذليلة تحت سطوة الحكام، وممنوع عليها التحرك للتحرر من هذه الحالة التي باتت معها الحياة بدون معنى وبدون كرامة، وقد توجهت سهام النقد بهذا الخصوص إلى التيار

¹ - مقال نشر في مجلة الأمان.

الاسلامي على وجه التحديد باعتباره - وكما بات واضحاً - العمود الفقري لهذا الحراك الثوري في أكثر من منطقة من مناطق هذا "الربيع العربي". فما حقيقة دور التيار الاسلامي في هذا الحراك الثوري من جهة؟ وما حقيقة ما يتم زعمه وترويجه عن صفقات وتفاهات من اجل استبدال هذه الأنظمة؟

في الملف الأول لا يمكن القول إن التيار الاسلامي هو من أطلق واشعل شرارة هذا "الربيع الثوري"، فالشرارة التي انطلقت من تونس، وكما نعلم جميعاً أشعلها محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه - نسأل الله له العفو- في بلده سيدي بوزيد التونسية على خلفية الوضع المعيشي الذي تعانيه بلده، وعلى خلفية الاستبداد الذي كان يمارسه النظام القمعي هناك، وقد تضامن الشعب التونسي مع مأساته وهبّ مطالباً بالحرية والكرامة قبل لقمة العيش ورغيف الخبز، وهكذا كانت الشرارة الأولى. صحيح أن التيار الاسلامي في تونس المتمثل بـ "حركة النهضة" كان جزءاً أساسياً من هذه الثورة، بل ربما يمكن القول إنها هي الممهدة لها من خلال عقود من الوقوف في وجه النظام الطاغوي المستبد، دفعت ثمنها هذه الحركة من مستقبل وعمر ابنائها حيث رُجّج بالآلاف من ابنائها في السجون، فيما أمكن للبعض الآخر الخلاص عبر الخروج من البلد قسراً، وبالتالي فقد كانت هذه الحركة الأساس الذي مهد لهذه الثورة عبر تاريخ طويل من الوقوف بوجه النظام، وهي التي كان لها السبق ايضاً في إزكاء نار هذه الثورة ضد النظام، دون ان ننكر دور غيرها من القوى الحيّة والفاعلة، ولكننا لا يمكن ان ندّعي أن هذه الحركة التي تمثل التيار الاسلامي هي التي اشعلت الثورة بعيداً عن الشعب التونسي الأصيل، وقد رأينا كيف منح هذا الشعب ثقته لها بعد ان بات صندوق الاقتراع هو الفيصل بين الناس.

وإذا أردنا ان نأتي إلى مصر فإننا سنجد النتيجة ذاتها، فـ "الاخوان المسلمون" لم يدعوا يوماً أنهم هم الذين أشعلوا هذه الثورة، واذكر أنني كنت قد أجريت مقابلة مع فضيلة المرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين في مصر الاستاذ "محمد بديع" عندما زار بيروت الربيع الماضي، وقد جزم لي خلالها أن الاخوان لم يخططوا لهذه الثورة ولم يشعلوها إنما

الشعب المصري هو من اشعلها، لكن الأخوان كانوا الضمانة لاستمرارها من خلال الثبات الذي ابدوه خلال يوميات الثورة وخاصة خلال ما عرف يوماً ما بـ "موقعة الجمل". كما اذكر أن صديقاً صحفياً غير مصري كان في ليلة من ليالي الهجمات على ميدان التحرير كان موجوداً هناك وقد أخبرني أن الفضل بعد الله يعود في نجاح الثورة للأخوان الذين تكفلوا الدفاع عن الميدان ضد الهجمات التي كان يشنها "بلطجية النظام". لقد كان التيار الاسلامي حاضراً في قلب الثورة، وها هي نتائج صناديق الاقتراع تصدق ذلك من خلال الثقة التي منحها الشعب المصري حتى الساعة للتيار الاسلامي.

وأما في ليبيا واليمن فلم يكن خافياً أيضاً أن الشعب هو صاحب القرار في التخلص من الظلم والاستبداد، ولكن الواضح ايضاً أن التيار الاسلامي كان يشكل العصب الأساسي للحراك الثوري الذي اطاح بهذه الأنظمة الاستبدادية ولعل في نيل المجاهدة اليمنية ابنة التجمع اليمني للإصلاح (التيار الاسلامي) "توكل كرمان" جائزة "نوبل" للسلام ما يؤكد انخراط هذا التيار في صفوف الثورة اليمنية بل يؤكد أنه كان يشغل موقع القيادة والريادة فيها.

وأما في سوريا التي ما زالت جرحاً نازفاً حتى الساعة، فإن الشعب السوري أيضاً هو من أطلق هذا الحراك تحت عنوان الإصلاح أولاً، من ثم انتقل بعد تصاعد حملة العنف ومع إراقة المزيد من الدماء إلى المطالبة بإنهاء هذا الحكم، وقد شكل التيار الاسلامي مدمكاً أساسياً في قلب هذا الحراك، إلا أنه رفض على الدوام الادعاء أنه هو مفجر هذه الثورة المستمرة.

أذاً التيار الاسلامي كان وما زال حاضراً في قلب هذا "الربيع العربي"، بل شكّل على الدوام المحرك الأساسي فيه خاصة وأن هذا التيار له السبق في الوقوف في وجه الانظمة المستبدة، إلا أنه لا يمكننا القول إنه هو مفجر هذه الثورات التي باتت توصف بالربيع.

وأما في الملف الثاني الذي بات البعض يزعم أن هناك تحالفاً وتفاهماً بين التيار الاسلامي والغرب على وجه العموم من أجل انتقال السلطة في البلدان العربية إلى هذا

التيار، فإننا لا ندري من أين تم المجيء بهذه الفكرة، ولا ندري أيضاً لماذا يقبل الغرب بعد هذه العلاقة الوطيدة مع هذه الأنظمة التي يقال إنها أساساً من صنيعه الغرب، لماذا يقبل باستبدالها بالتيار الاسلامي الذي لطالما كان الغرب يشكك فيه ويعاديه ويناصبه الخصومة؟

لقد كانت الأنظمة التي سقطت على علاقة تحالف وطيبة مع أميركا تحديداً وهذا ما لا ينكره أحد على الإطلاق، فلماذا تلجأ أميركا إلى إسقاطها وفقاً لرؤية البعض ممن يتحدث عن تفاهم مع التيار الاسلامي؟ إن اللجوء إلى ذلك يستدعي مبرراً فما هو هذا المبرر لمثل هذا التخلي عن الحلفاء، إلا إذا كانت أميركا تدرك أن هذه الأنظمة لا تمثل شعوبها فعلاً وتعلم أيضاً أنها تصدر الحريات وتمارس الاستبداد وهذا ما من شأنه أن يجعل أميركا تخسر رصيدها في المنطقة، لذا لم تجد بداً أمام هذه الثورات سوى التسليم بالنتائج، لأنها تدرك ضعف هذه الأنظمة؟! وهنا نقول: نعم إن أميركا تعمل من أجل الافادة من الواقع الجديد على قاعدة التخفيف من الخسائر وليس على قاعدة صناعة الحدث، وهذا لا يعني مطلقاً ان التيار الاسلامي عقد تفاهماً وصفقة مع من لا يملك شيئاً سوى إمكانية التخريب وهي محدودة أيضاً وتعود بسلبيات على أميركا والغرب ذاته.

لقد أكد التيار الاسلامي في أكثر من مناسبة وموقع أنه غير معني بما يقال وبما يروج له، الشيء الوحيد الذي يعنيه هو أن تتخلص هذه الشعوب من نير العبودية والاستبداد، وأن تعمل من أجل بناء دولة مدنية تسودها العدالة والمساواة على قاعدة المواطنة للجميع. كما أكد أن كل الاتهامات التي تسوقها الأنظمة المتهاوية ليست سوى صوت النزع الأخير الذي يحاول أن يتمسك بالقشة ظناً منه أنها ستحميه من الغرق من دون أن يعرف أنه الوهم.

٢٠ كانون الأول ٢٠١١

العالم الإسلامي وتحديات تقسيم الأمة من جديد¹

في العام ٢٠٠٣ عندما اجتاحت القوات الأمريكية العراق ووصلت إلى مشارف بغداد، أعلن وزير الخارجية الأمريكية في حينه، كولن باول، أن المشروع الأمريكي يهدف إلى إعادة هيكلة المنطقة من جديد، ووفقاً للمصالح الأمريكية بكل تأكيد.

وهكذا أسقطت "القوات الغازية" الدولة العراقية بكل تفاصيل مؤسساتها، من النظام إلى الجيش إلى الإدارات، إلى مواقع القوى، إلى التركيبة الاجتماعية، إلى كل ما من شأنه أن يعيد العراق قوة عربية إقليمية تقوم بالدور المعتاد الذي كانت تقوم به على الدوام. وقد نشأ في ضوء ذلك في العراق مواقع قوى طائفية ومذهبية وعرقية ومناطقية تتبادل فيما بينها الاتهامات، وتعمل كل من منها انطلاقاً من هاجس الخوف من الآخر. وهكذا بات العراق أشبه بدويلات متناثرة بين الشمال الذي يتمتع فيه "الأكراد" بحكم ذاتي، وبين الجنوب الذي يتقاسم فيه النفوذ قوى سياسية بعضها يقف إلى جانب إيران وبعضها الآخر يناصبها العدا، وقد لاحظنا كيف هددت بعض المحافظات في الوسط العراقي باللجوء إلى الاستفتاء الذي يحولها إلى أقاليم تتمتع بحكم ذاتي على غرار "إقليم كردستان" كما طالبت بعض القوى السياسية في الجنوب العراقي عشرات المرات بتحويل الجنوب إلى إقليم كما طرحت اعتماد النظام الفيدرالي. ووسط يشعر أنه مستهدف من الحكومة المركزية، وهو غالباً من يجد نفسه أقرب إلى معادة الدولة والنظام من الشعور بأنه جزء من هذا الكيان، وهنا بالطبع يتحمل المسؤولية النظام المركزي الذي ذهب في تعاطيه المزاجي غير المسؤول إلى حدود فتح ملف قضائي بحق نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

وقبل عدة أيام أطل ضابط كبير في قيادة أركان جيش الاحتلال "الإسرائيلي" عبر بعض الوسائل الإعلامية من دون أن يكشف عن هويته ليتحدث عن تقسيم سوريا في ضوء استمرار المواجهات بين "ثورة الشعب السوري" وبين النظام الذي يفرط في استخدام

¹ - مقال منشور في موقع آفاق نيوز.

القوة، إلى أربع كيانات سياسية جديدة، واحدة علوية في الساحل وجبال شمال غرب سوريا، وأخرى كردية في شمال شرق سوريا، وثالثة سنية في حلب ودمشق والوسط، ورابعة درزية في جبل العرب، من دون أن يفصح عن مصير المسيحيين في سوريا.

وقبل أيام قليلة أيضاً حذّر العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني من أن خسارة رئيس النظام السوري بشار الأسد لدمشق وعدم قدرته على الاحتفاظ بها، قد يدفعه إلى اللجوء إلى منطقة الساحل السوري وإلى منطقة الجبل الذي يكثر فيه "العلويون" في شمال غرب سوريا لإقامة دولة "علوية" هناك تكون على أنقاض الدولة السورية. وهو تحذير ما كان العاهل الأردني يتحدث فيه إلى جريدة "الشرق الأوسط" لولا أنه يلمس مخاطره على سوريا والمنطقة.

وفي عودة إلى التاريخ قبل عقود من اليوم عندما كانت فرنسا تحتل سوريا، فقد طرح الفرنسيون على "العلويين" إقامة دولة في هذه المنطقة، إلا أنهم رفضوا ذلك وفضلوا البقاء في سوريا الواحدة. إلا أن ذلك لا يعني أن خطوة الأسد التي تحدث عنها الملك عبدالله قد لا تتحقق في هذه المنطقة بالنظر إلى ظروف المرحلة الحالية، وبالنظر إلى الهواجس التي بعثها الأسد من خلال سياساته التي اعتمدت خاصة في مواجهة "الثورة" السورية.

وفي متابعة لأحداث وتطورات يوميات "الثورة" السورية، فقد بات الحديث عن خيارات وسيناريوات لانتها "الازمة" كثيرة ومتعددة، خاصة بعد فشل النظام في القضاء على "الثورة" وتجذرها في كافة المدن السورية بما فيها العاصمة دمشق وكبرى مدن الشمال حلب، وبعد استعصاء النظام على "الثورة" وعدم تمكنها من إسقاطه رغم مرور أكثر من سبعة عشر شهراً على بدء "الانتفاضة" ضده، وذلك بفضل الدعم المفتوح الذي يتلقاه النظام من إيران وروسيا والصين، وربما دول أخرى. وقد جرى الحديث في سياق البحث في هذه الخيارات عن لجوء "الأسد" إلى الساحل لإقامة دولته كأحد الخيارات التي يمكن أن يلجأ إليها في وقت من الأوقات. وبالفعل فقد راح "الأسد" يمهد لهذا الخيار من خلال تسليم المدن والمناطق السورية إلى قوى محلية لإدارتها كما حصل مع تسليم

مناطق كردية إلى الاتحاد الديمقراطي الكردي المتحالف مع حزب العمال الكردستاني التركي، وتسليم بعض المناطق القبلية إلى مشايخ قبليين.

إن اللجوء إلى هذا الخيار، وفيما لو تم ونجح فهو يعني قيام أول دويلة على أنقاض سوريا، وهو ما يعني في موازاة ذلك قيام دويلات أخرى في مناطق مماثلة، حيث ستكون الدويلة الثانية في كردستان، ومن ثم سيجد ذلك صدها في باقي المناطق المحيطة حيث من المنتظر أن يسير العراق المفكك أصلاً على هذه الخطى كما من المتحمل أن يسير لبنان الذي يعاني من انقسام عامودي أيضاً على الخطى نفسها، ناهيك عن أن ذلك سيوجد إشكالات واضطرابات في دول توصف بالمستقرة اليوم كـ "تركيا والأردن والسعودية ومصر، وحتى إيران".

وأما عن المصلحة للأطراف المعنية بما يجري في سوريا في ذلك، فإن الأطراف المعنية في سوريا معظمها ترى أن من مصلحتها ترك المواجهات مفتوحة بين النظام والشعب السوري وصولاً إلى مرحلة تصبح فيها سوريا أرضاً محروقة ليس فيها مقومات الدول القوية القادرة المقتدرة، وبالطبع كل طرف من زاويته الخاصة ينظر إلى تحقيق ذلك في ضوء الثورة السورية المباركة.

أمام هذا التحدي فإن العالم الاسلامي، ومنظمة التعاون الإسلامي والدول المعنية بما يجري هناك على وجه التحديد، لا سيما تركيا والسعودية وإيران، المعنية بشكل رئيسي وسريع في وقف المجزرة التي ترتكب بحق الشعب السوري من جهة، والعمل الجاد من أجل إنهاء الأزمة بما يضمن تحقيق تطلعات الشعب السوري من جهة، ويحفظ وحدة كيان وتراب سوريا من جهة أخرى، بدل الاستمرار في سياسة إدارة الظهر للحل، أو ترك الآخرين يقررون مصير المنطقة، وبدل الاستمرار في سياسة حافة الهاوية إذا صح التعبير، خاصة وأن هذه الدول هي في طبيعة الدول التي قد تدفع ضريبة التقسيم بالنظر إلى التركيبة العرقية والطائفية والمذهبية التي تتشكل منها هذه الدول، وبالنظر إلى التداخل الكبير بين مكوناتها.

العالم الاسلامي اليوم أمام تحدي الحفاظ على وحدة الدول القائمة بحدودها الحالية حتى لا نستيقظ لحظة ونجد أن هذه الدول باتت دويلات كثيرة متعددة ومتناحرة فبذلك تصدق الرواية التي كانت تقول دائماً إن أمن "إسرائيل" لا يتأمن إلا من خلال دويلات متناحرة فيما بينها على حدود فلسطين. فهل يتحمل العالم الاسلامي وقادته ومؤسساته المعتمدة هذه المسؤولية التاريخية ويفشلون مخطط التقسيم الجديد، ويتجهون بالأمة إلى مرحلة جديدة من تنظيم الاختلاف والتعاون فيما يرضي الله؟ أم أن العصبية العرقية والطائفية والمذهبية والمناطقية ستطغى على إيجابية وتمنع هذه الأمة من أن تكون كغيرها من شعوب وأمم الأرض؟

بيروت في ١٢ آب ٢٠١٢

الواقع العربي وتحديات المرحلة المقبلة^١!

يوم الثلاثاء الخامس والعشرين من آذار انعقدت القمة العربية في الكويت في دورتها الخامسة والعشرين في ظل ظروف صعبة ومعقدة يعيشها العالم العربي على مستوى الأوضاع الداخلية التي يمرّ بها كل قطر، أو على صعيد العلاقات الثنائية بين الأقطار، أو على صعيد علاقات الدول العربية منفردة أو مجتمعة مع محيطها الجغرافي، أو حتى على صعيد علاقة الأنظمة القائمة في هذه الدول مع شعوبها، وكل ذلك عكس حالة الواقع العربي المأزوم من جهة، وحجم التحديات التي يعينها العالم العربي . إذا نظرنا . إلى هذا العالم باعتباره واحداً غير مفكك أو مجزأً على صعيد الغايات والاختار والتحديات، وهو ما يعمّق حجم الأزمة أو المأزق الذي تمرّ به هذه المنطقة.

فعلى صعيد العلاقة بين الدول العربية ظهر جلياً حجم الانقسام بين هذه الدول سواء على صعيد العلاقات الثنائية، أو على صعيد التحالفات الجانبية. فمثلاً دول مجلس التعاون الخليجي التي ظلت إلى الأمس متعاونة فيما بينها و متماسكة إلى حد بعيد ظهرت وكأنها مجموعتان واحدة تضم قطر والكويت وسلطنة عمان، وأخرى تضم البحرين والسعودية والامارات، والخلفية في هذا الانقسام تعود لاسباب خارجة في جزء كبير منها عن الاعتبارات الخلية حيث عكس هذا الانقسام اختلاف الرؤية بالنظر إلى ما جرى ويجري في اقطار عربية أخرى خاصة في مصر، وفي جزء آخر له علاقة بما تعتبره بعض الدول هيمنة من "الاشقاء الكبار" على غيرهم، وقد كان لهذا الانقسام أثر كبير حيث لم يظهر الموقف الخليجي واحداً في هذه القمة بخلاف ما كان يجري عادة في قمم أخرى، ناهيك عن أن الكويت البلد المضيف للقمة فضل عدم مقارنة ملف العلاقات الخلية حتى لا تتفجر القمة من الداخل وتفشل في تحقيق أي من أهدافها.

في الموضوع المصري والسوري لم تكن الأمور افضل حالاً، فالاعتبارات السياسية كانت طاغية على ما عداها من أمور، وقد تراجعت قمة الكويت عما أقرته قمة الدوحة

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

قبل عام من انجاز في الملف السوري، حيث أعيد مقعد سوريا في الجامعة إلى حالة الفراغ بعدما كان الائتلاف الوطني السوري شغله في قمة الدوحة العام الماضي، في وقت هددت بعض الدول العربية بالانحساب من القمة حال تقديم المقعد للائتلاف السوري المعارض، وهو ما كشف أيضاً عن حجم الهوة التي تفصل بين بعض الاقطار العربية بالنظر إلى المأساة السورية.

ولم يكن الملف المصري افضل حالاً حيث كان الانقسام لا يقل حدة عن الانقسام حول الملف السوري، فهناك من الدول العربية من يعتبر ما جرى في الثالث من تموز ثورة جديدة على الرئيس المنتخب بموجب انتخابات حرة ديمقراطية وشفافة محمد مرسي، وفي طليعة هؤلاء السعودية والامارات، في حين هناك من يعتبر ما جرى انقلاباً عسكرياً مكتمل الاركان والأوصاف ويهدد القطر المصري وبقية الاقطار العربية، وقد تعامل مع هذا الحدث انطلاقاً من هذا الاعتبار، وفي طليعة هؤلاء طبعاً قطر وبقية دول "الربيع العربي"، وبالطبع هذا ما كشف عن هوة جديدة في العلاقات العربية العربية، وبالتالي عن ضعف جديد في الصف العربي.

في ملف الارهاب الذي أثارته بعض الدول التي تعادي المسار الديمقراطي، وتخشى من انتقال عدوى "الثورة الشعبية" إليها كان الاتفاق على العنوان، ولكن بدا الخلاف واضحاً عند التفاصيل وتفسير المصطلح، فما تعتبره بعض الدول ارهاباً، ترى فيه دول أخرى حراكاً سلمياً ضمنته الشرائع السماوية والقوانين الدولية، وبالتالي فإن الخلاف كان موجوداً رغم الاتفاق على العنوان بالنظر إلى المصالح السياسية لكل دولة، وهو بالطبع ما كرّس مزيداً من العزلة والانقسام بين هذه الدول.

المسألة الوحيدة التي حظيت باتفاق الجميع من دون أن يعني ذلك صرف مزيد من الاهتمام لها، أو تأكيد دعمها هي القضية الفلسطينية، فالكل أكد دعمه ومساندته للشعب الفلسطيني لكن من دون إبداء أي موقف عملي فعلي يؤكد ذلك باستثناء أمير قطر الشيخ تميم بن حمد الذي أكد التزام بلاده بدفع مبلغ ربع مليار دولار لدعم صندوق يهتم حصراً

بقضية القدس للحفاظ عليها، كما أكد دعم قطاع غزة بمزيد من الغاز القطري لانارة القطاع المحاصر.

لا شك أن هذا الواقع المأزوم عكسه حجم المشاركة النوعية في القمة حيث لم يحضر سوى ثلاثة عشر رئيساً من رؤساء الدول في ظل غياب لزعماء دول أساسية وبارزة، ولكن تبقى الايجابية الأبرز هي في تمكن الكويت من عقد القمة فوق أراضيها على الرغم من حالة التشرذم والانقسام التي يعيشها العالم العربي، وكأن التحدي الأبرز أمام الكويت في هذه المرحلة، وقد نجحت فيه، هو في انعقاد القمة بغض النظر عن النتائج التي تمخضت عنها.

والحقيقة أن هناك العديد من التحديات التي تواجه العرب في هذه المرحلة ولم يكن لها نصيب وافر في قمة الكويت بالنظر إلى هذه الخلافات، وفي ظل انعدام الرؤية الاستراتيجية عند بعض الدول المؤثرة، أو ربما بسبب تقديم مصالح ضيقة لبعض الدول على حساب المصالح المشتركة لكل العرب!!

ولعل التحدي الأبرز الذي يواجه كل العرب والذي ما زال قائماً وخطيراً هو التحدي الصهيوني في فلسطين المحتلة، فالاحتلال يواصل عمليات التهويد في كافة انحاء فلسطين وصولاً إلى حالة فرض يهودية الدولة على الفلسطينيين وعلى العرب معهم، بينما يسهم بعض العرب في المؤامرة على الشعب الفلسطيني من خلال إشغال الساحة الفلسطينية تارة بمناكفات داخلية داخل الحركة الواحدة كما يجري في حركة فتح على سبيل المثال حيث تعمل بعض الدول على تصدير شخصيات مشبوهة لقيادة الشعب الفلسطيني، بينما تعمل دول أخرى على حصار الشعب الفلسطيني في غزة تحت عناوين باطلة لا تمت إلى الحقيقة بصلة، بل تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، وهذان الأمران يبدآن من حالة الانقسام في الشارع الفلسطيني وهو ما يعطي فرصة حقيقية وجدية للاحتلال الصهيوني لفرض مزيد من الأمر الواقع الذي يكرس الاحتلال ويعيق عملية التحرير.

التحدي الاخر الذي تجاهلته القمة هو تحدي مواجهة تطلعات بعض دول المنطقة بالتوسع التدريجي على حساب العرب، ويأتي في طليعة هذه الدول إيران التي تتطلع لبناء تحالف واسع بقيادتها في المنطقة على حساب الدور العربي في العراق وسوريا ولبنان وحتى بقية الدول كاليمن وفلسطين ودول في الخليج. وصحيح أن إيران دولة صديقة لكثير من العرب، وداعم أساسي في القضية الفلسطينية ولكن ذلك لا يعني التسليم لها لتحقيق تطلعاتها في توسيع نفوذها في المنطقة على حساب الدور العربي، وقد أغفلت القمة العربية النظر بهذا التحدي بالنظر إلى انخراط بعض الدول في سياسات تنطلق من مبدأ الكيدية والشخصانية والعائلية والعشائرية التي ترى مصالحها ولو على حساب دماء وعرق الفقراء من ابناء الأمة.

التحدي الأبرز الذي كان غائباً ايضاً عن القمة هو تحدي تنمية الاقطار العربية وتنسيق جهودها ورفع مستوى الحياة الكريمة فيها وتوسيع مساحات الحريات أمام شعوبها، ولعل القادة العرب قفزوا فوق هذا التحدي متجاهلين أننا في القرن الواحد والعشرين، وفي عصر الثورة الالكترونية الصاخية التي حولت الكرة الأرضية إلى أقل من قرية كونية، وأسقطت كل الحواجز أمام الشعوب والأمم للتواصل فيما بينها من دون عراقيل وعقبات، وهنا يكمن جهل هؤلاء بالعالم، ويكشف حجم التفكير الضيق الذي يديرون به دولهم ويتحكمون فيه بمصائر شعوبهم، ولذلك كان همّ بعضهم الأساسي منصباً على كيفية التصدي للشعوب وثوراتها التحررية في محاولة لاعادة عقارب الساعة إلى الوراء وقد وجد أن أفضل طريقة لذلك هو في إثارة ما يسمّى بملف الارهاب ومحاكمة شعوبهم على هذا الاساس.

أمام هذا الواقع وهذه التحديات، وأمام النتائج التي تمخّضت عنها القمة العربية في الكويت يظهر حجم "التخلف" العربي المسؤول عنه بالدرجة الاساسية المتحكمون بناصية القرار على مستوى دول المنظومة العربية، ففي الوقت الذي تتقدم دول الجوار العربي اقتصادياً وسياسياً وأمنياً وعلمياً وحضارياً وترتقي بشعوبها إلى مصافي الشعوب المحترمة والمعتبرة والدول الراقية والمتقدمة، تنقهقر دولنا في مزيد من التخلف والتراجع لأن قادتها

يرفضون مصالحة شعوبهم وتوسيع مساحات الحرية أمامهم من ناحية، ويريدون الابقاء على حالات الاحتكار والاستتار التي تجعلهم الأمرين الناهين في دولهم من ناحية ثانية، ولذلك فإن القمة كشفت أكثر من أي وقت مضى كم نحن بحاجة إلى استمرار "الربيع العربي" في ثورته السلمية الديمقراطية التي يؤمل من خلالها القضاء على التخلف من ناحية، والرقى بالشعوب ورد الاعتبار للأمة من جديد.

بيروت في ٢٠١٤/٣/٣٠

إسلاميو لبنان و"الثورة السورية"^١

منذ اللحظة الأولى لاندلاع شرارة ثورة الشعب السوري بدا لبنان متأثراً بشكل كبير بما يجري في سوريا خاصة وأن البلدين متجاوران وما يربط بينهما كبير وكبير جداً، فضلاً عن الجغرافيا والتاريخ هناك العلاقات الاجتماعية والمصاهرات، وهناك التداخل السكاني بين البلدين، وهناك الوجود السوري في لبنان والذي امتد لحوالي ثلاثين عاماً والذي يحلو للبعض تسميته بعهد الوصاية، وقد حبس اللبنانيون انفسهم مع انطلاق شرارة الثورة من درعا، بعضهم قلقاً من سقوط النظام الذي حظي بدعمه ثلاثة عقود من الزمن، وبعضهم رجاء انتقال الثورة إلى مناطق ومدن أخرى علّ هذه الثورة تريحهم من نظام استبد بهم لأكثر من ثلاثين عاماً بفعل وجوده في لبنان، ومع مؤشرات ازدياد جذوة الثورة وانتقالها من مدينة إلى أخرى، كان منسوب القلق يقل ويتراجع عند المساندين لها، ومنسوب التوتر والخوف يزداد ويرتفع عن المساندين للنظام، وهكذا أضيف إلى انقسام اللبنانيين العامودي بفعل السياسيات الداخلية انقسام من نوع آخر كرس في مكان ما الانقسام العامودي بين فريقي ٨ و ١٤ آذار، ووسّع من فجوة الخلاف والتباعد بين مكونات أخرى كانت إلى أمس على علاقة مقبولة. ووسط هذه الأجواء، وفي ظل هذه الثورة التي امتدت لأكثر من سنة ونصف، وخلافاً للنظرة إلى الثورات الأخرى، فقد كان للاسلاميين اللبنانيين نظرتهم لهذه الثورة انطلاقاً من حسابات مختلفة.

وقبل الدخول إلى مواقف الإسلاميين من الثورة السورية لا بد من توضيح أمر لا بدّ منه للوقوف على هذه المواقف.

المعروف إن لبنان يتشكل من مكونات طائفية ومذهبية متعددة؛ فهناك المسلمون الذين يشكلون قرابة ٦٧% من عدد السكان، والموزعين وفقاً للتقسيم اللبناني بين (سنّة، وشيعة، ودروز) وهناك المسيحيون الذين يشكلون قرابة ٣٣% من عدد السكان، وهم موزعون على مذاهب مسيحية متعددة. ويكاد عدد أهل السنّة والجماعة وعدد المنتمين

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

الى المذهب الشيعي يكون متقارباً جداً دون إحصاء الوجود الفلسطيني في المخيمات، ودون إحصاء اللاجئين السوريين إلى لبنان.

والمعروف ايضاً أن حزب الله في لبنان يصنّف على أنه من الإسلاميين باعتباره يرفع شعاراً إسلامياً عاماً، وينطلق من خلفية إسلامية في طروحاته وتطلعاته، ويتم التعامل معه انطلاقاً من هذا التوصيف؛ في حين أن الإسلاميين السنّة موزعون بين "الاخوان" (الجماعة الاسلامية) والسلفيين، وحزب التحرير، وبعض الجمعيات الاسلامية التي نشأت تاريخياً على ضفاف هذه الحركات.

الإسلاميون السنّة

منذ اللحظة الأولى لاندلاع شرارة الثورة السورية أعلن الإسلاميون السنّة في لبنان وقوفهم إلى جانب ثورة الشعب السوري، وكانت الجماعة الاسلامية (الاخوان) السبّاقة في إعلان ذلك متقدمة على كافة القوى السياسية اللبنانية بما في ذلك قوى ١٤ آذار التي تعلن خصومتها مع النظام السوري منذ وجوده في لبنان، وقد كانت الوقفة الاحتجاجية للجماعة الاسلامية في لبنان أمام السفارة السورية في بيروت في شارع الحمرا (تم نقل السفارة إلى بعدا بعد الاحتجاج) أول نشاط ميداني في مواجهة النظام السوري في لبنان وكان ذلك في رمضان ٢٠١١، ثم كانت هناك سلسلة مواقف وأنشطة وبيانات أعربت عن التضامن الكامل مع الشعب السوري، وقد فتحت هذه البيانات والأنشطة الباب واسعاً أمام حركة احتجاج مستمرة في دعم الشعب السوري.

بالنسبة للقوى الاسلامية السنية الأخرى فقد قام بعض السلفيون في شمال لبنان بتنظيم تظاهرات داعمة للشعب السوري، كما نظّم حزب التحرير مسيرات وتظاهرات داعمة للشعب السوري ايضاً، فضلاً عن أن المزاج العام السنّي في لبنان كان إلى جانب كافة الأنشطة التي أعربت عن دعمها للشعب السوري.

وعلى الصعيد الإغاثي والمساعدات فقد خصصت الجماعة الإسلامية عدداً من جمعياتها الأهلية لإيواء اللاجئين السوريين وتأمين المستلزمات الواجبة لهم، فنشطت في شمال لبنان جمعية الاصلاح لرعاية وإيواء اللاجئين، وفي البقاع جمعية الأبرار الخيرية، وفي صيدا الهيئة الاسلامية للرعاية، وفي الجنوب اللبناني الجمعية الاسلامية للرعاية والإنماء، بينما تكفلت الجمعية الطبية الاسلامية التابعة للجماعة بمعالجة ونقل الجرحى من اللاجئين، وفتحت أبواب مستشفى دار الشفاء في طرابلس أمامهم، في حين قامت الجمعية بالدور ذاته في بيروت، وعلى الصعيد التربوي قامت جمعية التربية الاسلامية التابعة للجماعة بإيواء قرابة سبعة آلاف طالب سوري من كافة المراحل في مدارسها ونظمت برنامجاً يحاكي المنهاج الدراسي السوري لاستكمال دراسة الطلاب، ووظفت في جهاز التعليم أساتذة من اللاجئين السوريين.

وعلى الصعيد الإعلامي قام الإسلاميون السنة بما يملكون من خبرات إعلامية في مساندة الشعب السوري لا سيما من خلال محطات إذاعية في بيروت والشمال، وكذلك من خلال منشورات ودوريات مختلفة.

باختصار فقد قامت هذه الحركات الواردة أعلاه بدور هام وكبير في متابعة اوضاع اللاجئين السوريين وأكدت وقوفها إلى جانب الشعب السوري في ثورته لتحقيق الحرية والكرامة.

في مقابل ذلك وقفت بعض الجمعيات والحركات المحسوبة على الشارع الاسلامي السنّي موقفاً سلبياً من ثورة الشعب السوري، نظراً لارتباطها بالنظام السوري من جهة وتلقيها الدعم المالي من إيران من جهة ثانية، وفي مقدمة هذه الجمعيات والحركات التي اعتبرت ما يجري في سوريا مؤامرة تستهدف المنطقة ومحور "المقاومة والممانعة" جبهة العمل الاسلامي وبعض الجمعيات التي نشأت بقرارات معروفة عند اللبنانيين، وهو ما جعل هذه الجعيات واصحابها معزولين في مناطقهم وبين أهليهم.

الإسلاميون الآخرون

في مقابل هذه المواقف للإسلاميين السنة في لبنان بدعم ثورة الشعب السوري، وقف حزب الله الذي يصنف على أنه من الإسلاميين في لبنان إلى جانب النظام السوري وجاهر بذلك معتبراً ما يجري في سوريا مؤامرة تستهدف النظام ومحور "المقاومة والممانعة"؛ وقد فتح الحزب قنواته الإعلامية (المنار والنور) لإقناع الرأي العام بصوابية هذا الموقف متهماً الشعب السوري بطريقة غير مباشرة بالخيانة والتعامل مع الغرب. وقد ترك هذا الموقف أثراً سيئاً في الداخل اللبناني عند معظم القطاعات التي تساند الشعب السوري. والحقيقة أن موقف الحزب ليس سوى صدى للموقف الرسمي الإيراني من الموضوع السوري، بحيث وجهت اتهامات للحزب بالمشاركة في المعارك داخل سوريا، وهو ما نفاه على الدوام، كما وجهت إليه بعض التهم بالاشتراك في خطف بعض اللاجئين السوريين في لبنان.

وفي الفترة الأخيرة لوحظ بعض التبدل في مواقف الحزب حيال الموضوع السوري لجهة التعامل مع اللاجئين السوريين بشكل أكثر إيجابية، إلا أن الموقف السياسي الأساسي ما زال كما هو.

وفي موازاة هذا الموقف لحزب الله، برز موقف أكثر اعتدالاً في الساحة الإسلامية الشيعية (الإسلاميون الشيعة) تمثل بموقف ابن المرجع الإسلامي الشيعي السيد محمد حسين فضل الله، السيد علي فضل الله الذي يرأس مؤسسات والده الكبيرة، حيث اعتبر أن من حق الشعب السوري أن ينال حريته وكرامته، رافضاً تسمية ما يجري في سوريا بالمؤامرة، متمنياً انتهاء الأحداث بما يحقق مصلحة وتطلع الشعب السوري. وقد دعا السيد فضل الله بشكل واضح وصريح إلى احتضان اللاجئين السوريين وتأمين كافة سبل العيش الكريم لهم.

وفي مقابل هذين الموقفين للإسلاميين الشيعة كان موقف الأمين العام السابق لحزب الله الشيخ صبحي الطفيلي الذي دعا بشكل صريح إلى مساندة الشعب السوري في ثورته،

مؤكداً أن النظام السوري مصيره إلى الزوال، محملاً إيران جزءاً من مسؤولية الموقف تجاه الوضع في سوريا، معتبراً ذلك لا ينسجم مع المبادئ الإسلامية.

وفي مطلق الأحوال فقد أثار الموقف من الثورة السورية موجة من التساؤلات داخل صف الإسلاميين الشيعة وداخل قيادة حزب الله كما ينقل البعض، وكان من نتائج ذلك تأجيل المؤتمر التنظيمي العام للحزب الذي كان مقرراً قبل نهاية العام الجاري إلى موعد لاحق لم يحدد بعد، وقد ربط بعض المتابعين بين هذا التأجيل وبين النقاش الداخلي الحاد الذي يدور داخل أروقة الحزب بشأن وخصوص الوضع في لبنان عموماً وفي المنطقة بشكل خاص وما يتصل بالوضع السوري على وجه أخص.

انقسام بين الإسلاميين اللبنانيين حيال الثورة السورية جعل الشقة تتسع بينهم أكثر من ذي قبل، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال توقف اللقاءات المشتركة بين حزب الله والجماعة الإسلامية، وكذلك اللقاء الإسلامي الذي كان يعقد بحضور الفريقين وكل من حركة التوحيد الإسلامي، وحزب التحرير، وحركتي حماس والجهاد الفلسطينييتين، وكذلك في التحرّج من القيام بأنشطة مشتركة كانت إلى الأمس القريب محل إجماع كما في القضية الفلسطينية.

إسلاميو لبنان على هذه الصورة من الثورة السورية بينما كان المؤمل أن يقوم هؤلاء بدور كبير لجسر الهوة من أجل التقارب الإسلامي ومن أجل تقويت الفرصة على أية فتنة مفتعلة، فهل يتم استدارك ما قد فات، أم أنه كما يقال قد سبق السيف العدل؟؟

٢٠١٢/١٠/١

أزمة مبادئ... وليست كيميائي¹

ضجّ العالم خلال الأسبوعين الأخيرين بالضربة الأمريكية التي كانت متوقعة للنظام السوري على خلفية استخدام هذا النظام، وفقاً لاتهامات الغرب والامم المتحدة، للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين في الغوطين الشرقية والغربية لدمشق في أواخر الشهر الماضي، والتي راح ضحيتها أكثر من ألف واربعمئة قتيل من النساء والاطفال والأبرياء، وقد بلغ الأمر ببعض المصادر والمراجع الاعلامية الحديث عن ساعة صفر للضربة الأمريكية خاصة في ظل تصاعد الحشد العسكري الأمريكي في المنطقة، وفي ظل اجتماع قادة عشر جيوش في الاردن، وفي ظل التهديدات الأمريكية التي كانت واضحة وصرحة بضرب النظام السوري وتحديد المواقع التي سيتم استهدافها بصواريخ "هوك" و"توماهوك" و"كروز" وغيرها، إلا أن هذا الضجيج لم يتمخض عن شيء إلى الآن، بل على العكس يمكن القول إن النظام ربما استخدم الكيماوي، وقتل من قتل، ثم بعد ذلك خرج من هذه الأزمة أكثر قوة خاصة على المستوى السياسي.

لقد وضع الرئيس الأميركي، بارك أوباما، ومعه ومن خلفه أغلب دول العالم خطأً أحمر على استخدام الاسلحة المحرمة دولياً (الكيميائي) في الصراع الدائر في سوريا، ولطالما حذر أوباما من مغبة استخدام هذا السلاح، إلا أن الوقائع الميدانية أثبتت إلى الآن أن الكيماوي تم استخدامه في سوريا في أكثر من موقع، وأن النظام على أغلب الظن هو من استخدم هذا السلاح، نظراً لتوفر الآليات التي يحتاجها استخدام هذا السلاح وهي متوفرة بيد النظام، ومع ذلك فإن أوباما صاحب الخط الأحمر، ومعه العالم الذي أصم الأذان بحديثه عن الخطوط الحمر لم يتحرك إزاء هذا الخرق الفاضح للقانون الدولي، وللحق الانساني، وإزاء هذا "التحدي" الصارخ للارادة الأمريكية!!!

لقد شنت الإدارة الأمريكية إلى الآن حملة إعلامية على النظام السوري، وقالت على الدوام إنها ليست بصدد توجيه ضربة عسكرية للنظام لاسقاطه، بل من أجل منعه من

¹ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم وفي موقع آفاق نيوز.

استخدام السلاح الكيماوي، ولم ترق هذه الحملة بعد إلى مستوى الفعل الذي يضع حداً جدياً لاستخدام هذا السلاح، فهذا هي المعارضة تتهم قبل أيام، وبعد أن خرج المحققون من دمشق، النظام باستخدام الكيماوي مرة أخرى في حي جوبر الدمشقي!! فأين جدية الكلام الأمريكي؟ بل أين جدية المجتمع الدولي في التعامل مع هذا الملف الخطير والحساس والمميت؟

لقد قتل النظام السوري وفقاً لما تقوله منظمات حقوقية دولية وحتى أممية مئات الآف السوريين؛ قتلهم ولا فرق إن كان ذلك بالسلاح الكيماوي أو بغيره، ومع ذلك لم يتحرك "المجتمع الدولي" الذي يزعم أنه يعلي من شأن الانسان، ويرفع شعار الدفاع عن حرية وكرامته وديمقراطيته وحقه بالحياة؛ وها هو الآن يتردد في وضع حد لاستخدام هذا السلاح القاتل المحرم دولياً!!!

الحقيقة هي ليست أزمة استخدام السلاح الكيماوي، على خطورة هذا السلاح، وعلى همجية الذي استخدمه أيّاً يكن. الحقيقة أن الأزمة هي أزمة مبادئ عند الدول التي تعلي من شأن مصالحها على حساب مبادئها التي ترفعها، تماماً كأولئك الذين كانوا يعبدون الاصنام التي يصنعونها بأنفسهم من التمر، حتى إذا جاعوا انقلبوا إلى أصنامهم يأكلونها دون التفات إلى "قدسية" مزعومة لها.

لقد ربح النظام السوري الجولة حتى الآن... فهو قد استخدم السلاح الكيماوي ضد شعبه في الغوطين، وهو مستعد لاستخدامه مرة أخرى في أية منطقة إذا دعت الحاجة، فضلاً عن أنه يستخدم على نطاق واسع الاسلحة "التقليدية" التي تبدأ بالرصاص الحي ولا تقف عند حدود الطائرات والصواريخ العابرة لآلاف الأميال، ومن دون محاسبة أو حتى مجرد إدانة من قبل "المجتمع الدولي". فأية عدالة هذه؟ وأي قانون هذا الذي يستند إليه الكون اليوم؟

لقد ربح النظام السوري عندما كرّس معادلة جديدة على ما يبدو بعد دخول المبادرة الروسية حيز البحث والتفاوض. فقد جنّب النظام نفسه الضربة العسكرية المحتملة عندما

وافق على المبادرة الروسية التي دعت إلى وضع السلاح الكيماوي تحت الرقابة الدولية، وللمناسبة تكمن أهمية مثل هذه الأسلحة أنها تستخدم مرة واحدة لفرض توازنات جديدة تكون مقدمة إما لحل سياسي وإما لنصر ميداني يفرض على الطرف الآخر شروط الانتصار!! وموافقة النظام السوري على المبادرة الروسية جاءت انطلاقاً من هذه القاعدة، وبالتالي فقد جتّب النظام نفسه الضربة، وكّرّس نفسه طرفاً قوياً في معادلة التفاوض، وإن كان الذي يتولى ذلك نيابة عن الأسد هو وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف"، وجعل التفاوض يدور حول السلاح الكيماوي وليس حول حقوق الشعب السوري، وبالتالي استطاع النظام - إلى الآن - أن يصوّر الإشكالية على أنها مع الدول الغربية الطامعة بخيرات سوريا ودورها ومكانتها، وليس مع الشعب السوري المتطلع إلى حريته وكرامته، وبالتالي حاول أن يظهر نفسه بمظهر "الضحية"، وليس بمظهر "الجلاد"، وعليه يكون قد حجز لنفسه مكانة في الحل لأن الانتصار في المعركة التي يقودها منذ أكثر من عامين بوجه الشعب السوري أثبتت تراجعته وفشله وسقوطه المحتم ولو بعد حين.

اليوم وفي ظل أزمة المبادئ التي يعانيتها العالم، تمكن النظام السوري من تجاوز عقدة السقوط المدوي لصالح إنتاج الحلول التي تحفظ له بقية وجود سواء من خلال إطالة أمد الأزمة، أو من خلال التضحية برأس النظام ولو من خلال تسوية، ثم الابقاء بعد ذلك على مفاصله الكثيرة التي يمكن أن تعيد إنتاجه من جديد بصور وأشكال مختلفة همّها الوحيد سيكون المحافظة على الصيغة التي كان معمولاً بها طيلة العقود الماضية خاصة لجهة كيان الاحتلال من جهة، وتجاه الداخل الطامح للحرية من جهة أخرى.

ببساطة إن ما جرى في غوطة دمشق بموت مئات الأطفال والنساء والأبرياء بالسلاح المحرم دولياً أثبت أن العالم يعلي مصالحه على مبادئه، ويقدم جسعه على أفكاره، وبالتالي فإن الأزمة في سوريا اليوم ليست في السلاح الكيماوي... إنما هي في مبادئ العالم الذي يصف نفسه بالحر، وهي أزمة لا تخص سوريا فقط بقدر ما تهّم العالم أجمع!!

بيروت في ٢٠١٣/٩/١٤

اتفاق كيري - لافروف .. الأمر لنا¹

ثلاثة أيام من المفاوضات المتواصلة في جنيف كانت كفيلة بتوصل وزيرى خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، جون كيري، وروسيا، سيرغي لافروف، إلى اتفاق بخصوص السلاح الكيماوي السوري. لم يشأ أي من الوزيرين اللذين أدار كل منهما جانباً من طاولة المفاوضات أن يستأذن النظام السوري أو حتى الشعب السوري في انجاز وتوقيع الاتفاق مع العلم أن القضية تتصل بالنظام المتهم باستخدام هذا السلاح في الغوطة الشرقية وغيرها، وبالشعب الضحية المقتول بهذا السلاح في الغوطة وخان العسل وغيرها. القضية بكل بساطة هي أن وزير الخارجية الروسي قرر نيابة عن النظام، الذي لم ينبس ببنت شفة، وجون كيري قرر نيابة عن الشعب السوري حتى وإن خرجت صيحات الرفض من اللواء سليم إدريس رئيس أركان الجيش السوري الحر، أو حتى من الائتلاف الوطني السوري. لقد قال كل من كيري ولافروف كل على طريقته، أو قالاً معاً الأمر لنا في هذه القضية وفي غيرها من قضايا المنطقة.

والواقع أن أزمة استخدام السلاح الكيماوي في سوريا في الغوطة الشرقية قبل حوالي الشهر، ومقتل زهاء ١٥٠٠ شخص بهذا السلاح بينهم الاطفال والنساء والشيوخ، أظهر مجموعة حقائق لا يمكن لمتابع أن يتجاهلها على الاطلاق.

الحقيقة الأولى أن القرار الأساسي في ملف الوضع السوري، وفي القتال الدائر بين النظام السوري من جهة وأغلبية شعبه من جهة أخرى لم يعد بيد أي من النظام أو المعارضة الشعبية السورية، بل بات في يد القوى الدولية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، وهذا ما أثبتته وأظهره اتفاق جنيف، خاصة إذا سلك هذا الاتفاق سبيله إلى التنفيذ من دون عراقيل تذكر من الجهات المحلية أو الإقليمية، وأغلب الظن أنه سيمضي بهذا السبيل طالما أن التفاهم الروسي الأمريكي قائم، لأن مقاليد الأمور حتى بالنسبة للدول الإقليمية ليست بيدها بشكل كامل إنما بيد هذين القطبين. وهذه الحقيقة

¹ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم وموقع آفاق نيوز.

تظهر حجم تأثير الدول الإقليمية التي تدور في فلك الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى في فلك روسيا؛ وهو تأثير يرتبط بشكل أساسي ومباشر بمدى الهامش الذي تدعه كل من هاتين الدولتين للحلفاء أو ربما "الاتباع" لأداء دور قد يكون في أغلب الأحيان مكماً للدور الذي تؤديه الدولة القطب. طبعاً من دون أن يعني ذلك انتفاء أي تأثير لهذه الدول وإنما بحدود لا تحدث تأثيراً في حدود القواعد التي باتت معروفة.

الحقيقة الثانية هي أن النظام السوري الذي تشير معظم المواقف والتقارير إلى مسؤوليته عن استخدام السلاح الكيماوي استطاع أن ينجو بنفسه من الضربة العسكرية التي كانت متوقعة ومرتبطة بالاسبوع الأول من أيلول، وإن كان ثمن هذه النجاة تدمير السلاح الكيماوي الذي يعتبر مخزوناً وقوة للدولة ككل وليس للنظام فقط.

كما استطاع النظام السوري أن يظهر نفسه بمظهر الضحية المستهدف من قبل الدول الغربية، فجعل معركته الإعلامية على مدى الفترة التي تلت استخدام الكيماوي مع الدول الغربية ولا سيما الولايات المتحدة التي تريد ضربه على خلفية امتلاك السلاح الكيماوي، وعليه فقد حوّل جزءاً من الانظار عن معركته مع شعبه حول شرعية وجوده، إلى معركة أخرى من نوع آخر أراد منها القول إنه مستهدف من قبل الدول الغربية لأنه يحمل شعار "تحرير الأمة"، وهذا وهمّ أراد النظام تحويله إلى حقيقة بنظر الناس، وبالفعل لاحظنا أن عدداً من المواقف العربية وحتى المحلية السورية رفضت تعرض سوريا لضربة عسكرية أمريكية، وهو بحد ذاته مكسب للنظام لأنه جعل المعركة ليست مع شعبه بل مع عدو هذا الشعب.

الحقيقة الثالثة التي لم يلحظها ويقف عندها كثير من الناس تكمن في تواطؤ هذا النظام مع الدول الغربية ومع روسيا لأسباب كثيرة. فالنظام كان يعرف أن فرص بقائه أمام التقدم اليومي للمعارضة ميدانياً تتقلص يوماً بعد يوم، وأن استعادة زمام المبادرة لإعادة الأمور والأوضاع إلى ما كانت عليه بات أمراً من شبه المستحيل، وقد أدركت معه الدول الراحية له هذه الحقيقة، ولذلك فقد كان استخدام الكيماوي سبباً للتخلص من النظام بأقل الأضرار الممكنة لرموزه، والأهم من ذلك تدمير السلاح الكيماوي السوري

حتى لا يرث أي نظام جديد هذه المقدرات الهامة وتصبح نقطة قوة يتحكم بها في مواجهة أعداء الأمة في المنطقة، فكان استخدام السلاح الكيماوي سبباً للتخلص من هذا السلاح من يد سوريا الدولة وليس سوريا النظام، كما كان السبب الذي سيتخذ ذريعة لإيجاد حل سياسي للنظام يجنبه العقوبات والملاحقات خاصة وأن الثمن الذي دفعه النظام مقابل ذلك كان السلاح الكيماوي، وهنا يظهر حجم التواطؤ بين النظام والدول الغربية عموماً وراعيته على وجه الخصوص.

اليوم بات الأمر بيد روسيا والولايات المتحدة الأمريكية اللتين ستذهبان إلى مجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار ملزم للنظام السوري وتحت الفصل السابع الذي يجيز استخدام القوة في حال لم يلتزم هذا النظام ببنود الاتفاق الروسي الأميركي، أو بمعنى آخر إذا لم يلتزم النظام والمعارضة بمصالح هاتين الدولتين على وجه الخصوص والتحديد، وهو ما يعني أن الأمر في سوريا بعد اليوم لم يعد بيد النظام ولا حتى المعارضة، بل بات بيد لافروف - كيري، ورهن بحجم الاتفاقات المبرمة والمعقودة بينهما.

اليوم حجم المعلن عنه من اتفاق كيري - لافروف يتحدث عن إيجاد حل للكيماوي السوري بعيداً عن رفض أو قبول الدول الأخرى، أو النظام أو الشعب السوري، وأما غير المعلن من هذا الاتفاق فقد يتجاوز حدود الدولة السورية، ويفوق مصير النظام السوري إلى ما عداه من أنظمة المنطقة ربما، وهو ما يعيدنا بالذاكرة قرابة مئة سنة إلى الوراء عندما جلس مارك سايكس وجورج بيكو ورسموا خريطة المنطقة بحدودها الجغرافية والسياسية المعروفة، فكان الأمر وقتها لهما، فهل رسم كيري - لافروف حدوداً جديدة جغرافياً أو سياسياً لواقع هذه المنطقة عبر القفز فوق كل المكونات الموجودة فيها وتأكيدهما بالممارسة أن الأمر لهما؟؟ هذا ما سنتكفل الايام اكتشافه بل ربما كشفه للناس ولكن بعد أن يكون قد صار حقائق واقعة يصعب القفز فوقها.

بيروت في ٢٠١٣/٩/١٧

انتخابات وانتهاكات!!¹

قبل أيام ضج محيط السفارة السورية في جنوب بيروت بأعداد كبيرة من السوريين الذين حضروا - كما قيل - للادلاء بأصواتهم في الانتخابات الرئاسية التي بدأت في الخارج، وقد قطعت الاعداد الكبيرة للمشاركين الطرقات المحيطة بالسفارة أو المؤدية إليها ما تسبب بزحمة سير خانقة حالت دون وصول اللبنانيين إلى أماكن عملهم في الوقت المحدد، وكان لافتاً أن المشاركة كانت أشبه بتظاهرة حزبية سياسية رفع المشاركون فيها صور الرئيس السوري المنتهية ولايته والمرشح لولاية ثالثة، بشار الاسد، إضافة إلى الاعلام السورية التي يرفعها النظام على مقراته، وصور أمين عام حزب الله، السيد حسن نصرالله، وأعلام الحزب. كما كان لافتاً أن الحضور جاء باكراً إلى السفارة للادلاء بأصواتهم، فكانوا يدخلون بالعشرات، ويصوتون بالعشرات أيضاً، وربما من دون التأكد من الوثائق الثبوتية التي تعطي الناخب حق الاقتراع، حتى أن بعض الوسائل الاعلامية تحدثت عن اقتراع عشرات آلاف السوريين في اليوم الأول ما استدعى تمديد الانتخاب ليوم ثان.

والحقيقة أن ما جرى لم يكن يمت إلى الانتخاب وحرية التعبير والديمقراطية بأي شكل من الاشكال، وقد أراد منظم هذا الحفل، إذا صحّ التعبير، إظهار صورة أمام عدسات الاعلام تزعم شعبية واسعة للرئيس بشار الاسد على الرغم من كل ما يجري في سوريا من تدمير ودماء وتهجير، ولذلك حرص المنظم على خروج جموع المشاركين في لحظة واحدة وفي مكان واحد متعمداً إحداث إزدحام مروري للفت انتباه وسائل الاعلام، وهو ما حدث بالضبط حيث وقعت وسائل الاعلام المحلية اسيرة هذا الإزدحام دون أن تلتفت بشكل جيد إلى ما يجري عند صناديق الاقتراع، وقد روجت وسائل إعلام أخرى لهذه الاعداد ووظفت الحدث في سياق ما اعتبرته التأييد الجارف للرئيس الاسد.

¹ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

والحقيقة الأخرى أن أعداد كبيرة من السوريين تعرضوا لضغوط كبيرة قبيل الانتخابات بأيام وساعات، وخاصة أولئك الذين يقطنون في أماكن تعتبر مناطق نفوذ لحلفاء النظام السوري لا سيما في ضواحي بيروت الجنوبية، وقد نقل لي بعض هؤلاء أن عناصر نافذة في هذه المناطق استقدمت حافلات صباح يوم الانتخاب وطلب من السوريين الذين يقطنون في هذه المناطق الصعود إلى الحافلات من أجل الانتقال إلى السفارة للدلاء بأصواتهم تحت طائلة التهديد في حال الرفض أو التخلف، وللمفارقة فإن كثيراً من هؤلاء لم يخرجوا من سورية بطريقة رسمية أي عن طريق المعابر الحكومية التي يسيطر عليها النظام، وهو ما حرّمهم من حق التصويت وفقاً للقانون الذي اعتمده النظام في هذه الانتخابات، ومع ذلك أرغموا على الصعود في الحافلات والتوجه إلى السفارة لأحداث هذا الضجيج الاعلامي بل وربما الرسالة السياسية. فضلاً عن ذلك فإن بعض السوريين قال إنه تعرض لتهديد بسحب الجنسية منه إذا لم يشارك في الانتخابات الرئاسية في لبنان، بينما قال آخرون إنهم تعرضوا لتهديد بعدم السماح لهم بالعودة إلى سوريا أو طرد ذويهم ممن بقي هناك في المناطق التي يسيطر عليها النظام. كما وأن بعضهم قال إن مندوبين عن السفارة السورية انتقلوا في الكثير من المناطق اللبنانية على اللادجيين وطلبوا منهم ملء استمارات بحجة تقديم مساعدات انسانية، كما أعلمهم أن التوقيع على هذه الاستمارات بمثابة مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية حتى لا يتحملوا مسؤولية عن تخلفهم عن المشاركة.

إذاً بغض النظر عن الاعداد المشاركة في الانتخابات الرئاسية السورية من لاجيء لبنان، وبغض النظر عن الدعوات التي أطلقت في لبنان من بعض القوى السياسية لسحب صفة اللجوء عن كل من شارك في عملية الانتخاب وإعادةه إلى سوريا، فإن المؤكد أن هذه الانتخابات شهدت انتهاكات واسعة ليس لحرية التعبير والعمل الديمقراطي فحسب، بل لكرامة اللاجئين السوريين الذين لم تأبه القوى التي نظمت هذا الحفل لمعاناتهم وجراحهم النازفة، وتشردهم في أصقاع الأرض بسبب الحل الأمني الذي اعتمد لعلاج المعضلة السياسية. انتهاك لأبسط القواعد الاخلاقية التي تسمح للضحية بأن

تضج ولو بالبكاء، فجرى استغلال فقر وخوف وعوز اللاجئين والدفع بالكثير منهم تحت الضغط لإلتقاط هذا المشهد الذي أرادوا من خلاله القول إن الشعب ما زل يهتف "بالروح بالدم نفديك .. !!"

لكن الحقيقة الأخرى التي غيّبها الاعلام، عن عمد أو عن غير عمد، أن هنا في لبنان أكثر من مليون ونصف مليون لاجيء سوري حرّموا من حق الاقتراع، بل ومن أبسط الحقوق الانسانية. هؤلاء لم يحضروا إلى دار السفارة، ولم يدلوا بأصواتهم لأحد؛ هؤلاء اكدوا أن أغلبية الشعب السوري في مكان آخر، فخرجوا في طرابلس ينددون بما جرى ويؤكدون أن الصوت الحقيقي للشعب ليس ذاك الذي أسقط في صندوق الانتخاب عنوة، إنما المغيب بفعل أزيز الرصاص ودوي البراميل المتفجرة.

بيروت في ٢٠١٤/٥/٣١

الخلايا النائمة والخلايا القائمة!!¹

كثير في الآونة الأخيرة تداول مصطلح الخلايا النائمة في تعبير عن بعض المجموعات التي قد يكون لها ارتباط بما يعرف بالتنظيمات التي تتخذ من العنف وسيلة للتعبير عن وجهة نظرها، أو ربما يكون اعتماد العنف أسلوب تنتهجه لتحقيق تطلعاتها وغاياتها السياسية، وليس هنا بيت القصيد، إنما في هذا الحديث الذي يدور في أكثر من عاصمة وبلد عربي، حتى أن السائر في شوارع هذه العواصم بات يرسم مشهداً لخليّة قد تستيقظ في أية لحظة وتحول مسرح المنطقة التي تكون فيه إلى شيء مختلف، وهو ربما يكون نوعاً من أنواع الارهاب التي تستعمله الأنظمة والحكومات ووسائل الاعلام من أجل زرع الخوف والقلق الدائم عند شعوبها باعتبارها مهددة على الدوام من هذا الشيء "الأسطوري" "الخيالي" وبالتالي ليس عليها سوى أن تبقى خاضعة لسطوة الأنظمة وأجهزة أمنها باعتبارها الوحيدة التي يمكنها أن تحمي الناس من تلك الخلايا النائمة التي لا نعرف عنها شيئاً، حتى إذا قام لص في مدينة من المدن بارتكاب جريمة سرقة أو سطو أو حتى قتل قالوا لنا إنه من الخلايا النائمة التي تترصد بالناس شراً وبالوطن خطراً مستطيراً.

عندنا في لبنان وبعد الاحداث الدامية التي شهدتها مدينة طرابلس شمال البلاد وبعض المناطق المحيطة بها على مدى ثلاثة أيام (الجمعة ٢٤ و٢٥ و٢٦/١٠/٢٠١٤) بين الجيش اللبناني ومجموعات من المسلحين الذين قيل إنهم من أصحاب التوجه الاسلامي المناصر للثورة السورية، بل لفصلي "جبهة النصرة" و"تنظيم الدولة الاسلامية" على وجه التحديد، كثر الحديث عن الخلايا النائمة التي يمكن أن تكون منتشرة على مساحة الوطن، ويمكن أن تعبث بالأمن والاستقرار من جديد، حتى أن تلك المجموعات التي خاضت مواجهات واشتباكات مع الجيش اللبناني كانت تصنّف قبل ذلك ضمن الخلايا النائمة مع أنها كانت معروفة ومعلومة بشكل جيد لدى الاجهزة الأمنية اللبنانية،

¹ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

وعلى خلفية الحديث عن الخلايا النائمة شرعت الاجهزة الأمنية في أكثر من منطقة لبنانية في عملية بحث وتحري وتفتيش وتعقب للاجئين السوريين ولغيرهم من اللبنانيين أصحاب التوجه الاسلامي السلفي على وجه التحديد، فألقي القبض على الكثيرين وجرى التحقيق معهم ومن ثم أطلق سراح الكثيرين أيضاً بعد ثبوت براءتهم من الانتماء إلى "الخلايا النائمة"، ولكن العملية ظلت مستمرة وياتت وكأنها سياسة ممنهجة سيتم اعتمادها والسير فيها كجزء من "الحرب الاستباقية" إذا صحّ التعبير، أو كجزء من سياسة التهريب كما يقول الكثير من اللبنانيين، ولكن يبقى ذلك ربما من حق الاجهزة الأمنية بعيداً عن أي تفسير حتى لو كانت في بعض الاحيان تقع في بعض الاخطاء.

ولكن ماذا عن الحملات التي تقوم بها أجهزة حزبية لا تتمتع بالحد الأدنى من الشرعية القانونية من عمليات توقيف وتعقب واستدعاء وتحقيق وما سوى ذلك من ممارسات لا تستقيم إلا للاجهزة الرسمية في أي بلد؟ ماذا عن ملاحقة اللاجئين السوريين في أماكن سكنهم في العديد من المناطق اللبنانية واستدعائهم إلى مراكز تحقيق حزبية لإثبات عدم انتمائهم إلى "خلايا نائمة"؟ ماذا عن توقيف لبنانيين في بعض المناطق ذات الصبغة الحزبية أو الطائفية المعروفة وذات النفوذ الحزبي الذي لا يقبل حتى سيادة الدولة ودور أجهزتها؟ وقد نقل لي أحد الاصدقاء أن أجهزة حزبية قامت خلال الليالي الماضية في مناسبة دينية معروفة بعملية دهم لعدد كبير من سكن اللاجئين السوريين وقامت بتوقيف العديد منهم وأخضعتهم لتحقيق لمعرفة إذا ما كانوا ينتمون إلى فصائل سورية معارضة.

وإذا كنا نتحدث عن الخلايا النائمة التي تهدد البلد بالتفجيرات المتتقلة حيناً، أو إطلاق رشقات رشاشة في زاروب أو شارع حيناً آخر، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي في أغلب الاحيان، وتتصدى لها أجهزة الأمن بكل حزم وتعاون من المواطنين (كما جرى في طرابلس والشمال). فماذا عن الخلايا القائمة التي تمارس كل أنواع "الارهاب" بحق المواطنين والمقيمين؟ ماذا عن الخلايا القائمة التي تقوم بخطف الابرياء من أجل ابتزاز ذويهم بالمال وتمنع أجهزة الدولة من القيام بدورها لتوقيفهم بإقرار من

أعلى سلطة أمنية (وزير الداخلية)؟ ماذا عن الخلايا القائمة التي تظهر بأسلحتها في وضح النهار وكأنها جزء من الأجهزة الرسمية دونما اي اعتبار لهذ الأجهزة؟ ماذا عن الخلايا القائمة التي تعتدي على سيادة الدولة وسطلتها عندما تتحوّل إلى قوة بديلة عن هذه الاجهزة وعلى مرأى ومسمع من الناس، بل على مرأى ومسمع من دول العالم كله وتحت عنوان محاربة الخلايا النائمة؟

إن الحديث عن الخلايا النائمة التي تشكل خطراً على البلاد والعباد لا ينبغي أن يغيب عن أذهاننا الحديث عن الخلايا القائمة التي لا تقل خطورة على البلد وأمنه واستقراره من الخلايا النائمة، بل لربما كما يقول البعض فإن هذه الخلايا النائمة هي نتيجة طبيعية لما قامت وتقوم به الخلايا القائمة، ومن هنا يتابع القول: إن المعالجة الجدية الحقيقية للخلايا النائمة وخطرها يجب أن يبدأ من معالجة الخلايا القائمة وممارساتها وإلا فإن الجهود تبقى قاصرة، بل تكون جزءاً من سياسة ترهيب الناس!!

بيروت في ٢٩/١٠/٢٠١٤

محمد مرسي رئيساً لكل مصر وسنداً للعرب^١

إستوقفني المقال المنشور في جريدة السفير في عددها رقم ١٢١٩٤ تاريخ الاربعاء ٣٠ أيار ٢٠١٢ للأستاذ "طلال سلمان" تحت عنوان "رئيس الأقلية في مصر لا يمكن أن يكون رئيس العرب".

والأستاذ "سلمان" إذ عبّر في المقال عن حرصه وغيرته على مصر إلا أنه لم يكن موفقاً في احترام تطلعات وتوجهات الشعب المصري، فضلاً عن أنه وضع نفسه في محل كل العرب ليحكم على هذه التجربة الوليدة، فقط لأن نتائج الانتخابات في الدورة الأولى لم تأت وفق ما يريده وبيبتغيه.

وإذا كنا نتشارك مع الاستاذ "سلمان" في سخطنا على مرشح النظام السابق، "أحمد شفيق"، باعتباره يمثل امتداداً لحكم المخلوع ومحاولة لاستعادة الدولة البائدة، كما نتشارك معه في توجيه الإتهام للدولة العميقة بدعم "شفيق" بكافة السبل المتاحة و"المشروعة" و"غير المشروعة" للوصول إلى الجولة الثانية من الانتخابات، إلا أننا لا نتفق معه في القول إن هذه الانتخابات لا تعكس إرادة الأغلبية الساحقة من الناخبين المصريين، خاصة بالنسبة لما ناله المرشحون الآخرون خاصة الدكتور محمد مرسي، والدكتور عبد المنعم أبو الفتوح، والأستاذ حمدين صباحي، ولا يمكن القول أيضاً إن هؤلاء حصلوا على أرقام ولم يحصلوا على ثقة شريحة واسعة من المصريين، إذ أن هذا الشعب الذي أحدث هذا النقلة النوعية لمصر عبر هذه الثورة المجيدة ليس مجرد أرقاماً تعد وتحصى في انتخابات وغيرها، وبالتالي فإن هؤلاء المرشحين نالوا ثقة شريحة واسعة من المصريين يجب أن تكون محل احترام الجميع.

لقد كان بإمكان مرشحي الثورة (مرسي وأبو الفتوح وصباحي وغيرهم) الإتفاق على مرشح واحد لخوض غمار السباق الإنتخابي للرئاسة المصرية وحسم القضية من الدورة الأولى، وهو ما طرحه حزب "محمد مرسي" على الآخرين دون أن يقف عند شخصية

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

معينة ويتمسك بها، إلا أن إصرار الآخرين على خوض السباق بشكله الذي حصل، أعطى فرصة لـ "قلول النظام" من جهة، وبعثر أصوات الناخبين من جهة ثانية، حتى تمكن مرشح النظام المخلوع (أحمد شفيق) من الوصول إلى المنافسة في دورة الإعادة.

لقد كان من الطبيعي جداً أن تتوزع أصوات الناخبين المصريين بين المرشحين خاصة مرشحي الثورة في ظل وجود عدد كبير منهم في سباق الرئاسة، وبالتالي فإن الثقة التي حازها د. "محمد مرسي" رغم وجود هذا العدد من المرشحين، ورغم دخوله السباق منافساً احتياطياً لحزب "الحرية والعدالة" بعد إقصاء المرشح الأساسي للحزب "خيرت الشاطر"، ورغم الوقت الزمني المحدود الذي تحرك فيه كمرشح رئاسي، ورغم التضليل الإعلامي الذي مورس بحقه خلال فترة الدعاية الانتخابية، ورغم الحملة الإعلامية التي استهدفت حزبه وجماعته، تؤكد أن هذه الثقة من هذا العدد الكبير تعكس بوضوح جلي إرادة أغلبية المصريين، وهو ما سيكون منتظراً في جولة الإعادة.

دائماً ما يحاول الاستاذ "سلمان" الإيحاء وإعطاء الإنطباع أن هناك تواطؤاً بين "الإخوان" و"العسكر"، ولا أدري من أين تأتي هذه الأفكار للأستاذ "سلمان" وغيره من المناضلين المشهود لتاريخهم، ولكنني أقول إنه (أي سلمان) هذه المرة برأ "الاخوان" من "تهمة" التفاهم مع الأمريكيين، وانتقل ليتحدث عن "تواطؤ" مع المؤسسة العسكرية، بينما ألقى هذه المرة بـ"تهمة" التبعية للأمريكي على المرشح الآخر، وهذا ما يعكس مزاجية في التعاطي مع الحدث أكثر مما يعني حقائق دامغة على حدوثه، وهنا الحديث عن اتهام "الاخوان" تحديداً.

وأما المحاولات الدائمة للفصل بين "الاخوان" و"الثورة" وهو ما حاول الاستاذ "سلمان" تكريسه تكراراً، فالشعب المصري يدرك تماماً أن "جماعة الإخوان" ثورة دائمة ومتجذرة منذ عقود، كانت دائماً تدعو للإصلاح ومحاربة الظلم والفساد، وقد دفعت ثمن ذلك اعتقالات طالت كافة قياداتها حتى أثناء اندلاع الثورة، والأستاذ "سلمان" يدرك أن ما حال دون متابعة مرشح "الجماعة" "خيرت الشاطر" لسباق الرئاسة هو الحكم القضائي الذي صدر بعد الثورة وأطلق سراحه لأنه كان معتقلاً ولم يعد له الإعتبار القانوني، بمعنى آخر إن

قيادات الأخوان كانت في طليعة المواجهة. ثم إن الشعب المصري يعرف جيداً أن من حمى "الثورة" يوم موقعة "الجمل" الشهيرة هم شباب "الأخوان" إذ لولاهم لربما تمكن النظام المخلوع من إعادة إحكام السيطرة على ميدان التحرير، ولربما استطاع بذلك إجهاض "الثورة". فهل يعقل بعد كل ذلك أن يقال إن "الأخوان" لم يشاركوا بالثورة؟ وهل يعقل أن يصار إلى إنكار هذه الحقائق الدامغة لمجرد الخلاف الفكري؟

"محمد مرسي" اليوم هو مرشح الثورة المصرية بجدارة، وهو ما يجب أن يدركه الشعب المصري، وكافة الشعوب العربية، وبهذا الاعتبار لا يصح القول أيضاً إن "محمد مرسي" مرشح الأقلية، لأن الثوار في مصر ليسوا أقلية ولا حتى مجرد أرقام، وبالتالي لا مكان للحديث عن اختيار بين "الأسوأ" و"الأقل سوءاً"؛ إن مجرد الحديث عن ذلك هو امتهان لكرامة كافة الثوار المصريين، بل للشعب المصري التواق للخروج من دوامة الظلم والتبعية، والطامح للحرية والعدالة. الإختيار غداً في مصر هو بين مرشح الثورة، خاصة بعد ان أكد "محمد مرسي" أنه منفتح على كل المكونات السياسية، ومستعد لتحويل الرئاسة إلى مؤسسة يمكن أن يكون للقوى السياسية دور فيها، كما أكد على تشكيل حكومة وحدة وطنية تجمع كل أطراف القطر المصري لتكون حكومة كل المصريين، وبين مرشح "الفلول" الذي يمثله "أحمد شفيق".

وأما الحديث عن رئيس لكل العرب، فإن احداً من المرشحين لم يطرح نفسه رئيساً لكل العرب، ولا أظن أن أحداً كان في هذا الوارد، فضلاً عن أن ذلك يحتمل صاحبه مسؤولية كبيرة لا يملك إنسان إمكانية حملها. أما إذا كان الاستاذ "سلمان" يقصد حمل الهمّ العربي، وأظن أنه هو المقصود، فإن "محمد مرسي" الرئيس، سيكون بالنظر إلى خلفيته التاريخية والفكرية والسياسية خير سند لكل القضايا العربية والاسلامية والمحقة على امتداد العالم، لأنه أكثر من عانى من الظلم، وأفضل من عاش تجربة تلمس آلام وآمال الناس، ويكفي أنه من طبقة الفلاحين، ومن مدرسة تعتبر الاهتمام بقضايا الأمة من أوكد الواجبات.

المهم أن يعطى الرجل الفرصة الكاملة لإثبات ما يقوله، وتنفيذ ما يعد به، ولندع زهور وورود "الربيع العربي" تبزغ وتبصر النور قبل أن نحكم على النوايا انطلاقاً من الموروثات التاريخية، فمساحة المتفق عليه أوسع وأكبر بكثير من مساحة المختلف فيه، ومصر والوطن العربي يتسعان للجميع، وأظن أن هذا هو المطلوب وهو ما لا نختلف فيه مع الاستاذ "سلمان"، والله ولي التوفيق.

بيروت في ٢٠١٢/٥/٣١

مرسي في إيران .. شجاعة الحكيم¹

قبل أيام من انطلاق أعمال قمة دول عدم الانحياز في طهران، وقبل زيارته لهذا البلد منهيًا قطيعة دامت قرابة الثلاثين عاماً، دعا الرئيس المصري محمد مرسي إلى جعل إيران جزءاً من الحل فيما يتصل بالأوضاع في سوريا، بدل أن يتم التعامل معها على أنها جزء من المشكلة، مقترحاً تشكيل لجنة اتصال رباعية تضم إلى جانب مصر كلاً من إيران والسعودية وتركيا للبحث في الحلول الممكنة للوضع السوري، وقد أوضح في اليوم الثاني لمقترحه أنه يتحدث عن التغيير في سوريا، ولا يتحدث عن الإصلاح الذي لم يعد له مكاناً بعد غزارة الدماء التي نذفت في هذا البلد، داعياً الرئيس السوري إلى التحي وتحيق تطلعات الشعب السوري؛ وأثناء كلمته في الجلسة الافتتاحية للقمة أعاد الرئيس مرسي التأكيد على دعم الشعب السوري في تطلعاته للحرية والكرامة، واصفاً النظام القائم في دمشق بالظالم، داعياً إلى انتقال سلمي سلس للسلطة في سوريا يضع حداً لنزيف الدم، مبدياً الاستعداد للتعاون مع كل المعنيين من أجل حجب الدم السوري وتحقيق تطلعات السوريين.

والحقيقة أن حملة من التهجمات حيناً والمزايدات حيناً آخر والتمنيات في بعض الأحيان انطلقت مستهدفة الرئيس مرسي لمجرد إعلان مشاركته في مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في طهران، مع ان الرئيس الحالي للدورة الخامسة عشرة هي جمهورية مصر، وكل ذلك على خلفية موقف إيران من "الثورة السورية" ووقوفها إلى جانب النظام السوري.

فقد صدرت بعض التهجمات على هيئة انتقادات لمرسي لمجرد إعلانه المشاركة في القمة وزيارة طهران، وأتبعته بحملة تمنيات بمقاطعة القمة وعدم الحضور إلى إيران، من دون مقارنة حقيقية وجدية للجدوى من ذلك عند اصحاب هذه الدعوات، بل لمجرد تسجيل موقف "عاطفي"، أقول بصراحة، إنه لا يقدم ولا يؤخر في مصلحة الشعب السوري شيئاً.

¹ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

وقبل الحديث عن صوابية هذه المشاركة وإمكانية أن تشكل مدخلاً لحل الأزمة السورية وتحقيق تطلعات الشعب السوري بعد حجب دمه، أسأل ماذا أنتجت كل الخطوات والمواقف التي اتخذت طيلة سبعة عشر شهراً من دول مهتمة بالوضع السوري؟ إنها لم تقدم سوى الوعود للشعب السوري، ولم تفلح في تحقيق شيء من تطلعاته، وهو ما أكده الشعب السوري على الدوام من خلال الشعار الذي ما فتىء يردده في كل تظاهراته "يا الله ما لنا غيرك يا الله"، فضلاً عن الانتقادات اللاذعة التي وجهها للأشقاء والأصدقاء في وقوفهم متفرجين وهو يذبح من الوريد إلى الوريد.

أسأل لماذا لم تمت الدول التي انتقد بعض الناطقين باسمها من غير الرسميين (كتاب، صحفيين، ووسائل إعلام...) الجيش السوري الحر بالسلح الكاسر للتوازن والذي يمكن أن يحسم المعركة لصالح الشعب السوري؟ والجيش السوري الحر ما فتىء يطالب بتزويده بهذا السلح (صواريخ مضادة للدورح، ومضادة للطائرات..) من دون الحاجة لا إلى تدخل دولي ولا إلى فرض منطقة آمنة، ومع هذا فإن هذه الدول لم تقدم شيئاً سوى الوعود والإدانات، وهو ما قد شبع منه الشعب السوري. وأنا أعلم أن هذه الدول كانت وما تزال تؤمن بدعم الشعب السوري وتتمنى لو أنها تستطيع دعمه بالسلح، ولكنه التوازن الإقليمي والدولي يحول دون هذه الرغبة والأمنية، فلماذا إذاً تريدون تحميل الشعب السوري كل هذه الأعباء وتمنعون عنه الحل الذي يحجب الدماء ويحقق التطلعات وبأقل الخسائر الممكنة ودون ترك سوريا أرضاً بواراً خراباً لا أثر فيها للحياة؟ أليس من حق الشعب السوري أن يعطى فرصة للتخلص من هذا النظام ومن آلة القتل التي تحصد المئات يومياً وأن يتمكن من تحقيق تطلعاته بالحد الأدنى من الخسائر؟ أليس من حقه أن يفيق بعد هول العنف المستخدم ضده ليجد أن في سوريا بقية حياة؟ أم تريدون لهذا النظام أن يدمر كل شيء في سوريا قبل رحيله؟

ثم إن الناطقين باسم هذه الدول ودولهم ضربوا حصاراً محكماً على إيران منذ اليوم الأول للثورة السورية بحيث وجهت الاتهامات لها بالصلوع في "إبادة الشعب السوري" من خلال دعمها للنظام، والاشتراك المباشر في قتله، وهو ما أوجد فجوة عميقة بين الشعب

السوري وإيران قد تكون هي مسؤولة عنها إلى حد كبير، ولكن سياسة عدم ترك أي تغرة بسيطة وصغيرة لإيران لتسوية علاقاتها بالشعب السوري قدّم خدمة عظيمة أيضاً للنظام السوري بحيث أبقى هامش المناورة امام القيادة الإيرانية يصل إلى مستوى الصفر، وبالتالي فإنها إلى جانب قرارها الاستراتيجي في مساندة النظام، وجدت أن الفرص التكتيكية والمصالح الحيوية التي تتقدم في عالم اليوم على المبادئ غير متوفرة لها في ظل الموقف منها، وبالتالي ذهبت أبعد من اللازم في دعم النظام السوري خاصة في ظل عدم اطمئنانها إلى مصالحتها مع البديل القادم إلى سوريا؛ وهو برأي ما أضر بالثورة السورية أكثر مما خدمها. وهذا ما أراده بعض الناطقين نيابة عن بعض الدول من خلال تمنياتهم على الرئيس مرسي عدم زيارة طهران، لاستكمال الحصار الذي يدفع إلى مزيد من التشدد والتمسك بالخيارات المتخذة في ظل انسداد أفق الخيارات البديلة. وكل ذلك برأي مزايدات في غير محلها، لا تقدم شيئاً للشعب السوري إنما تسهم في استمرار الأزمة والنزف الذي لا يمكن لأحد على الإطلاق أن يتكهن بالوقت الزمني الذي يمكن ان ينتهي فيه في ظل هذه المعادلة القائمة، ولا حتى النتيجة التي يمكن أن يحصدها الشعب السوري من بعده.

ما فعله الرئيس مرسي أنه فتح من خلال زيارته إلى طهران ومن خلال اقتراح تشكل اللجنة الرباعية للبحث في الوضع السوري، فتح كوة أمل في جدار كثيف يمكن أن يشكل معبراً جدياً وحقيقياً لحجب الدماء السورية من جهة وتحقيق تطلعات الشعب السوري من جهة أخرى، وذلك من خلال تحويل إيران من جزء من المشكلة إلى جزء من الحل عبر طمأنة "الشريك" الإيراني على مصالحه ودوره في المنطقة، والتفاهم معه على تنظيم الاتفاق من جهة، والاختلاف من جهة أخرى، بين كل أطراف المنطقة ومكوناتها السياسية، وهو ما كانت إيران تفتقده وتبحث عنه، وهو ما يمكن أن يطمئنها في ظل وجود الحركات الاسلامية على رأس السلطة في أكثر من بلد عربي، وهو ما قد يفتح الباب فعلياً لحل سياسي في سوريا يحجب الدماء ويحقق تطلعات الشعب السوري، ويؤمن

انتقالاً سلمياً للسلطة يجعل الشعب السوري صاحب الحق الوحيد والحصري الذي يقرر مصيره بعيداً عن بشار الأسد.

خطوة الرئيس محمد مرسي تؤكد مرة جديدة جدية الرجل في مقارنة الملفات، وحكمته في اتخاذ القرارات، والتطلع إلى النتائج المرجوة والحقيقية أكثر من أي شيء آخر، إنها شجاعة الحكيم، وحكمة البصير العميق الذي نأمل أن تضع حكمته وبصيرته حداً لمأساة الشعب السوري عبر تحقيق كامل تطلعاته وأهدافه في الحرية والكرامة والتغيير، وبعيداً عن منطق المزايدين الذين لا يبيعون سوى الأوهام.

بيروت في ٢٠١٢/٨/٣٠

مرسي كمثل لـ"شعب تحرر من الولايات الاستبدادية"^١

يوم الاربعاء (٢٦/١٢/٢٠١٢) نشرت جريدة الحياة مقالاً للنائب الأستاذ "نهاد المشنوق" تحت عنوان مرسي كمثل لـ "ولاية فقيه" سنوية، تناول فيه الكاتب عدة قضايا على غير صورتها الحقيقية، فظهرت مسيئة للرئيس مرسي، ولجماعته التي انتمى إليها، فضلاً عن الاساءة إلى الكاتب نفسه المعروف بخبرته وكفاءته، ونحن لا نظن أن الاساءة كانت وراء الهدف من المقال بقدر ما نظنه الحرص الذي لم يكن الكاتب موفقاً في إظهاره، مع قناعتنا أنه من الراسخين في الكتابة والتحليل والتوجيه.

لقد حاول الأستاذ المشنوق في مطلع المقال الربط بين المقدس وبين الرئيس مرسي من خلال الحديث عن "المصحف الشريف" أو بعض "الآيات القرآنية" التي ظهرت في بعض الصور التي ظهر فيها الرئيس مرسي، متجاهلاً (المشنوق) أن هذه "الآيات القرآنية" موجودة على جدران الكثير من المنازل والمكاتب وحتى الإدارات الرسمية في العديد من البلدان العربية والإسلامية بما فيها إدارات ومكاتب يكنّ "السيد المشنوق" لإصحابها كل تقدير واحترام و"إجلال" من دون أن يعني ذلك ربط أولئك بالقداسة والمقدس الذي تحدث عنه، والرئيس مرسي أبعد ما يكون عن ذلك لأن المدرسة التي ينتمي إليها وتربّى فيها تؤمن بالمساءلة والمحاسبة دون أن يكون فوق ذلك كبير أو صغير، وليس كغيرها من المدارس التي يُعد "الأستاذ المشنوق" على صداقة متينة معها وهي لا تؤمن ولا تعترف إلا بما يقوله صاحب "الإجلال".

وأما الأمر الآخر فقد اتهم الأستاذ المشنوق "زوراً" الحزب والجماعة التي انتمى إليها "مرسي" بإخضاع الدولة والدين لأهوائهما، ملمحاً إلى أن كل هدف الحزب والجماعة الحكم والاستئثار بالسلطة، وهذا من العجب العجاب الذي لا ندري من أين استنبطه "الاستاذ المشنوق"، خاصة وأن الحزب والجماعة أكدا على الدوام قولاً وعملاً أنهما يؤمنان بالشراكة ويعملان بها ولها ولا يريدان الاستئثار بالسلطة والحكم كما هو جار في بعض

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

"المناطق" الأخرى التي لا نرى "الاستاذ المشنوق" إلا مادحاً لها مشيداً بما هو فيها، فالحكم والسلطة عند "الاخوان" مغرم وليست مغنماً، وهنا نذكر "الأستاذ المشنوق" بأن الرئيس مرسي عرض الشراكة على أحزاب المعارضة المصرية بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية وحين تشكيل الحكومة، إلا أن هذه القوى والأحزاب رفضت ذلك، كما وأنه أصرّ على إشراك كافة قطاعات الشعب المصري في الجمعية التأسيسية لصياغة الدستور وهو ما حصل على مدار خمسة أشهر، ثم قرر البعض الانسحاب لحسابات خاصة وأسباب معروفة. وكذلك بالنسبة للاستفتاء وهو يدرك أنه سيأخذ من صلاحياته، أو لغيرها من المحطات التي أكد فيها "الاخوان" على الدوام أنهم جزء من الشعب المصري، وأنهم يحتكمون إليه في بناء مصر وفي إدارتها، ولا يريدون لا الإستتار ولا التحكم ولا أي شيء من هذا القبيل مما يجري في أقطار يدافع عنها "الاستاذ المشنوق" حتى الاستماتة.

وأما الشيء العجيب الآخر فقد كان في سوق جملة اتهامات للمرشد العام لـ "جماعة الاخوان المسلمين" "الاستاذ محمد بديع"، ومع قناعتنا أنه ليس هناك أشخاص فوق النقد والنصح، فإن ما ساقه "المشنوق" من اتهامات ليس من "ثقافة الاخوان" ولا من منهجهم، وهنا نسغرب اتهام "النائب المشنوق" "الاستاذ بديع" بـ "الإله الفرعوني" لمجرد وقوف بعض أخوانه إلى جانبه في مؤتمرات صحفيه أو لقاءات عامة، وهنا نسأل: هل أن وقوف "النائب المشنوق" إلى جانب رئيس كتلته النيابية مع زملائه الآخرين من النواب يجعل من رئيس الكتلة "إلهً فينيقياً"؟ وهل يصح اتهام هذا الرئيس عند ذلك بهذا الوصف؟

ثم تحدث "الاستاذ المشنوق" متهماً "الاستاذ بديع" بتقسيم الشعب المصري إلى شعبين، وهنا أيضاً نسأل: هل أن مواقف رئيس كتلته النيابية من مخالفه سياسياً في لبنان يقودنا إلى القول إنه قسم الشعب اللبناني إلى شعبين؟ مع أن بعض منافسيه وخصومه السياسيين ذهبوا في اتهامه أبعد من ذلك!!

يا سعادة النائب إن المرشد العام أو أيّاً من قادة الاخوان لم يدّع يوماً أنهم قاموا بالثورة في مصر وحدهم، لقد أكدوا على الدوام وعلى رؤوس الأشهداء، وأمام عدسات

الصحفيين أنهم كانوا جزءاً من الثورة، وجزءاً من الشعب المصري الذي سار بالثورة وقادها، وربما يكون صحيحاً أنهم كانوا الأكثر قدرة على ضبطها وتنظيمها والحشد لها وهذا ما لا ينكره أحد على الإطلاق. أما الحديث عن غير ذلك فهو من الغبن الذي ألحقه "الاستاذ الشمنوق" بـ "الاخوان".

وأما الحديث عن "ولاية فقيه" دينية، فـ "النائب المشنوق" يدرك أن "أهل السنة والجماعة" لا يؤمنون سوى بالشورى، إلا إذا أراد سعادته أن يدخل إلى ثقافتهم ومفاهيمهم مصطلحات جديدة "تشرعن" بقاء بعض أصحاب الأوصاف العالية والرفيعة في مقاماتهم يتوارثونها "كابر عن كابر" إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها تحت عناوين مختلفة، و"الاخوان" من كل ذلك براء.

نحن بحسن ظننا نعتبر أن صاحب السعادة لم يكن موقفاً فيما ذهب إليه، وربما هي ليست قناعته، ولكنه أراد "المسايرة" لـ "بعض ما في مكان ما"، في حين نظن أن تركيز صاحب السعادة على الملفات الداخلية المحلية اللبنانية وهي كثيرة، أكثر نفعاً للبنانيين والعرب من الحديث في شؤون الآخرين حتى يبقى ظننا عند حسنه، وحتى لا تتحول نظرتنا إلى ما لا نريد.

٢٠١٢/١٢/٢٦

المحاكم الدستورية... ومحاكم التفتيش¹

في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين برزت ظاهرة محاكم التفتيش في أوروبا لا سيما في أسبانيا حيث كانت هذه المحاكم تتولى مهمة ملاحقة ومحاكمة ما عرف بـ "المهرطقين" أي أولئك الذين كانوا يقرأون كتباً تخالف ما تدين به "الكنيسة الكاثوليكية"، أو أولئك الذين كانت المحكمة تختلف معهم في الشرح المحدد للنص "الإنجيلي"، وبالتالي فقد كانت هذه المحاكم تمارس أبشع أنواع التعذيب بحق أولئك، كما كانت تفرض عليهم عقوبات قاسية تصل إلى حدود إحراقهم بالنار، وقد ذهب ضحية هذه المحاكم مئات الآف الناس ممن انطبق عليهم وصف "الهرطقة"، وكانت قراراتها نافذة وغير قابلة للطعن بأي شكل من الأشكال، ولنا أن نتخيل بعد ذلك حجم الشفافية والعدالة التي كانت تؤمنها هذه المحاكم، وحجم الخوف الذي أرسته في البلاد وفي عقول العباد حتى تحجرت هذه العقول وأصيبت بالشلل التام لفترات طويلة. لقد كانت هذه المحاكم العصا القضائية التي أرادت من خلالها "الكنيسة الكاثوليكية" في ذلك الزمن "تأديب" المجتمع، وإخضاعه لسطوتها، والإبقاء على قدرة التحكم به وممارسة كل ما تريده بحقه. إنها ببساطة "استبداد وتسلط" عن طريق القضاء وتحت عنوان العدالة والشفافية.

أما اليوم في القرن الحادي والعشرين فإننا بدأنا نشهد ظاهرة المحاكم الدستورية التي بدأت تلعب شيئاً فشيئاً دور محاكم التفتيش بطريقة أخرى وبأشكال مغايرة.

المعروف أن الوظيفة الأساسية والدور الأساسي المنوط بالمحاكم الدستورية العليا في أي قطر من الأقطار يكاد ينحسر بشكل أساسي بالنظر في موافقة أي قرار أو قانون أو مرسوم أو حكم قضائي مع الدستور المعمول به في البلاد، بمعنى آخر القول إن هذا الحكم أو القانون أو المرسوم أو القرار دستوري ينسجم مع نص وروح الدستور أم أنه غير دستوري لا ينسجم مع نص وروح الدستور، تاركاً للأجهزة الإدارية الأخرى اتخاذ الموقف المناسب بالاستناد إلى حكم المحكمة الدستورية، بمعنى آخر تنفيذ وتطبيق الحكم في

¹ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

الوقت الملائم. وبهذا المعنى المعمول به في كافة الاقطار فإن المحاكم الدستورية تنحصر وظيفتها في اصدار حكمها على دستورية ما ينشأ، وليس اتخاذ القرار بشأن ذلك.

إلا ان المحاكم الدستورية اليوم راحت تتحوّل تدريجياً إلى ما يشبه محاكم التفتيش من دون ان يعني انها تقوم بنفس الأعمال التي كانت تقوم بها تلك المحاكم.

المحاكم الدستورية اليوم تمارس نوعاً من الارهاب الفكري بحق المواطنين فتعمل على إقصاء الشعب بأسره وتحاكمه على قراءة يختلف فيها مع قراءتها، في حين أن محاكم التفتيش كانت تحيل إلى المحاكمات الميدانية أولئك "الهراطقة" الذين كانوا يقرأون قراءة تختلف عن "الكنيسة".

المحاكم الدستورية اليوم تحاكم الشعب لأنه يريد أن يتحوّل من عهد الأنظمة السابقة المستبدة، إلى زمن الثورات الجديدة التي تريد أنظمة عادلة شفافة يشارك الشعب في إنتاجها وفي قراراتها. في حين ان محاكم التفتيش كانت تحاكم من يريد ان يتحول عن دينه إلى دين آخر أو إلى اجتهاد آخر في فهم الدين، وبالتالي كانت تلجأ إلى أقصائه عبر قتله أو حرقه بالنار.

المحاكم الدستورية اليوم تحاكم الشعب وتصادر إرادته مع أن الشعب هو المصدر الأول والأساسي للسلطات في كافة الأنظمة الحديثة، وتمارس نوعاً من الاستبداد والتسلط تماماً كما كانت تفعل محاكم التفتيش.

في مصر تمارس المحكمة الدستورية العليا والتي تعتبر من أدوات و"عدة شغل" النظام المخلوع تسليطاً منقطع النظير من خلال التجاوز على الإرادة الشعبية صاحبة ومصدر الشرعية الأساسية لأي سلطة، وذلك من خلال القرارات التي اتخذتها تحت عنوان مخالفة قانون لنص وروح الدستور، وقضت بنتيجتها بحل مجلس الشعب المنتخب بأصوات أكثر من ثلاثين مليون مصري.

لقد تجاوزت المحكمة الدستورية، وهي التي من المفترض أنها لا تملك أدنى شرعية، بموجب الثورة المصرية التي جبت ما قبلها من كافة مؤسسات النظام المخلوع، تجاوزت المحكمة الدستورية إرادة الشعب، بل وأصدرت حكماً بحق هذا الشعب قضى بإعدام أصوات أكثر من ثلاثين ملوين مصري، من دون اكتراث لحجم الأموال التي أنفقت، ولا لحجم المشقة التي تكبدها هؤلاء أثناء الأدلاء بأصواتهم في طوابير طويلة، ولا لحجم ما تكبده المرشحون الفائزون او الخاسرون، ولا ما عاناه رجال الشرطة والقضاء والمندوبين، وضربت بعرض الحائط كل هذا الجهد، وأصدرت حكماً بكل بساطة ببطلان مجلس الشعب المصري، والسؤال البديهي الذي يتبادر إلى ذهن كل مواطن مصري وعربي أين كانت هذه المحكمة الدستورية قبل إجراء الانتخابات حتى لا تنظر في دستورية القانون الذي على أساسه أجريت الانتخابات؟ ولماذا لم تقم بوظيفتها في حينه حتى توفر على المصريين كل هذا الإنفاق المالي والتعب؟ ولماذا لم تصدر حكمها قبل الانتخابات حتى يبنى على الشيء مقتضاه فيتم تصحيح الخلل في القانون (إن وجد) وتسير بعد ذلك الأمور على أتم وجه قانوني دون الوصول إلى هذا المأزق؟

إن ما جرى يؤكد ان المحكمة كانت متعاسة عن القيام بدورها في الوقت المناسب وهو ما يستدعي محاكمة هذه المحكمة التي كبدت المصريين كل هذه المصاريف والأعباء فضلاً عن أنها خلقت كل هذا الجدل والنقاش والتوتر في مصر، وإذا لم تكن هي المسؤول عن هذا فبالتأكيد هناك جهات إدارية أو غير إدارية مسؤولة عن هذا التقصير وهو أيضاً ما يستدعي محاكمة المسؤول عنه، وهو بالطبع وبكل تأكيد ليس الشعب المصري الذي اقترح، ولا مجلس الشعب الذي انتخب. مع الإشارة إلى أن من أوصل الأمور إلى هذا الحد يعتبر خائناً إذا كان قد فعلها عن سابق تصور وتخطيط، ويعد غيباً إذا كان قد فعلها ودون معرفة وفي كلا الحالين فإن المطلوب محاكمة المسؤول وليس محاكمة الشعب المصري.

المحكمة الدستورية في مصر بهذا المعنى تحولت إلى محكمة تفتيش تمارس دور القمع والتعدي ليس على الحرية الفردية فحسب بل على الحريات العامة وحرية الشعب

المصري بشكل عام، ليس من منطلق قانوني بل من منطلق سياسي هدفه الإلتفاف على الثورة الشعبية، وإعادة إنتاج النظام البائد.

الشعب هو دائماً مصدر السلطات، والثورة دائماً تجبّ ما قبلها، والمطلوب أمام الأحكام "التفتيشية" للمحكمة الدستورية أن يعيد الشعب المصري الحق إلى نصابه عبر خلع مؤسسات النظام البائد كافة حتى يكتمل الربيع العربي في مصر وتورد أزهاره في بقية الوطن العربي.

٢٠١٢/٧/١٠

مصر.. المحكمة قالت كلمتها ماذا عن الشعب؟^١

يكاد يكون شهر حزيران شهراً مصرياً بامتياز بالنظر إلى الاستحقاقات التي تمر فيها مصر في هذا الشهر، شهر العبور بمصر إلى الجمهورية الثانية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

فقد أصدرت محكمة جنايات القاهرة يوم السبت (٢٠١٢/٦/٢) حكماً بالحبس المؤبد على الرئيس المخلوع حسني مبارك، ووزير داخليته حبيب العادلي، وقد شكلت هذه المحاكمة محطة فارقة في الثورة المصرية، إذ هي لأول مرة على مستوى عال من العربي، وعلى مستوى العالم الثالث تتم محاكمة مسؤول بهذا المستوى، وهو ما يعني أن مصر تحوّلت عن زمن الليالي السود التي تحدث عنها رئيس المحكمة في مقدمته التي استهل بها جلسة النطق بالحكم إلى عهد جديد يفترض أن يسود فيه منطق الدولة والعدالة والمساواة، وأن تتحول الدولة إلى راعية للمواطن، وليس مزرعة لصالح المسؤول. وقد كان هذا الحكم مسماراً إضافياً في نعش النظام المخلوع إذ أنهى وإلى الأبد فكرة العائلة والمقربين وذوي الحظوة، وأكد قدرة الشعب على محاسبة المسؤول متى أراد ذلك وصمم عليه.

وإذا كانت المحكمة المصرية قالت كلمتها في الرئيس المخلوع ومعاونيه ووزير داخليته، وبغض النظر عن مضمون الحكم الذي أسرّ البعض ولم يرض البعض الآخر، فإن المحكمة قد أنهت المهمة الملقاة على عاتقها فيما يتصل بالنظام البائد، وهي واحدة من المعارك مع هذا النظام، ولكن يبقى السؤال المهم ماذا عن الشعب في المعركة الثانية المنتظرة خلال هذا الشهر مع "فلول" هذا النظام في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية؟ وهل سيقوم الشعب المصري في هذا اليوم بالإجهاز بشكل كامل على هذا النظام من خلال التدفق إلى صناديق الاقتراع بمسؤولية عالية من أجل الوقوف خلف مرشح الثورة في هذه الجولة الدكتور محمد مرسي؟

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

الشعب المصري اليوم امام تحدي القيام بثورته الثانية هذه المرة من خلال صناديق الاقتراع للقضاء على كل ما يتصل بالنظام البائد، وجولة الاعادة في السادس عشر والسابع عشر للانتخابات الرئاسية هي المحطة المفصلية لهذه الثورة. وبالتالي فإن الشعب المصري، وكل من وقف إلى جانب هذه الثورة العظيمة التي أخرجت مصر من ليايها السوداء، مدعو لتسخير كل الطاقات والإمكانات من أجل الوصول بمرشح الثورة إلى سدة الرئاسة، وبعيداً عن كل الحسابات الضيقة التي يتقدم بها البعض أو يروج لها آخرون.

الشعب المصري اليوم مدعو للحفاظ على منجزات هذه الثورة التي انطلقت في ٢٥ يناير وأزاحت هذا الكابوس عن كاهل المصريين، وأنهت إلى غير رجعة فكرة التوريث وتحويل مصر إلى ملكية.

الشعب المصري مدعو لقطع الطريق على المحاولات المستميتة للنظام البائد للعودة إلى السلطة والحكم من خلال طرق ملتوية ووجوه أخرى.

محطة الانتخابات الرئاسية في جولة الإعادة معركة أخرى بين الشعب المصري وثورته وبين النظام البائد وأعدائه وأزلامه، وقد استطاع هؤلاء الأزام ان يحشدوا قوتهم في الجولة الأولى وأن يوصلوا مرشحهم (أحمد شفيق) إلى الجولة الثانية، ووضعوا بذلك الثورة ومنجزاتها في خطر حقيقي من خلال التمكن من بلوغ مرتبة الرئاسة عبر صناديق الاقتراع سواء تم ذلك بالتزوير أم بغيره. وعليه فإن مسؤولية الشعب المصري أن يقول كلمته في هذه المحطة بشكل حازم، وأن يعلن أنه مع ثورته، ومع مرشحها محمد مرسي، قبل ان يستيقظ لحظة ويجد ان كل ما تحقق ذهب أدراج الرياح.

وأما مرشحو الثورة الآخرون الذين نافسوا على الرئاسة في الجولة الأولى فهم الآن أمام مسؤولية كبيرة لا تحتمل ممارسة الكيد والتذاكي السياسي من أجل تحقيق بعض المكاسب، أو من أجل قضايا أخرى. هؤلاء مطالبون أمام ضمائرهم وأمام الشعب المصري، وأمام الثوار كافة، بالخروج من منطقتي الانقسام، والتلاحم في معركة مصيرية واحدة لا تحتمل الخسارة، وإذا كان التنافس في الجولة الأولى متاحاً ومباحاً ومشروعاً،

فإن التلاهي والتباهي والتذاكي في الجولة الثانية غير مقبول، فضلاً عن أنه قد يذهب بمنجزات الشعب المصري كله.

هؤلاء مطالبون اليوم بموقف صريح وواضح وحازم بالوقوف وراء مرشح الثورة، محمد مرسي، لتحقيق أهداف الثورة، ورص الصفوف من أجل بلوغ هذه الأهداف. وفي مقابل ذلك فإن مرشح الثورة، مرسي، مطالب مع حزبه "الحرية والعدالة" وجماعته "الايخوان المسلمون" بطمأنة الشارع المصري، والثوار المصريين وكافة الشركاء في الوطن من خلال حوار جدي وجاد يكفل اشتراك كافة القطاعات الثورية في إدارة السلطة في المرحلة المقبلة، ويطمئن الجميع عملياً بأن منطق الاحتكار والتفرد لم يعد له مكانة في مصر الثورة، والجمهورية الثانية.

المحكمة الجنائية قالت كلمتها في الثاني من حزيران، والشعب المصري لا بد أن يقول كلمته في السادس عشر والسابع عشر منه، ويجب أن تكون هذه الكلمة استكمالاً للمسيرة الثورية التي بدأها ويجب أن لا تنتهي إلا باجتثاث كامل للنظام البائد.

في ٢٠١٢/٦/٢

مصر.. وفي بعض القضاء تسلط وكيدية!!¹

الأزمة التي تعيشها مصر مع إصرار البعض على تحية الشرعية الشعبية والدستورية المتمثلة بالرئيس محمد مرسي أو على أقل تقدير إفشال تجربته كان لها مجموعة مسببين وأدوات، وإذا كان في موقف القوى الخارجية وبعض القوى الداخلية من الخاسرين في الانتخابات التشريعية والرئاسية رأس حربة لتحقيق تلك الأهداف والغايات، فإن في الوسائل التي لعبت دوراً في تأجيج الأزمة وإثارة الفتنة خطراً لا يقل أهمية عن موقف تلك القوى، وقد كان في طليعة هذه الوسائل بعض الاعلام الذي شكل القناة التي تبث تلك السموم في أجواء وارجاء مصر، وقلنا في مقال سابق إنه مارس نوعاً من الديكتاتورية بحق حرية المواطنين المصريين عندما خرج عن نزاهته وحياديته ومهنيته المتجردة، إلا أن الوسيلة التي لم تقل خطورة، بل كانت على الدوام "الغول" الذي يلتقم كل المؤسسات الاخرى ذاك الجزء من القضاء الذي تمثل بالدرجة الأولى والأساسية بما يسمى جوازاً بـ "المحكمة الدستورية العليا" حيث أن هذه المحكمة التي من المفترض أن تسهر على دستورية القوانين التي يمكن أن تصدر عن السلطة التشريعية أخذت دوراً مختلفاً وخارج سياق العمل الطبيعي للقضاء بحيث تم استخدامها بشكل سياسي لتصفية الخصوم السياسيين في حين لا ينبغي لمن يريد أن يشغل موقعاً قضائياً عادياً وبسيطاً أن يهتم بالشأن السياسي اليومي فضلاً عن أن يمارس وظيفة سياسية تخدم النظام البائد على وجه التحديد.

بهذا المعنى فقد خرج بعض القضاء المصري "المحكمة الدستورية العليا" و"نادي القضاة" عن وظيفتهما المنوطة بهما، ومارسا دوراً وعملاً سياسياً بامتياز، تميّز بالتسلط والكيدية بعيداً عن الحد الأدنى من معايير العمل القضائي، وبالتالي تحوّل هذا البعض من القضاء، وهذا البعض من القضاة من وسيلة لحفظ الاستقرار العام في البلاد من خلال تأمين العدالة لكل للأفراد والمجتمع، إلى وسيلة لتخريب الاستقرار العام من خلال

¹ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

إصدار إحكام غير عادلة واستتسابية تهدف إلى تأمين الغلبة لفريق على فريق آخر، بل تهدف إلى إعادة إنتاج نظام ظالم ثار عليه الشعب يوم ٢٥ يناير، وهو ما من شأنه إدخال مصر في فوضى وفتنة تضعف مصر، وتزهق أرواح أبنائها.

لقد اصدر بعض القضاة المصري "المحكمة الدستورية العليا" قراراً بحل مجلس الشعب المصري الذي انتخبه أكثر من ثلاثين مليون مصري، وتكدت الخزينة المصرية لأجل إتمامه الملايين من الجهينات المصرية، فضلاً عن الوقت الذي استغرقه وكان على دفعات متتالية في معظم القطر المصري. لقد حلت "المحكمة الدستورية العليا" مجلس الشعب بقرار قضائي "استتسابي" بالاستناد إلى مخالفات في قانون الانتخاب، مع أن المحكمة ذاتها هي التي أجازت القانون الانتخابي ولم تعترض عليه، وكأنها تركت هذه العيوب في القانون الانتخابي حتى يكون ذلك مدخلاً وذريعة لها لحل المجلس إذا جاءت النتائج على غير هوى بعض القضاة، في حين أن وقائع مشابهة حصلت في زمن النظام السابق لم تلجأ فيها "المحكمة الدستورية" لحل مجلس الشعب المنتخب، فضلاً عن أنها اعتبرت في مثل هذه الوقائع قرارات رئيس الجمهورية سيادية لا يمكن الطعن عليها أو الشك فيها ورفضها، وبذلك ظهر أن قرار "المحكمة الدستورية" لم يكن قراراً قضائياً خالصاً وصافياً إنما كان قراراً سياسياً ألبس ثوباً قضائياً وهدف إلى قطع الطريق على قوة سياسية من العمل لاستقرار مصر وتأمين مكتسبات الثورة.

ثم إن الحالات التي يمكن الحديث فيها عن تسلط بعض القضاة على السلطتين التشريعية والتنفيذية أكثر من أن يعد ويحصى، وآخرها رفض الاعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي بموجب الصلاحيات الممنوحة له في التشريع وفي القضايا السيادية، بل واصطفاف بعض القضاة إلى جانب فريق سياسي وإصدار أحكام مسبقة بحق بعض القضايا التي تعتبر محل جدال بين القوى السياسية المصرية، ولعل في الموقف الذي يتخذه ما يسمى بـ "نادي القضاة" في مواجهة الشرعية الدستورية والشعبية التي يمثلها الرئيس محمد مرسي ما يختصر تسلط بعض هذا القضاة وبعض قضاته، والذي ينم عن حقد دفين وكيدية لكل ما يمت إلى الاسلاميين بصلة، في حين أن من

يكون على هذه الشاكلة لا يجوز له ولا يليق به أن يصدر أحكاماً، فضلاً عن أنه من غير الجائز أن يكون للقضاء والقضاة خصوم وأعداء، فالقاضي الذي يتخذ من بعض الناس أعداء أو خصوم لا يجوز له أن يصدر أحكاماً عليهم، فضلاً عن أنه غير جدير أن يكون في موقع القضاء، والقاضي الذي يريد أن يمارس دوراً سياسياً فمن حقه ذلك ولكن عليه أن يتجرد من صفته القضائية، وأن لا يتخذ من منبر القضاء ومن قوس المحكمة وسيلة لإدارة معركته مع الخصوم والمنافسين.

بهذه الاعتبارات فقد ألحق بعض القضاة، وبعض القضاء المصري "الدستورية" و "نادي القضاة" ألحق بالقضاء المصري الضرر البالغ، والعيب المفضوح، وجعله في مكان الشبهة التي لا تجعل أمور العدالة تستقيم بنظر الناس، ومن هنا فإن القضاء المصري النزيه والعاقل والشفاف مطالب بوضع حد لهذه المهزلة التي تمثلها تلك الفئة القليلة المتحكمة بقرار بعض القضاء، حتى يعود قضاءً شفافاً يثق به الجميع، ويؤمن العدالة للجميع ويسهم في ترسيخ الاستقرار وبناء دولة المؤسسات في مصر بعيداً عن أي تسلط أو كيدية أو استبداد.

٢٠١٢/١٢/٩

مصر .. معارضة مراهقة^١

الأيام الأخيرة التي مرّت على مصر كادت تنزلق بالبلاد فيها إلى مهاوي المجهول والفوضى، وكادت تقضي على بنیان الدولة، وهو ما حذّر منه وزير الدفاع المصري اللواء عبد الفتاح السيسي بعد المواجهات التي جرت بين مجموعات من "المتظاهرين" الذين كانوا يحملون البنادق والأسلحة الحربية، واستخدموا الخرطوش في مواجهة الشرطة ورجال الأمن، وعمدوا إلى إحراق مقرات رسمية تابعة للدولة، أو أخرى تابعة لأحزاب مصرية، وقد بلغ عدد الضحايا في هذه المواجهات قرابة ٥٠ شخصاً معظمهم أصيب بطلقات خرطوش من الخلف أو من الجنب كما أكدت تقارير الأطباء الشرعية، وهو ما يعني أن الضحايا لم يقتلوا في المواجهات مع الشرطة، إنما بواسطة أولئك الذين أطلقوا الخرطوش والنار من أجل إيقاع الضحايا وإشعال الفتنة.

لقد رفعت المعارضة المصرية المتمثلة بما يسمى "جبهة الإنقاذ الوطني" شعاراً كبيراً وسقفاً عالياً وصل إلى حدود الحديث والتلويح بإسقاط الرئيس محمد مرسي، وهو ما جعلها ترفض الحوار الذي دعا إليه الرئيس مرسي بعد أحداث بورسعيد والسويس والاسماعيلية، وفضلت المضي في محاولتها ضرب بنیان الدولة، وإسقاط الرئيس، إلا أن الحزم الذي أبداه الجيش في تعامله وتحذيره، وتماسك مؤسسة الرئاسة ومؤسسات الدولة والشرطة خلف الرئاسة، وتذمر الشعب المصري من هذه التصرفات، وفشل مخطط المعارضة في إشعال الفتنة وتعميم الفوضى في الشارع المصري، جعل هذه المعارضة تعيد حساباتها وتقبل بعيد ساعات من رفضها دعوة الرئيس مرسي للحوار تقبل من جديد الحوار، بل خرج أحد أقطاب المعارضة محمد البرادعي للمطالبة بالحوار ونبذ العنف واستخدام السلاح، وكذلك فعل عمرو موسى، كما وأن المعارضة المصرية، وفي طلبعتها "جبهة الانقاذ" لبّت بصورة مفاجئة دعوة الأزهر الشريف للحوار وحضرت بكل رموزها إلى دار الأزهر وشاركت بالحوار، ووقعت على وثيقة الأزهر لنبذ العنف واعتماد الحوار سبيلاً

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

لحل المشاكل والأزمات، وقد رحبت الرئاسة المصرية بدعوة الأزهر ووثيقته وأبدت استعدادها للتعاون مع الوثيقة وترحيبها بكل حراك سلمي تحت اي عنوان.

إلا أن المفارقة العجيبة أن المعارضة المصرية وقبل أن يجف حبر الوثيقة الموقعة في الأزهر دعت إلى تظاهرات جديدة في ميدان التحرير وميادين أخرى، وهي لم تنته بعد من الخروج من حالة الفوضى والعنف التي حاول البعض تعميمها وتحويل مصر من خلالها إلى ساحة مفتوحة على كل الاحتمالات. وبذلك وقّرت المعارضة من جديد ومن خلال دعوتها وموقفها غطاءً جديداً للبلطجية والمخربين ومروجي العنف والفوضى، هذا إذا أحسنا النية وقلنا إن المعارضة لا تريد تعميم الفوضى والعنف.

لقد شاهدنا كيف استغلت بعض "الجماهير" وربما المندسة بين المتظاهرين دعوة المعارضة للتظاهر بعد صلاة الجمعة، وكيف تحول التظاهر أمام قصر الاتحادية إلى مواجهات جديدة استخدمت فيها القنابل الحارقة والأسهم النارية في محاولة لإحراق قصر الاتحادية والانقلاب على النظام والدولة واستكمال مشروع إسقاط الرئيس.

أمام المشهد المخيف الذي شاهدناه أمام قصر الاتحادية مساء الجمعة بات السؤال مشروعاً لكل مصري عربي مهتم ومتابع لما يجري في مصر، هل أن المعارضة أو بعض رموزها ومكوناتها منخرط في مشروع الانقلاب على الشرعية وعلى النظام، وتوقيعها على وثيقة الأزهر ليس سوى ذر للرماد في العيون، ومحاولة للتخفي خلف تلك العناصر المشبوهة التي سميت "بلاك بلوك"، أو أن هذه المعارضة من السذاجة التي لم تدرك معها أن مصر فعلاً أمام خطر الانهيار وأمام خطر الانزلاق إلى الفوضى واستخدام العنف، وبالتالي فإنها تعاملت بعبث مع المشهد بعيداً عن أية مسؤولية وطنية أو غير وطنية، وكان همها الوحيد إسقاط تجربة الرئيس محمد مرسي حتى لو كان ذلك على حساب الدولة والنظام العام فيها.

إن المعارضة المصرية من خلال توفير الغطاء لكل مروجي العنف والفوضى عبر الدعوة من جديد للتظاهر من أجل تحقيق مطالب هي في صلب الحوار الوطني الذي

حضرته وناقشت بنوده ووقعت على وثيقته، وبعد ساعات معدودة على الهدوء الذي ساد الشارع المصري في أعقاب اعمال العنف والتخريب، إن ذلك يدل بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه المعارضة إما أنها تريد تخريب البلد وجره إلى الفوضى والعنف وتدمير البلاد، وإما أنها متواطئة مع قوى النظام السابق التي تريد إسقاط الثورة، وفي اضعف الاحتمالات وقل التقديرات يمكن القول إنها معارضة مراهقة، وأن قياداتها من حمدين صباحي إلى عمرو موسى إلى محمد البرادعي مجموعة مراهقين في السياسة وفي الشأن العام وليس لهم من همّ في مصر سوى الجلوس على كرسي الحكم حتى لو كلف ذلك إحراق البلد والكرسي معه.

٢٠١٣/٢/١

مصر .. معارضة متأمرة^١

قبل بضعة أشهر كتبت مقالاً تحت عنوان معارضة مراهقة بالنظر إلى المواقف التي اتخذتها ما يسمى بالمعارضة المصرية حيال ما جرى ويجري في مصر من أحداث وتطورات تهدف إلى إعادة مصر إلى عصر التخلف وإعادة عقارب الساعة إلى الوراء. والسبب في توصيف هذه المواقف بالمراهقة يعود إلى عدم المسؤولية عند أقطاب هذه المعارضة لجهة الحفاظ على مصر، والعمل لنهضتها أو المساهمة في تحقيق تطلعات الشعب المصري في ثورة ٢٥ يناير، بل على العكس أدارت هذه المعارضة الظهر لنتائج الانتخابات التشريعية بحجة عدم دستورية القانون، ووقفت إلى جانب فلول النظام السابق، كما وأنها راحت تشكك بنتائج الانتخابات الرئاسية لأنها لم تحقق فيها نتائج تخولهم قيادة البلاد، واصطفوا في بعض المواقف والمحطات إلى جانب النظام السابق ومصالحه والتي كانت متعارضة كل التعارض مع تطلعات الثورة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر تشكيل غطاء للقضاة الذين ناصبوا الثورة العداء منذ اليوم الأول، وتأمين شرعية لقراراتهم السياسية التي كانت تعمل على إلغاء مفاعيل كل ما تم انجازه على مدى سنتين من عمر الثورة. ولكل ذلك كانت هذه المواقف التي أطلقتها وتبنتها المعارضة المصرية في تلك المرحلة تعتبر مراهقة سياسية بامتياز لا تعرف مسؤولية بناء الدول، ولا تلتفت إلى مصالح الأوطان.

اليوم مصر أمام مفصل جديد لا يقل أهمية وخطورة عن المحطات السابقة التي مرت بها خلال السنتين الماضيتين. اليوم دعوات الخيار الديمقراطي قادوا تحركاً جديداً تحت عنوان "تمرد"، والعنوان يلخص الهدف والمضمون، ضد الدولة وأجهزتها ومؤسساتها، وراحوا يطالبون في الذكرى الأولى لتولي الرئيس مرسي المنتخب شعبياً لأول مرة في مصر، راحوا يطالبون مرسي بالنتحي، ويتهمون فريقه بالفشل في إدارة البلد

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

وإيجاد المخارج والحلول للمشاكل التي تعانيها مصر اقتصادياً واجتماعياً ومالياً وسياسياً

..

الدعوة إلى "التمرد" على مؤسسات الدولة المنتخبة شعبياً والعمل على نشر الفوضى والتخريب في طول البلاد وعرضها، وحرق المقرات الرسمية للحزب المنافسة، والتعدي على الاملاك العامة والخاصة، وتعطيل الحياة في البلاد، كل ذلك يهدد بشكل كبير الدولة والمجتمع على حد سواء، وقد يدفع إلى حرب فوضوية لا تعرف حدودها ولا المشتركين فيها، كل ما يعرف أنها في غير صالح البلاد والعباد، وأنها خدمة مجانية لأعداء مصر الذين لا يريدون لها الخير، ولا يريدون لثورتها تحقيق تطلعات شعبها، ولا يريدون لها العودة إلى قيادة الصف العربي والاسلامي في مواجهة المشاريع التي تستهدف المنطقة العربية الاسلامية.

الدعوة إلى "التمرد" تعني فيما تعنيه في المجتمعات والدول الأخرى الخيانة العظمى التي تستوجب اقصى عقاب وفقاً للقوانين المعمول بها في أغلب البلدان. فماذا يعني أن تدعو هذه المعارضة إلى التمرد على مؤسسات الدولة والحكم؟

لقد تحولت المعارضة المصرية بهذه المواقف التي تشرع فيها "التمرد" على الشرعية والدولة، وعلى النتائج الرسمية للانتخابات الرئاسية والتشريعية، تحولت من المراهقة التي لا تعرف خطورة ما تقوم به، إلى التآمر عن سابق تصور وتصميم لاشاعة أجواء الفوضى والخراب وتدمير البلد. وإلا ما معنى أن تدعو المعارضة المصرية إلى تظاهرات في كل الارحاء المصرية وترفع شعار تنحي الرئيس بعد عام واحد على انتخابه دستورياً؟ ما معنى هذه الفوضى التي ترافق هذه الدعوات حيث يتم إحراق المقرات الحزبية والعامة؟ ما معنى أن تحمّل المعارضة مسؤولية كل الفشل الذي تعاني منه الدولة المصرية من ديون ومشكلات اقتصادية واجتماعية وغيرها لرئاسة الجمهورية التي ومنذ اليوم الأول كانت محاصرة في كل القرارات التي اتخذتها وكأنه يراد لها الفشل؟! ما معنى أن تنتهم المعارضة المصرية "جماعة الاخوان المسلمين" بالاستئثار بالسلطة والتحكم بالبلد، في وقت كانت هذه المعارضة ترفض أي مشاركة لإدارة البلد، وعندما تقبل ترفع شروط

تعجيزية لا تتفق وحجمها وقدرتها. ما معنى أن تنادي المعارضة بالديمقراطية ثم تخشى الذهاب إلى صناديق الاقتراع لانتزاع حقها بقوة هذه الصناديق؟ ما معنى أن تقوم المعارضة بإفشال كافة المبادرات التي أطلقها الرئيس للحوار، ثم بعد ذلك تقول إن الرئيس وفريقه السياسي الذي رشحه لموقع الرئاسة يحتكر السلطة والبلد؟

إن المعارضة بكل هذه الأعمال والتصرفات والمواقف تؤكد أنها لا تريد بناء البلد والدولة، إنما تريد اثبات فشل الرئيس محمد مرسي والجماعة التي تؤيده في إدارة البلد، حتى لو كان ذلك على حساب مصلحة البلد.

المواطن المصري والعربي يسأل في ظل كل هذه الهجمة التي تتعرض لها مصر والرئاسة ماذا كان سيفعل اي من المرشحين لموقع الرئاسة لو كان مكان محمد مرسي؟ ماذا كان سيفعل اي حزب لو كان مكان حزب الحرية والعدالة؟

مصر اليوم في خطر، والمعارضة المصرية تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية بتصرفاتها التي توحى أنها متآمرة!! وعليه فإن المطلوب منها العودة عن هذا "الغي" قبل أن يفوت الأوان فتحترق مصر أو تعود إلى سابق العهد الاستبدادي.

بيروت في ٢٩/٦/٢٠١٣

مصر.. وفي الإعلام ديكتاتورية!!^١

منذ عدة أيام تعيش مصر حالة من الاضطراب والاحتقان السياسي الذي يهدد بانزلاق الأمور نحو الفتنة التي تحوّل مصر من دولة محورية تؤدي دوراً ريادياً على مستوى الأمة، خاصة مع التحوّل الذي أحدثته ثورة ٢٥ يناير، إلى دولة فاشلة وإلى جماعات متناحرة تقضي على أي أمل بعودة مصر إلى ريادة الأمة، وإلى إفشال هذه الثورة المباركة التي بدأت مصر تجدد شبابها معها. وكما قلنا في مقال سابق فإن ثلاثة أطرف يقفون خلف ما يحدث اليوم في مصر؛ طرف يمثله النظام السابق ويريد إفشال الثورة وإجهاض مكتسباتها ومنجزاتها. وطرف ثاني يريد إفشال تجربة الرئيس والجماعة التي جاء منها غير عابىء بما يمكن أن يصيب مصر في سبيل تحقيق هذه الغاية، ويمثل هذا الطرف شخصيات سياسية فاشلة وخاسرة في الاستحقاقات النيابية والرئاسية، وهذه الشخصيات تتلقى دعماً مالياً وسياسياً من الخارج بشكل يكاد يكون مفتوحاً. وأما الطرف الثالث فهو يريد منع مصر من قيامها بدورها الريادي على مستوى الأمتين العربية والاسلامية، يريد تغييبها - كما كانت غائبة - على مدى السنوات الماضية عن هذا الدور، ويمثل هذا الطرف دول عربية وإسلامية إقليمية فضلاً عن الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني.

ولقد اطلقت هذه المجموعات الكثير من المواقف والاتهامات بحق السلطة المنتخبة بشكل ديمقراطي والمتمثلة بالرئيس محمد مرسي، ومارست نوعاً من "الارهاب" الفكري والسياسي والاعلامي على قطاعات واسعة من المصريين وحتى العرب والمسلمين، فضلاً عن أنها مارست نوعاً من التزوير الفاضح الذي تولته شبكة واسعة من الاعلام المأجور، المدفوع بكيدية خارج أية ممارسة إعلامية حرة وحيادية ونزيهة، وبذلك خرج هذا الاعلام عن الوظيفة الشريفة التي من المفترض أن يتصف بها، فضلاً عن أنه خرج عن صفة

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

الحيادية والحد الأدنى من الموضوعية إلى مهمة تزوير الحقائق، وتعبئة الشارع من أجل تحقيق غاية الأطراف الثلاثة الواردة مطلع المقال.

لقد قدّم بعض الاعلام المصري من القنوات والصحف التي امتهنت تزوير الحقائق، وبث الفرقة، وإثارة المشاعر، نوعاً من الديكتاتورية والتسلط على عقول الناس ومشاعرهم، في حين يفترض بالاعلام الحر والحيادي والموضوعي أن يكون منصفاً وعادلاً في نقل الوقائع دون تحريف أو تزوير أو اختلاق الأحداث. فبعض الإعلام المصري لم يحترم عقول المصريين والعرب عندما مارس هذا الاستبداد والتسلط على عقولهم في حين أن الانسان يفترض ان يكون حراً وان لا يمارس عليه الاعلام تسلطاً عبر ساعات طويلة من البث المتواصل المعتمد على عناصر الاثارة والتزوير والتركيز على قضايا هامشية بسيطة في مقابل قضايا أكثر أهمية لا لشيء إلا من أجل حشد الناس لمواجهة السلطة المنتخبة وفق انتخابات شرعية قانونية شفافة وصادقة.

لقد تغاضى بعض الاعلام المصري عن الإحراق الممنهج لمقرات حزب الحرية والعدالة ومقرات جماعة الاخوان المسلمين من دون ان يدبر لهذه الجرائم التي اسقطت ضحايا اي اهتمام واعتبار، في حين أنه يركز بشكل كبير على تجمعات من المتظاهرين أحياناً لا تتعدى بعض المئات. لقد أدار الاعلام معركة قوية وشرسة في مواجهة السلطة المنتخبة من قبل الناس بشكل ديمقراطي نزيه وشفاف وهو يتغنى بالديمقراطية وينظر لها ويرفعها إلى حدود مرتبة القداسة، في حين أنه دافع عن السلطة القضائية التي خرجت عن وظيفتها القضائية لممارسة الدور السياسي في هذه المرحلة، فضلاً عن ان بعضها اصطف بشكل فاضح إلى جانب فريق سياسي يقف في مواجهة الثورة المصرية، في حين كان من المنتظر أن يكشف هذا الاعلام هذه الفضائح على عادة الوسائل الاعلامية في الدول المتقدمة والمتحضرة، والأمثلة على مثل هذه القضايا أكثر من أن تعد أو تحصى.

بعض الإعلام المصري من القنوات والصحافة التي واصلت حملتها على الشرعية الشعبية والقانونية وشنت حملات وصلت إلى حدود التشهير تارة والاضطهاد تارة أخرى بحق العديد من الشخصيات وفي طليعتها رئيس الجمهورية المنتخب بأصوات ثلاثة عشر

مليون مصري، مارست كل أنواع الاستبداد والتسلط على عقول المصريين، وهي لم تحترم لحظة واحدة خيار الشعب المصري عندما ارتضت لنفسها أن تكون مطية لأولئك الذين يريدون إسقاط الدولة بكل مقدراتها ومقوماتها، وليس فقط إسقاط الثورة أو التجربة التي يمثّلها الرئيس الشرعي المنتخب محمد مرسي.

كفى بعض الاعلام المصري ديكتاتورية وتسلطاً واستبداداً، وبعض العودة إلى الضمير المهني بعيداً عن أي انقسام سياسي، فمصر تستحق من كافة وسائل إعلامها ان تكون إلى جانبها، وليس إلى جانب فريق سياسي على حساب الآخر، مصر تستحق أن يكون الاعلام المصري إعلاماً موضوعياً محايداً منحازاً إلى جانب الاستقرار وبناء مؤسسات الدولة وليس أداة من أدوات تخريبها، وحسب محمد مرسي أنه لو كان ديكتاتوراً كما يحلو لبعض الإعلام المصري أن يطلق عليه، لكان وضع حدّاً لهذا الإعلام وهو قادر على ذلك، لكن زمن الديكتاتوريات السياسية والأمنية قد أنتهى فلا ينبغي أن يمارس الإعلام هذه الوظيفة القذرة التي قد لا تقل خطراً عن تلك.

٢٠١٢/١٢/٧

وفي موقف الخاسرين استبداد^١

شهدت مصر خلال الأيام الأولى التي تلت انتهاء العدوان على غزة وإلى الآن حملة غير مسبوقة على مؤسستها الرئاسية المنتخبة بأصوات أكثر من ثلاثة عشر مليون مصري وبيانات حرة ونزيهة شهد بها الجميع، بدأت بالتظاهر والاعتصام اعتراضاً على الاعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس محمد مرسي وحصن بموجبه بعض مؤسسات الدولة وقراراته السيادية، وصولاً إلى رفض الجمعية التأسيسية ومسودة الدستور الذي صدر عنها، وقد ذهب البعض إلى حدود اتهام الرئيس باحتكار السلطة والتفرد بالحكم، بل ذهب البعض إلى حدود الافتراء والتعدي الشخصي عليه باتهامه غير قادر على حكم البلاد والعباد، وقد دفعت هذه التحركات إلى انقسام الشارع المصري بين مؤيد ومعارض، وهددت بخروج الأمر عن نطاق السيطرة والتحكم، ما يهدد بإفساد ما أنجزته الثورة المصرية إلى الآن، فضلاً عن أنه قد يعيد إنتاج النظام البائد، ناهيك عن أنه قد يدخل مصر في دوامة صراعات داخلية قد تجعلها أثراً بعد عين فيما لو نجحت بعض المخططات لجرها إلى هذا المستقع.

وبعيداً عن النية السيئة في الذهاب إلى القول إن ما يجري فيه محاولة عقاب للرئيس المصري وإدارته الجديدة على دوره الرائع في إنهاء العدوان على غزة، والمساهمة في انتصار المقاومة الفلسطينية، فإن من الغرابة أن نجد هذه الهجمة على الرئاسة المصرية وعلى الثورة تحت عناوين مفضوحة لا تكشف سوى نوايا المتربصين بالشعب المصري وثورته حتى من أولئك الذين كانوا في يوم من الأيام جزءاً من هذه الثورة فضلاً عن أولئك الذين التحقوا فيها في وقت متأخر.

وجه الغرابة أن يتم توجيه الاتهام للرئيس محمد مرسي بممارسة الديكتاتورية والاستبداد وهو الذي لم يقض في موقع كرسي الرئاسة سوى أشهر قليلة، وهو الذي إلى الآن لم يستطع أن يقضي على فلول النظام البائد في الإدارة وغيرها.

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

لقد انطلقت الحملة بهذه الشراسة اعتراضاً على الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس مرسي وحسن بموجبه بعض القرارات والمؤسسات بشكل مؤقت، في حين ان الداعي إلى ذلك ما كان قد تنهى إلى مسمعه وتم التأكد من أن مخططاً يقوده رموز في النظام لإسقاط الثورة ومؤسسة الرئاسة والتجربة الإسلامية في الحكم، وقد كانت هناك تجربة ماثلة في إصدار حكم سياسي من المحكمة الدستورية العليا بحل مجلس الشعب المنتخب بموجب قانون وافقت عليه هذه المحكمة، وشهد العالم بنزاهة نتائجها، ثم في محاولة حل الجمعية التأسيسية ومجلس الشورى، وحتى مؤسسة الرئاسة بموجب قرارات قضائية. وليس هذا بيت القصيد في هذا المقال.

لقد اطلقت الاتهامات للرئيس مرسي باحتكار السلطة التشريعية والتنفيذية والتحصن في مواجهة قرارات السلطة القضائية.

أما بالنسبة للسلطة التنفيذية فالرئيس فاز في انتخابات حرة نزيهة وشفافة، وبالتالي فهي سلطته التي لا ينازعه فيها أحد. وأما السلطة التشريعية التي يتهم مرسي باحتكارها فهي من نتائج قرارات المحكمة الدستورية التي حلت مجلس الشعب المنتخب بقرار سياسي أيام المجلس العسكري وأحالت صلاحياته إلى هذا المجلس، وعندما انتخب مرسي واستلم صلاحيات المجلس العسكري كان من ضمن ما تم استلامه صلاحيات السلطة التشريعية، وبالتالي فهو ليس مسؤولاً عن قرار اتخذته المحكمة الدستورية بهذا الخصوص. وأما تحصين القرارات بوجه السلطة القضائية فلأن هذه السلطة باتت تتصرف بخلفية سياسية واضحة فاضحة مكشوفة (حل مجلس الشعب ومخطط حل مجلس الشورى والتأسيسية) وبالتالي فالرئيس أعلن هذا الإعلان المؤقت من أجل بناء مؤسسات الدولة والحفاظ على مكتسبات ومنجزات الثورة.

وأما الحديث عن الاستبداد والاحتكار فيقودنا إلى السؤال هل قيام التظاهرات بهذا الشكل لكل الفرقاء يعني ممارسة الاستبداد؟ وهل تهجم وسائل الاعلام المصرية حتى الرسمية التابعة للدولة على الرئيس المنتخب بهذا الشكل الفاضح وحلم الرئيس هو من الاستبداد؟ وهل التعهد ببناء دولة المؤسسات والانتهاج من المرحلة الانتقالية هو من

الاستبداد؟ ثم هذا يقودنا إلى سؤال آخر كم من المتظاهرين ضد الرئيس قد اعتقل؟ وكم منهم قد جرح أو أصيب أو قتل؟ إن الوحيدين الذين قتلوا خلال التظاهرات هما من أنصار الرئيس وعلى أيدي المتظاهرين!!! فأى اتهام هذا للرئيس بالاستبداد والديكتاتورية؟

ثم إن الأمر يقودنا إلى طرح المسألة بطريقة أخرى وهنا يأتي السؤال الآخر أليس في تصرفات هذه الأقلية التي تخرج اليوم وتريد أن تجبر الأكثرية على ما تريد تحت ضغط الشارع فترفض الدستور الجديد، وترفض الاحتكام إلى صناديق الاقتراع والشعب هو صاحب القرار الأول والأخير؟ أليس في قرار هذه الأقلية إجبار الرئيس والأكثرية والشعب المصري على النزول عند رغبتهم حتى لا تقع مصر في المجهول؟ أليس في ذلك استبداد وتعسف وديكتاتورية؟ أليس في ذلك انقلاب واضح فاضح على الشرعية التي منحها الشعب المصري للرئيس مرسى؟ إنه الاستبداد بعينه تمارسه فئة قليلة بحق الشعب المصري عندما ترفض الاحتكام لصناديق الاقتراع.

المسألة بكل بساطة تكمن في نوايا كل طرف من الأطراف المناهضة، فبعضها يريد إسقاط الثورة وإعادة النظام البائد، وهو ما يمثله الدور الذي تقوم به الدولة العميقة. وبعضها يريد إسقاط تجربة الرئيس مرسي والجماعة التي جاء منها، وهو لا يتورع عن إسقاط مصر من أجل إسقاط هذه التجربة، وهو ما يمثله بعض الخاسرين في الانتخابات الرئاسية. وبعضها الثالث يريد تدمير مصر وإنهاك قوتها حتى لا تعود إلى ممارسة دورها الريادي على المستوى العربي والإقليمي، وهو ما يمثله الدور الخارجي الذي يقوده المال والاعلام ومن أكثر من اتجاه.

الديمقراطية الحقيقية التي يتغنى بها البعض ولا يلتزمها فعلاً هي في العودة عند الأزمات الوطنية إلى صناديق الاقتراع ليكون صوت الشعب هو الفيصل فيها وهو ما فعله الرئيس مرسي عندما دعا الشعب المصري ليقول كلمته في الدستور الجديد.

٢٠١٢/١٢/٥

إعلان يكشف النوايا^١

قبل أيام أقدم الرئيس المصري محمد مرسي على إعلان "إعلان دستوري" جديد بموجب الصلاحيات الممنوحة دستورياً، وبموجب الإعلان الجديد أقال الرئيس النائب العام المصري، كما منح نفسه صلاحيات جديدة واسعة مدد بموجبها عمل اللجنة التأسيسية للدستور لمدة شهرين، وحصّن بعض قراراته من "تدخل وتسلب" القضاء، وقد كشف هذا "الإعلان الدستوري" وخطوة إقالة النائب العام، نوايا الكثير من الحركات والقوى السياسية والشخصيات، التي لطالما نادى بتحقيق غايات وأهداف الثورة، فتحرّكت هذه القوى عبر إعلام النظام السابق في تأجيج الشارع المصري وأخذت تروج لفكرة أن هذا الإعلان الدستوري يحوّل محمد مرسي إلى رئيس فوق القانون، وذهب البعض إلى وصفه بـ "الديكتاتور" وغيره بالتسلط، وآخر بالحاكم الإلهي، وما سوى ذلك من العبارات التي لا تليق بحق المصريين الذين اعطوا ثقتهم له، ولا بحق الثورة التي دفع محمد مرسي كلفة ثباتها ونجاحها يوم كان بعض أولئك إما من رموز النظام البائد، وإما من المتجولين على متن الطائرات بين دول العالم.

لجوء الرئيس إلى هذا الإعلان الدستوري له أسباب عديدة. بعضها واضح ومعروف وبعضها الآخر الأيام كفيلة بكشفه وفضحه.

في الأسباب المعروفة أن النظام السابق، أو ما اصطلح في مصر على تسميته بالدولة العميقة بات يأخذ من القضاء وسيلة لهدم منجزات ثورة ٢٥ يناير، وقد عشنا تجربة الأشهر الماضية التي سبقت الانتخابات التشريعية، وتالياً الرئاسية وما سبق هذه الانتخابات وما تلاها، وكيف ان القضاء المصري حل مجلس الشعب المنتخب، وكيف أصدر قرارات تبرئة بحق الضباط الذين قتلوا المتظاهرين، وكيف وكيف،،، .

وفي الأسباب غير المعروفة الى الآن، أن هذه الدولة العميقة التي ما زالت تتحكم بالقضاء والاعلام والمال المنهوب من رصيد المصريين، كانت تخطط لحل مجلس

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

الشورى أيضاً بزعم أن هناك مخالقات للقانون الانتخابي كما حلت مجلس الشعب، وكذلك كانت تخطط لحل اللجنة التأسيسية للدستور، وصولاً إلى التشكيك قضائياً بانتخاب محمد مرسي ومن ثم عزله، أو على أقل تقدير ثنيه عن تحقيق أي نجاحات للشعب المصري، وبالتالي مفاقمة المشاكل التي تؤثر سلباً عليه وعلى مصر. وهذا ما ستكشفه الأيام المقبلة بعد خطوة إقالة النائب العام المصري.

وقد يكون هذا التصرف مفهوماً من النظام البائد ودولته العميقة الفاسدة التي كانت متغلغلة في كل مفاصل الإدارة المصرية، وقد يكون مفهوماً أن تمارس هذه الدولة العميقة كل الكيد السياسي وأساليب الانحطاط حتى ولو كانت على حساب استقرار مصر والشعب المصري، فهذا هو ديدنها منذ كانت في سدة السلطة والمسؤولية حيث لم تعمل يوماً لمصلحة كل الشعب المصري، بل كانت تأخذ مصر أسيرة لمصالحها الخاصة وتجميع وتكديس الثروات بأيدي قلة قليلة من أولئك "البلطجية".

أما أن يسير في ركاب هذه العملية بعض الأشخاص الذي انضوا تحت لواء الثورة، فهذا الأمر غير المفهوم وغير المقبول على الإطلاق.

أنا لا أفهم كيف تجيز شخصية ثورية كالاستاذ حمدين صباحي لنفسها اللقاء مع الدولة العميقة والعمل في أجندها من أجل القضاء على ثورة ٢٥ يناير. أنا أسأل صباحي ما هو الموقف الذي كان سيتخذه لمواجهة هذه الدولة العميقة المتغولة لو كان هو الرئيس الفائز مكان محمد مرسي؟ كيف كان سيتعامل مع النائب العام المصري المسؤول عن دماء المصريين؟ كيف كان سيتعامل مع القضاء الذي يستخدم من أجل إجهاض أي محاولة لقيام مصر القوية، وبناء مؤسساتها الدستورية؟ كيف كان سيتصرف حيال حل مجلس الشعب وتأسيسية الدستور، وربما تنحيته أيضاً؟ أنا أسأل صباحي أين أنت من أهداف الثورة التي قلت إنك منها ولها؟ وهل هذه المواقف التي تتخذها اليوم تصب فعلاً في صالح القوى الشعبية التي منحتك ثقتها خلال الانتخابات الرئاسية؟ أنا لا أجد تفسيراً لهذه المواقف سوى الانتهازية وردة الفعل على النجاحات التي حققها مرسي خلال فترة قصيرة من ولايته رغم كل العراقيل. ليس لهذه المواقف تفسير سوى تقديم

المصالح الشخصية والأنايية الضيقة على حساب المصلحة الوطنية الحقيقية، ولو كان صباحي يؤمن فعلاً بتقديم مصلحة مصر والثورة لما لجأ إلى هذا الموقف الذي يريد منه إفشال تجربة محمد مرسي ولو على حساب مصر والمصريين، من أجل القول إنها تجربة فاشلة غير آبه لما يمكن أن يصيب المصريين. وإلا فإننا رأينا كيف أن المرشح الرئاسي الآخر " أبو الفتوح" لم يتخذ هذا الموقف ولم يقف في وجه هذا الاعلان الجديد.

أما "الثورجي" الجديد القادم من من النعم الأمريكية، والذي على ما يبدو أعجبتة لفظة "الديكتاتورية" فراح يدندن فيها مع كل تصريح ومقابلة، متهماً الرئيس محمد مرسي بها، فيبدو أنه لم يواكب أن الرئيس حصل على زهاء أصوات ربع المصريين، ولم يعرف انه الرئيس لو كان ديكتاتورياً كما يزعم ويدعي لما استطاع التلفظ ببنة شفة في مصر، ولما استطاع أن يدوس بقدمه شارعاً من شوارعها، ونسي أنه في زمن الديكتاتور البائد كان يحلم بالقدوم إلى مصر، ولا يجرؤ على النظر إلى قصر العروبة او الاتحادية، ولا يفكر مطلقاً في زيارة شرم الشيخ، وها هو اليوم يقول ما يريد بحق الرئيس وغيره، بل ويفرض شروطاً باسم المصريين مع أنه لم يجرؤ على الترشح لأنه يدرك أن أمره كان سينفضح بين المصريين، وبالتالي فإن ما يمارسه البرادعي هي الديكتاتورية بعينها بحق الرئيس وبحق الشعب المصري كله الذي لا يعرف عنه البرادعي إلا القليل القليل. وعليه فإن هذا "الثورجي" القادم إلى مصر لاستغلال ثورة فقرائها وبسطائها وثوارها الحقيقيين، يريد أن يضرب ثورة هؤلاء لانتاج منظومة جديدة تعيد نظام مبارك بشكل مختلف.

وأما المتباكي على الثورة والثوريين والذي أتى في لحظة تخل إلى ساحة الثوار من أجل سرقة انجازاتهم فهو شاء أم أبى أحد رموز نظام الفساد وأحد أركان الدولة العميقة. عمرو موسى الذي يحاول أن يوهم الناس أنه من الثوار، هو أحد أبرز وجوه نظام حسني مبارك، وبالتالي مهمته اليوم هي إفشال الثورة والانقضاض عليها باسم الثوريين.

الإعلان الدستوري الجديد الذي وقعه الرئيس محمد مرسي كشف حقيقة نوايا كل العاملين في الحقل السياسي المصري، وأظهر هؤلاء على حقيقتهم، فهم ليسوا مع الثورة من أجل مصر، هم مع الثورة من أجل مصالحهم وأناياتهم، وعندما تختلف هذه المصالح

والأنانيات مع الثورة يعودون إلى مربعهم الذي يقبعون فيه خلف هذه الأنانيات حتى لو كان في ذلك خدمة للدولة العميقة والنظام البائد. وإذا كان الإعلان الدستوري الجديد اثار كل هذا الجدل في الشارع المصري، فإنه كشف تلك النوايا غير الصادقة فيما تقول وغير العفيفة فيما تعمل.

بيروت في ٢٦/١١/٢٠١٢

مصر .. انقلاب ناعم ونتائج خشنة^١

لم يعد يختلف اثنان أن ما جرى في مصر ليلة الاربعاء من عزل الرئيس المصري المنتخب محمد مرسي، هو انقلاب عسكري موصوف بل مكتمل الأوصاف ولا يحتاج الأمر إلى أية حجة بالنظر إلى الممارسة التي تبعت بيان الانقلاب.

فالفريق عبد الفتاح السيسي وزير الدفاع المصري وقف خلف منصة صغيرة وتلا بشيء من القلق الذي كان باد على وجهه بيان عزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، وخريطة الطريق التي رسمها مع قيادة الجيش والخارج المتورط بهذا الانقلاب للمرحلة المقبلة التي وللمفارقة لم تختلف عن النقاط التي طرحها مرسي قبل اربعة وعشرين ساعة بشيء سوى عزل الرئيس فقط.

لقد اتخذ الجيش قراره بعزل الرئيس ولا يعرف على وجه الدقة السبب الذي جعل الجنرال السيسي الذي كان مغموراً في الجيش وأتى به مرسي إلى قمة وزارة الدفاع يقدم على هذا الانقلاب، وقد كان معروفاً إلى وقت قريب التفاهم الكامل بين السيسي ومرسي، بل أكثر من ذلك اتهم السيسي في وقت من الاوقات بانتمائه السري إلى جماعة الاخوان، فما الذي دفعه بين ليلة وضحاها للتضحية بالرئيس مرسي والانقلاب عليه والوقوف إلى جانب خصومه ولا اقول معارضيه؟

الصورة التي ظهر فيها السيسي لأول مرة بعد بيان الانقلاب في لقاء يجمعه بالرئيس المؤقت عدلي منصور لم يكن مسروراً، بل على العكس بدا في تلك الصورة القصيرة متجهماً حزيناً في مقابل الصور الكثيرة التي كان يبدو فيها إلى جانب الرئيس مرسي مسروراً سعيداً، ولعل السيسي قد يكون أول ضحايا هذا الانقلاب بعد تمكن الانقلابيين الحقيقيين من مفاصل النظام.

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

المهم أن ما جرى ليلة الاربعاء كان انقلاباً موصوفاً خطط له في الداخل والخارج، وتم دعمه من داخل القيادة العسكرية ومن داخل قيادة الشرطة والاعلام والدولة العميقة، فضلاً عن دول في الخارج عربية وغير عربية، وقد قضى الاخراج بالعمل على إثارة الشارع المصري ضد الرئيس مرسي عبر سلسلة إشكالات واخفاقات تنسب إلى الرئيس، وشن حملات إعلامية منظمة ومفبركة ضده حتى يصار إلى تحطيم صورته أمام الرأي العام المصري، لتكون ذروة هذا المخطط بالحشود الشعبية في الشارع، وقد كانت كما أظهرت التحقيقات في معظمها من مكّون مصري واحد، فضلاً عن التظهير الاعلامي الذي اعطى انطباعاً للناس بأن ما جرى هو ثورة شعبية، وبالغ في تصوير المشاركين فقال إنهم يناهزون عشرين مليون أو ثلاثين مليون مصري طالبوا بعزل مرسي. والحقيقة أن هذا الاسلوب كان الهدف منه التغطية على القرار الحقيقي الصادر من قيادة الجيش والدول المتواطئة لعزل مرسي، حتى يقال إن ما جرى هو ثورة شعبية هدفها تصحيح مسار ثورة ٢٥ يناير. والحقيقة الثانية أن هذه الجموع الشعبية التي ضللت، وحتى القوى السياسية التي شاركت في اكمال الصورة عُرر بها وبشارعها وهي بدأت تكتشف ذلك سريعاً، وبدأت تكتشف ايضاً أن ما جرى هو انقلاب سيطيح بكل المسار الديمقراطي وحتى بمنجزات ثورة ٢٥ يناير بحيث يعيد انتاج النظام العسكري الذي يريد أن يحكم مصر من خلف الستارة تماماً كما قاموا بالانقلاب من خلف الستارة.

لقد كان انقلاباً ناعماً، أو هكذا ارادوه على حين غفلة من الشعب، وخطة محكمة من التضليل للعودة بمصر إلى ما قبل ٢٥ يناير. ولقد رأينا كيف بدأ هذا العهد الانقلابي بسياسة تكميم الأفواه عبر إسكات الأصوات التي يمكن أن تكون معارضة تحت ذريعة وحجة عدم التحريض على العنف، فتم اسكات اعداد كبيرة من القنوات الفضائية المصرية، وحتى غير المصرية فتم اقفال مكاتب لقنوات عربية، كما تم الاعتداء على صحفيين أجانب وما جرى مع مراسل شبكة "سي أن أن" ومع مكتب الجزيرة على الهواء مباشرة خير دليل على هذا العهد العسكري الانقلابي، الذي لم يكتف بذلك بل شرع في

عمليات اعتقال واسعة لشخصيات سياسية ليس لها اي ذنب سوى تبني وجهات نظر ومواقف سياسية لا تتفق مع وجهة نظر الانقلابيين.

لقد رفض مؤيدو الشرعية الدستورية وانصار الرئيس المنتخب محمد مرسي هذا "الانقلاب" ونزلوا بعشرات الملايين إلى ميادين مصر وشوارعها، ينددون بهذا الانقلاب الذي لا يستهدف الرئيس محمد مرسي وجماعة الاخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة فحسب، بل يستهدف المسار الديمقراطي الذي اختارته مصر بعد ثورة ٢٥ يناير، ويستهدف القضاء على مناخ الحريات العامة التي تمتع بها المصريون على اختلاف توجهاتهم السياسية على مدى عامين بعد الثورة وخاصة في ظل رئاسة محمد مرسي للبلاد. ومن هنا أكد هؤلاء على رفض الانقلاب العسكري المغلف بهذا "الديكور" الشعبي، مع كامل الاحترام لكل الذين شاركوا في تظاهرات ٣٠ حزيران، فهؤلاء على صفاء نوايا الكثيرين منهم قد استخدموا غطاء لتنفيذ الانقلاب، وهذا ما سيكتشفونه سريعاً، بل ربما بدأوا يكتشفونه من خلال الخلاف الذي بدأ يدب على تسمية رئيس الحكومة المؤقت، ومن خلال المواقف التي بدأت تصدر من الشخصيات والاحزاب المشاركة في تغطية الانقلاب حيث بدأت تعمل على الخروج من موقعها الذي وجدت نفسها فيه.

على كل حال عشرات ملايين المصريين الذين نزلوا (بحسب "سي أن أن" و "بي بي سي" نزل قرابة أربعين مليون ليلة الجمعة) وينزلون يوماً إلى ميادين مصر مطالبين بعودة الشرعية الدستورية والرئيس المنتخب محمد مرسي إلى موقعه، لن يعودوا إلى بيوتهم ومنازلهم إلا بتحقيق هذا الهدف المتمثل قبل عودة الرئيس عودة المسار الديمقراطي الصحيح والسليم، مبدئين كامل الاستعداد لتحمل كافة المشقات من أجل بلوغ هذا الهدف وتحقيق هذا الموقف باعتبار أن ذلك يؤكد عملياً استكمال ثورة ٢٥ يناير والتخلص من فلول النظام السابق، نظام حسني مبارك.

إن المسؤولية المباشرة اليوم تقع على عاتق الجيش، وعلى عاتق قيادته بشكل أساسي، وهو الذي اتخذ قرار عزل الرئيس المنتخب بالنظر إلى التظاهرات الشعبية التي استند إليها، وها هي التظاهرات الشعبية الأخرى، الأكثر حجماً وانتشاراً وتنظيماً تدوي في

كل ارجاء مصر، ولا بد من الاصغاء لصوتها ومطلبها، والعودة إلى الشرعية الدستورية وإعادة الرئيس المنتخب، وإلا فإن حركة الاحتجاجات الاعتصامات السلمية المتواصلة التي تملأ كل الشوارع والمدن المصرية قد تتحول في اي لحظة إلى بركان ينفجر بوجه الجيش والدولة والمجتمع، وعندها ستكون نتائج هذا الانقلاب كارثية على الدولة المصرية وعلى الجيش المصري وعلى النسيج الاجتماعي في مصر، وليس في ذلك خدمة لأحد على الاطلاق سوى اعداء مصر في الداخل والخارج وفي طبيعتهم الكيان الاسرائيلي الذي اعرب عن سعادته الغامرة عندما تمت الاطاحة بالرئيس المنتخب.

مصر اليوم على مفترق طرق، والجيش الذي قاد الانقلاب، أو ربما بعض قيادة الجيش التي قادت الانقلاب أمام مسؤولية تاريخية لانقاذ مصر ودورها، ولعل في العودة عن الخطأ فضيلة وعن الخطيئة ما ينقذ مصر من شر عظيم، ونرجو أن يتدارك الشرفاء في الجيش وفي صفوف المعارضة هذا الموقف لبناء مصر قوية ديمقراطية لكل ابنائها دون تحزب أو استئثار أو اقصاء.

٢٠١٣/٧/٧

حفلة نصب واحتفال تنصيب!!^١

يوم الأحد جرى تنصيب عبد الفتاح السيسي رئيساً لمصر بحضور عدد من رؤساء وأمراء الدول العربية، وممثلي بعض الدول الأوروبية والأفريقية، وشخصيات مصرية ممن وقف إلى جانب السيسي في حملته الرئاسية، وقبلها في حركته التي نفذها ليلة الثالث من تموز ٢٠١٣. وقد جرت مراسم التنصيب وسط إجراءات أمنية غير مسبوقه شهدتها القاهرة، وفي ظل يوم عطلة منحها الحكومة للعمال والموظفين من دون معرفة السبب الحقيقي لهذه الخطوة، وقد أدى السيسي يمين الرؤساء بعد قرار اللجنة العليا للانتخابات التي قررت فوزه فيما عرف بالانتخابات الرئاسية التي جرت الشهر الماضي والتي حام حول صدقيتها الكثير من الشكوك خاصة بعد تمديد التصويت فيها ليوم ثالث من دون حاجة حقيقية وفقاً لما بات معروفاً لدى القاصي والداني.

والحقيقة أن احتفال التنصيب الذي أريد منه إضفاء هالة كبيرة لمزيد من تكريس شرعية السيسي افتقر إلى حضور شخصيات من الأوزان الثقيلة كرؤساء الدول الكبرى، لا سيما تلك التي تشغل مقاعد دائمة في مجلس الأمن، بل اقتصر حضور ممثلين لهذه الدول من درجات بمرتبة سفراء وما دون، في حين أن من حضر من الملوك والرؤساء العرب هو بمثابة شريك أساسي وفعلي لكل ما قام به السيسي، بل ربما بعضهم كان وراء ما فعله السيسي في تموز الماضي. وإذا كان هذا الحضور لا يقدم أو يؤخر كثيراً في إجراءات التنصيب، إلا أنه أعطى انطباعاً عن نظرة دول العالم لما جرى ويجري في مصر.

ولكن ماذا عن نظرة المصريين عن احتفال التنصيب؟

أول تعليق سمعته من صديق مصري قال فيه: "حفلة نصب واحتفال تنصيب!!"

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

وإذا كان الجذر واحداً لكلمتي النصب والتتصيب، فإن معنى كل كلمة مختلف عن الآخر. وإذا كان التتصيب يعني تكريس واقع المنصب وإعطاءه الحق القانوني لممارسة صلاحياته ودوره الدستوري بما يعني مباشرة عمله في سدة المسؤولية التي يشغلها؛ فإن النصب يعني الاحتيال وممارسة كافة أعمال الخداع لاكتساب مشروعية موهومة خادعة لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة. وهي بمعنى آخر سلب حقوق معينة لآخرين عن طريق خداعهم أو عن طريق خداع غيرهم بحيث يتم تحوير الحقيقة وتشويش عقول الناس تجاهها لتتطلي عليهم وتصبح الأمور معكوسة.

ما جرى في مصر منذ الثلاثين من حزيران العام ٢٠١٣ حفلة نصب وخداع لكل الشعب المصري، بل لكثير من الناس. لقد خدعوا الناس ونصبوا عليهم عندما قالوا إن الذين خرجوا في الثلاثين من حزيران في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية فاقوا بأعدادهم الثلاثين مليوناً، ولكن الحقيقة أن المساحات التي تم ذكرها لا تتسع في أحسن الحالات لأكثر من مليون متظاهر، وهو ما اعترف به لاحقاً المخرج خالد يوسف الذي قام بإخراج خديعة الثلاثين مليوناً.

ثم إن الذين خرجوا في الثلاثين من حزيران لم يطلبوا سوى تقديم موعد الانتخابات الرئاسية، ولكن وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي حينها أخذ هذا المطلب واتخذ في ضوءه قرار عزل الرئيس الشرعي المنتخب محمد مرسي. فكانت عملية النصب والخداع الثانية.

قالوا إن خريطة المستقبل هي من أجل استكمال ثورة ٢٥ يناير، ولكن المفاجأة أن هذه الخريطة تحولت إلى خديعة جديدة ونصب من نوع مختلف. فالحريات العامة كمنعت من اللحظة الأولى خلافاً لمطالب ثورة ٢٥ يناير حيث اعتقلت أغلب القيادات، والحريات الاعلامية لم يكن شأنها أفضل حيث أغلقت الفضائيات. والوعود التي قطعها على نفسها قيادات الجيش بعدم التدخل بالحكم تحولت إلى طمع لا نظير له بالسلطة. والانتخابات الرئاسية التي أقرتها خريطة المستقبل بعد النيابية تم تقديمها خلافاً لهذه الخريطة، وغير ذلك الكثير الكثير مما يمكن أن يتم سوقه كدلالة على عمليات الخداع والتضليل وقلب

الحقائق اعتباراً من الثالث من تموز حيث نظر قسم كبير من الشعب المصري إلى ما جرى يوم الثالث من تموز على أنه انقلاب عسكري وليس تصحيحاً لمسار ثورة!!

وإذا ما أتينا إلى الانتخابات التي جرت أيام ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ فإن الشكوك تحوم حول كل هذه الانتخابات.

فهي جرت أولاً في أجواء من قمع الحريات والاعتقالات العشوائية وسياسة تكميم الأفواه. كما وأن أغلب المرشحين الذين شاركوا في انتخابات العام ٢٠١٢ رفضوا المشاركة فيها واقتصرت المشاركة على السيسي وعلى حمدين صباحي الذي قيل إنه استدعي حتى تكتمل مسرحية الانتخاب لأن النتائج كانت معروفة سلفاً.

ثم إن نسب المشاركة في هذه الانتخابات كانت متدنية في اليومين الأولين وذلك باعتراف إعلام السلطة نفسه، وهو ما استدعى اعطاء يوم عطلة للعمال والموظفين لحثهم على التصويت، ثم تمديد الاقتراع ليوم ثالث مع الاعتراف بضعف الاقبال في أول يومين، وقد تحدثت مراكز حقوقية تابعت الانتخابات أن نسبة المشاركة لم تتجاوز في أحسن حالاتها ١٥% ومع ذلك خرجت اللجنة العليا المشرفة على الانتخابات تتحدث عن نسب كادت تلامس ال ٥٠%، وهي خدعة وخديعة كبيرة وعملية نصب واضحة ومستمرة تستعبي الشعب المصري وتحاول تجهيله واخفاء الحقيقة عنه، وهو ما عبّر عنه المرشح الآخر حمدين صباحي بطريقة ذكية عندما قال إن الحديث عن نسب المشاركة في الانتخابات لن تنطلي على ذكاء الشعب المصري.

لكل ذلك قال صديقي المصري إن ما جرى هو حفلة نصب جديدة وإن كان المظهر العام اخذ شكل احتفال التنصيب. ولكن القضية ليست هنا، القضية هي أن الشعب المصري وعى هذه الحقائق، ولن تنطلي عليه فعلاً كل هذه الخدع وعمليات النصب. لقد اكتشف الحقيقة باكراً وخرج من جديد يستعيد ثورة ٢٥ يناير، ولن يعود إلا بعد استعادة هذه الثورة غير مكترث بكل العالم الذي كان بعضه مشاركاً في الخداع، وبعضه الآخر

صامتاً على الرغم من معرفة الحقيقة، وبعضه الثالث على عهد يقف إلى جانب تطلعات الشعب.

بيروت في ٢٠١٤/٦/٨

مصر .. أوان القناعة بفشل الانقلاب^١

أكثر من مئة يوم على انقلاب وزير الدفاع المصري الفريق عبدالفتاح السيسي ومعه "طغمة" سياسية تعود في انتمائها إلى عهد نظام حسني مبارك المخلوع، وبعض الاعلام المحتكر من قبل رجال أعمال فاسدين، وبعض القضاء المصادر من قبل بعض القضاة "المأجورين" الذين صمّوا آذاننا في زمن الرئيس محمد مرسي وهم يزعمون أنهم يدافعون عن القضاء تارة، وعن السيادة طوراً، وعن الحرية وحقوق الانسان في أغلب الأحيان، فإذا بهم يلوذون بالصمت، ولا يحركون ساكناً حيال كل الانتهاكات التي جرت وتجري في مصر، والتي دفعت منظمة العفو الدولية لاتهام السلطات الانقلابية باستخدام العنف المفرط ضد المتظاهرين السلميين.

أكثر من مئة يوم على الانقلاب الدموي الذي أزرق أرواح آلاف المصريين في رابعة العدوية، ونهضة مصر، وأمام دار الحرس الجمهوري، وفي غيرها من المحافظات والمدن المصرية، وقد جرى ذلك بدم بارد حيث استخدمت الجرافات لجرف الاجساد الطاهرة في رابعة العدوية، فضلاً عن عشرات الآف الجرحى والمصابين.

أكثر من مئة يوم على حملات تكميم الأفواه والحناجر، والتعتيم الاعلامي الذي بدأ بإغلاق الفضائيات "الحرّة"، وإسكات الأصوات الصادحة بالحق، وتواصل مع حملات الاعتقالات التي طالت شخصيات ورموز سياسية ووطنية وعامة، لا لشيء إلا لأنها رفضت الانقلاب على المسار الديمقراطي الذي بدأته مصر مع ثورة ٢٥ يناير.

أكثر من مئة يوم على استعمال كافة السبل والوسائل لتمكين الانقلاب من ترسيخ وضعه كأمر واقع، إلا أن المصريين أصروا طيلة هذه الأيام على استمرار التظاهرات والمسيرات السلمية الراضية للانقلاب، المنددة بأصحابه، والداعية لعودة الشرعية الدستورية والمسار الديمقراطي إلى البلاد.

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم.

قالوا إن المتظاهرين ينتمون إلى "جماعة الاخوان المسلمين" التي ينتمي إليها الرئيس محمد مرسي، وأنهم خرجوا من أجل إعادة مرسي الذي بحسب زعم الانقلابيين فشل في الحكم، وحثت بوعوده للمصريين، فإذا بالشعب المصري يدحض هذا الادعاء ويؤكد أن المتظاهرين في كل المحافظات وفي كافة المدن ينتمون إلى كل الشعب المصري، وليس إلى جماعة معينة منه، أو فئة قليلة فيه.

قالوا إن المتظاهرين مارسوا الارهاب والوحشية والعنف، ولكن الشعب المصري أكد أن ثورته سلمية ونظيفة ولا يريد أن يلطخها بأي دم.

قالوا إنهم خرجوا على الرئيس مرسي لأنهم يريدون لمصر الخلاص وعدم الانزلاق نحو الفوضى والفتنة، ومن أجل تأمين مستقبل أفضل لأبناء مصر، وإنهاء المشكلات الاقتصادية والأمنية وغيرها، ولكن الأيام أثبتت أنهم فريق انقلابي همه الوحيد التحكم بالسلطة والاستئثار بالحكم، وإقصاء الآخرين.

فلا مصر وصلت معهم إلى بر الأمان، ولا التحذير من مخاطر الانزلاق نحو الفوضى والفتنة نفعت إذ أن الانقسام الذي خلفه الانقلاب بين الشعب والجيش المصري ينذر بما هو أسوأ، ولا السلطة الانقلابية استطاعت أن تجد حلاً ناجحاً وسريعة للمشكلات الحياتية التي كان يعاني منها الشعب المصري، بل على العكس من ذلك تماماً فقد تفاقمت هذه المشكلات، وزاد بعضها اتساعاً بشكل عامودي وفاقى.

وفي مقابل ذلك اتسعت الشرائح الشعبية والسياسية والوطنية الراضية للانقلاب والمنددة به، وأخذت المظاهرات منحى جديداً من خلال دخول قطاعات جديدة على خط التظاهر والرفض.

إذاً، مئة يوم على الانقلاب العسكري كانت كفيلة وكافية بإثبات فشل الفريق الانقلابي في تحقيق ما رفعه من أهداف وشعارات لانقلابه، كما فشل في إقناع المصريين في مبررات حصوله، فضلاً عن أنه فشل في الحصول على ثقة دول وازنة في العالم باستثناء بعضها والتي من بينها الكيان الصهيوني.

أما آن أوان الاعتزال؟ أما آن أوان وقف نزييف الدم؟ أما آن أوان الاعتراف بالفشل
رأفة بمصر وأهلها، أما آن أوان الانسحاب من المشهد العام للبلاد، والانكفاء عن إدارة
المشهد السياسي لصالح عودة المسار الديمقراطي الذي اختاره الشعب المصري بملء
إرادته؟ أما آن أوان الرجوع إلى الضمير والحكمة والعقل والمصلحة الوطنية العليا التي
قررها الشعب المصري من خلال بضعة محطات انتخابية شارك فيها بكل حيوية
واندفاع، وها هو كل يوم يشارك بكل حيوية واندفاع في اسقاط الانقلاب والتأكيد على
اختيار الشرعية الدستورية المتمثلة بصناديق الاقتراع!!

إن مصر يا سيادة الفريق عبد الفتاح ليست ملكاً لك، ولا ملكاً للمصريين وحدهم. إن
مصر يا سيادة الفريق ملك لكل العرب لأنها أم العرب، بل أم الدنيا، فلا تقرر فيها وحدك
أو مع بعض من أزمك وحاشيتك والمستفيدين ممن لا يأبهون سوى لمصالحهم
وظموحاتهم الشخصية والخاصة.

إن مصر يا سيادة الفريق تستحق أن تكون رائدة الصف العربي والاسلامي، ومع
الرئيس الشرعي المنتخب بدأنا نلاحظ أنها بدأت تعود إلى موقع الريادة والقيادة، فلماذا
تعود بها إلى موقع الانقياد؟

إن من حقنا يا سيادة الفريق المنقلب على عهوده وموآثيقه، ونحن من الشعب العربي
المتأمل خيراً بمصر وبمسارها الديمقراطي الحر، ورئيسها الشرعي المنتخب، إن من حقنا
أن نسأل لماذا أجهضتم هذه التجربة الديمقراطية الوليدة؟ لماذا انقلبتم على رئيسكم وأعدتم
مصر إلى الوراء بمئة يوم مئات الشهور والاسابيع وكنتم تجهزون على ثورة ٢٥ يناير
التي كانت محط آمال العرب جميعاً للخروج من التيه العربي!!! وقد اطلق عليها "ربيع
العرب"، فهل تريد أن تحوّل هذا الربيع إلى خريف يسقط كل الآمال؟

سيظل الرئيس محمد مرسي رئيساً شرعياً لمصر مهما حاولتم عزله وتضليل الرأي
العام عن دوره وأدائه، لأنكم لن تستطيعوا أن تمحو من ذاكرة الأجيال أن الرئيس مرسي

وصل إلى قصر الرئاسة من خلال صناديق الاقتراع، أما أنتم فمهما بذلت الآلة الاعلامية من محاولات لاقتناع الناس والرأي العام بصوابية موقفكم فلن تتمكن من إلغاء حقيقة ستظل ثابتة وهي أنكم انقلبتم على رئيس شرعي منتخب وعلى إرادة شعب اختار الحرية والكرامة والخروج من التيه، فهل اقتنعتم أنه قد آن أوان الاعتراف بفشل الانقلاب وبالتالي تقديم مصلحة مصر على طموحاتكم الخاصة من خلال تصحيح الخطأ بإعادة الشرعية الدستورية والرئيس المنتخب والاعتذار قبل ذلك وبعده للشعب المصري قبل تقديم الفريق الانقلابي للمحاكمة؟

بيروت في ٢٠/١٠/٢٠١٣

الشعب إذ يقول : إرحل !!!^١

آخر ما تفتقت عنه عبقرية قادة الانقلاب العسكري في مصر هو ابتكار طريقة جديدة في العمل الديمقراطي سبقت بل وضاهت ديمقراطية العقيد الليبي الراحل معمر القذافي الذي كان يؤمن ويعمل بما سمّاه "الديمقراطية الشعبية المباشرة"، فإذا بقيادة الانقلاب يبتدعون فكرة التفويض من الشعب من دون وضع آليات لهذا التفويض سوى جمع أعداد معينة من الناس في صعيد واحد وتصويرهم بطريقة سينمائية محترفة على أنهم أعداد غفيرة وغفيرة جداً ومن ثم اتخاذ القرارات التي يرتأونها بعيداً عن أي منطق ديمقراطي يمثل تطلعات الشعب حقاً.

الفريق عبد الفتاح السيسي عندما أطاح بالرئيس المنتخب محمد مرسي استند في ذلك إلى التفويض الشعبي، على حد زعمه، عندما اعتبر خروج الناس في ٣٠ حزيران في ميدان التحرير وأمام قصر الاتحادية بأعداد كبيرة، ولكنها قليلة قياساً بعدد الشعب المصري، ثم تنفي الانقلاب بالاستناد إلى هذا التفسير، والقضاء على المسار الديمقراطي الحقيقي وأجواء الحرية التي عاشتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير المجيدة.

وعندما استمرت التظاهرات والفعاليات الراضية للانقلاب وملأت المدن والبياديين، لجأ السيسي إلى هذه "الديمقراطية المبتدعة" مرة أخرى وطلب من الشعب المصري منحه التفويض لمحاربة "الارهاب المحتمل"، ومع أن الأعداد التي نزلت إلى الشوارع والبياديين كانت هزيلة بعد هذا الطلب، فإن السيسي استند إلى هذا التفسير واستخدم كل آتته الحربية وقتل المتظاهرين السلميين في البياديين والشوارع المصرية باسم الشعب المسكين المقتول.

اليوم يطالعا الفريق السيسي بطلب جديد من الشعب المصري للترشح لمنصب الرئاسة المصرية، فقد قال في ندوة ثقافية عسكرية إنه سيستجيب للشعب إذا طلب منه الترشح للرئاسة، وإذا فوضه الجيش ذلك. إنها بكل بساطة عملية قضاء على كل مظاهر

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

الديمقراطية، وإطاحة بكل قيم الحرية وحقوق الانسان في مصر، وتعددي على حقوق الانسان في العالم.

لا يكفي الفريق الانقلابي أنه أطاح بالرئيس المنتخب شعبياً ووفق آليات ديمقراطية شهد العالم أجمع بنزاهتها وشفافيتها، كما لا يكفي أنه أجهز على المسار الديمقراطي الذي سلكته مصر بعد ثورة ٢٥ يناير حيث شهدت عدة محطات ديمقراطية تدوّق فيها الشعب طعم الحرية الحقيقية عندما شارك الشعب المصري بكل حرية في خمس محطات انتخابية ديمقراطية على الأقل عندما اختار المجالس التمثيلية (الشعب والشورى) والاستفتاء على الدستور، وانتخاب الرئيس وغيرها، بل تعدى ذلك إلى ابتكار هذه الطريقة في معرفة وقياس توجهات الرأي العام عبر التجمعات الشعبية في القاعات أو الملاعب أو حتى الساحات، واتخاذ القرارات المصيرية وفقاً لهذا القياس المختل التوازن.

ولكن بالنظر إلى هذه الطريقة المبتكرة ألم يرَ الفريق الانقلابي التظاهرات التي لم تهدأ بعد منذ لحظة الانقلاب حتى الساعة وهي تملأ كل المدن والمحافظات المصرية ويخشى معها الفريق الانقلابي فتح الميادين العامة أمام هذه التظاهرات خوفاً من تحولها إلى اعتصامات حاشدة تؤكد حقيقة ما يريده ويتطلع إليه الشعب المصري؟ ألم يرَ بعد الفريق الانقلابي أن هؤلاء يمثلون ضمير الشعب المصري حيث لم تهدأ التظاهرات التي تتدد بانقلابه على المسار الديمقراطي وعلى رغم آلة البطش والعنف التي يستخدمها الانقلاب يواصل هؤلاء "الفدئيون" من الرجال والشباب والنساء والاطفال تظاهراتهم اليومية المننددة بالانقلاب؟ ألم يعلم أن هذا هو الشعب المصري الذي يقرر مصير ومستقبل مصر؟ ألم يدرك الفريق الانقلابي وعلى رأسه الفريق السياسي أن الشعب المصري الذي ينتظر منه التفويض للترشح للرئاسة قال كلمته منذ اللحظة الأولى للانقلاب عندما قال له بصريح العبارة "إرحل" وزاد عليها "يسقط يسقط حكم العسكر". ألم يعلم الفريق الانقلابي أن كل "الالاعيب" وسياسة التضليل التي انتهجها لم تؤثر في الشعب المصري بل زادت إصراراً على التمسك بالمسار الديمقراطي ومسار الحرية، وبالتالي فإن الشعب المصري

قالها بصريح العبارة لهذا الفريق "إرحل" فهل يقبل الفريق السيسي الذي يتطلع إلى الرئاسة هذا الأمر من الشعب المصري؟

القضية الاخرى الثانية وبعد استطلاعات الرأي التي أجرتها بعض الصحف والمجلات المصرية خلال الفترة الأخيرة والتي جاءت نتائجها مخيبة لآمال السيسي حيث أظهرت كل الاستطلاعات التي أجريت في مصر وفي الخارج أن الرئيس الشرعي المنتخب محمد مرسي يتقدم بفارق كبير على السيسي وغيره، فهل يتجرأ الفريق السيسي وفريقه خوض انتخابات حرة شفافة ونزيهة وديمقراطية أمام الرئيس الذي يحتجزه، وهل سيقبل عندها بما سيقدره الشعب المصري؟ أم أنه سينقض مرة جديدة على خيار الشعب المصري، وعلى حقوق الانسان ويطيح بعرض الحائط كل المسار الديمقراطي؟

اليوم في مصر يجري محاسبة ومعاقبة الاشخاص الذين يرفعون شعار رابعة العدوية بخمس سنوات سجن، فهل يجرؤ السيسي أن يترك المصريين يمارسون خياراتهم وقناعتهم بكل حرية واطمئنان؟ ولماذا يحتجز كل هذه القيادات المصرية التي قادت ثورة ٢٥ يناير ثم بعد ذلك يبشرنا بمستقبل مصر!!!

حتى لا ينتظر الفريق الانقلابي تفويض الشعب المصري، وكي يوفر على نفسه والعالم عليه أن يعلم أن الشعب المصري لم ينتظر إلى اليوم ليقول كلمته، بل قالها منذ زمن، قالها عندما أسقط نظام مبارك، وعندما رفض حكم المجلس العسكري، وعندما قالها صريحة واضحة لهذا الفريق الانقلابي، قالها "إرحل" فهل وصلت إلى مسامع المعنيين؟ أم أنهم يريدون حجب الشمس بالغربال ويطلبون منا أن نصدق!!!

بيروت في ١٢/١/٢٠١٤

الاخوان والديمقراطية^١

قبل أيام كنت أشاهد أحد البرامج التلفزيونية على قناة خليجية حيث كانت المذبة تستضيف أحد قادة أجهزة والأمن والشرطة في احدى الدول الخليجية، وهو ضابط ذائع الصيت والشهرة لاسباب كثيرة، وراح يتحدث في أمور كثيرة منها ما له علاقة باختصاصه، ومنها ما ليس له علاقة، ولكن ما كان بارزاً في المقابلة هو تجرؤ هذا "الموظف" في هذه الدولة على التصريح بما لم يجزؤ على التصريح به أحد بعد، حيث أجاب عند سؤاله عن المخاطر التي تحق بدول الخليج في هذه المرحلة، فأعاد جدولته وترتيب هذه المخاطر، فتناسى الخطر "الإسرائيلي" الذي يبعد عن إمارته آلاف الأميال جغرافياً، وإن كان هذا الخطر يجثم على صدر الأمة ولا سيما في فلسطين منذ ستة عقود، ويسوم أهلها والمنطقة كلها من حولها سوء العذاب، ويحتل قسماً من أرضنا في سوريا ولبنان فضلاً عن الاتفاقيات التي تكبل الدول التي عقدت معه اتفاقات تسوية؛ وكأن هذا الخطر الطامع بأموال وأراضي ومياه ونفط العرب لا يعني سعادة الضابط الموقر ولا قيادته المحترمة شيئاً.

كما تناسى هذا "القائد الفذ" الخطر القريب منه حيث يحتل، وفقاً لتوصيف قيادته، الجار الإيراني ثلاثة جز يعتبرها حقاً مقدساً يجب ان يكون تحت سيادة حكومته، فضلاً عن أن هذا الجار يمكنه في أية لحظة أن يقفل المنفذ البحري الذي يربط الخليج بالمحيط، ويحوّل بذلك دول هذه المنظومة إلى العصر الحجري خاصة وأنها تعتمد بشكل كامل على النفط الذي لن يجد مع أي إجراء من هذا القبيل منفذاً لتصدير نفطها إلى الخارج، ومع ذلك يتناسى هذا القائد هذا الخطر الجاثم على حدوده وفقاً لتقديره وتوصيفه هو.

الخطر الذي أراد الفريق ان يضحى به هم "الاخوان المسلمين"، فهو سيجعل مقبرتهم في الخليج، مع أنني في الحقيقة لم أعثر على أي تصريح أو موقف تعلن فيه هذه

^١ - مقال نشر في موقع الاسلام اليوم وموقع ملتقى أهل السنة.

الجماعة أنها ستشن حملة أو "عدواناً" على الخليج ودوله وشعوبه، بل على العكس من ذلك تماماً فقد أكد الرئيس المصري محمد مرسي قبل عزله من الجيش، وهو الرئيس القادم من صفوف الاخوان، أن أمن الخليج من أمن مصر، ولعل الزيارة الأولى التي قام بها الرئيس "الاخواني" بعد انتخابه إلى خارج مصر كانت إلى الخليج، وإلى السعودية على وجه التحديد، وقد أطلق سلسلة مواقف كانت تهدف إلى طمأنة دول وحكومات وشعوب هذه المنطقة، ومع ذلك يحدد هذا الضباط الأمني "الاخوان" كأول وأبرز خطر يتهدد أمن دول الخليج العربي مقدماً ذلك على الخطر "الاسرائيلي"، وعلى القلق من إيران، ويتعهد أن يجعل مقبرتهم في الخليج.

والحقيقة أنه أمام هذا الاصرار من هذا الضابط الأمني، الذي هو في الحقيقة ليس سوى موظفاً يعكس موقف حكومته، بل ربما حكومات أخرى في المنطقة، تولد لدي شعور بالبحث عن السبب الذي يجعل هذه الحكومات تقلق من "الاخوان" إلى هذا الحد!! لقد عثرت بعد رحلة بحث في مواقف "الاخوان" وفي تصرفاتهم، خاصة في مصر، لا سيما بعد ثورة ٢٥ يناير على السبب الذي يجعل بعض الحكومات تدفع موظفيها للتصريح بمثل هذه المواقف.

لقد عانى الاخوان على مدى ثمانية عقود تقريباً من الاضطهاد والاستبداد وتسلط نظام الحكم، ثم استطاعوا مع جموع الشعب المصري إطلاق ثورة ٢٥ يناير التي يفترض أنها أطاحت بالنظام الاستبدادي، والأهم من ذلك أن "الجماعة" خضعت للمسار الديمقراطي السلمي على الرغم من الاقصاء الذي مورس بحقها طيلة العقود الماضية، بل وخاضت الاستحقاقات الانتخابية الديمقراطية بكل كفاءة وجدارة واثبتت أنها على قدر ثقة الشعب الذي منحها ثقته في عدة محطات انتخابية كان أبرزها الانتخابات الرئاسية التي أوصلت الرئيس محمد مرسي إلى سدة الرئاسة، وهي المرة الأولى التي يصل فيها رئيس ذو توجه اسلامي إلى الرئاسة في مصر عبر صناديق الاقتراع، وقد أكدت الجماعة احترام والتزام هذا الخيار الديمقراطي، وكل ما تمخض عنه، بل نزلت على رأي وقرارات بعض المؤسسات التي لها مكانة كمؤسسات القضاء رغم "التجني الصريح المكشوف"

من هذه المؤسسات على مكتسبات الثورة. لقد اكد "الاخوان" أنهم ديمقراطيون أكثر بكثير حتى من القوى "الليبرالية" التي تتغنى بالديمقراطية داخل مصر وخارجها، سواء على مستوى مؤسساتهم الداخلية التنظيمية (انتخابات المرشد، اتخاذ قرارات بالمشاركة او ما سوى ذلك ..) أو على مستوى المشاركة في إدارة شؤون الدولة، ولكن مشكلتهم الوحيدة ظلت في قوة شعبيتهم وانتشارها والتي لم تترك للقوى المنافسة مكاناً يعبرون فيه عن حضورهم، وهي في الحقيقة مشكلة منافسيهم وليست مشكلتهم أبداً على الاطلاق.

الحقيقة أن مشكلة الضابط الأمني الخليجي، وحكومته من خلفه، وحكومات أخرى أتاحت له هذا التصريح والموقف ليست مع الاخوان إنما مع الديمقراطية، مع الانتخابات، مع خيارات الشعوب، مع صناديق الاقتراع، إذ ماذا يمكن أن تقول هذه الحكومات لشعوبها عندما تطالبها هذه الشعوب بحقها في الاختيار والمشاركة في إدارة الدولة؟ ماذا يمكن أن تجيب شعوبها عندما ترى هذه الشعوب أن غيرها يمارس حقه في ابداء الرأي والحرية والمشاركة والانتخاب وكل ما يسهم في تعزيز دور الشعوب في نهضة المجتمعات بشكل فعلي وليس كما يحدث عند البعض حيث لا دور للشعوب سوى الأكل والشرب والنوم ..

لقد أدركتُ هذه الحقيقة لأن هذا الموظف وحكومته من خلفه يخافون الخيار الديمقراطي، يخافون صناديق الاقتراع، يخافون اطلاق الحريات، يرفضون تداول السلطة، ويفضلون الاحتكار، ولأنهم لا يستطيعون مواجهة الديمقراطية، ولا يصمدون أمام صناديق الاقتراع فلنكن المعركة مع "الاخوان" الذين باتوا بعد كل الذي جرى لا سيما الانقلاب الذي قاده الجيش في مصر على الرئيس محمد مرسي وعلى شرعيته الدستورية، رمزاً للديمقراطية والتحرر، ولكن رغم هذا الغبار لن نتطلي الحقيقة على أحد، وما الحديث عن مقبرة للاخوان في الخليج سوى حديث عن مقبرة للديمقراطية التي يخافها أعداء الصناديق.

٢٠١٣/٧/٣

عن مسافة "السكة"!!^١

تسعة أيام من العدوان الصهيوني على قطاع غزة، ومن المجازر اليومية التي ترتكب بحق المدنيين الفلسطينيين هي "مسافة السكة" التي تحدث عنها عبد الفتاح السيسي لحماية أي قطر عربي من أية مخاطر خارجية قد تحدث به، إلا إذا كانت غزة في ظل حكومة المصالحة الوطنية وفي ظل وجود المقاومة فيها ليست من الاقطار العربية التي عنها سيادة المشير، وإلا إذا كان لا يعتبر كيان الاحتلال وعدوانه السافر على غزة ليس خطراً خارجياً حتى يسيّر وحدات الجيش المصري لدرء هذه المخاطر.

تسعة أيام من العدوان الصهيوني بكافة أنواع الاسلحة على الشعب الفلسطيني في غزة وقيادة الانقلاب العسكري في مصر صامته لا تتحرك مع أن غزة تشكل العمق الجغرافي لمصر من ناحية، وتعتبر جزءاً من الأمن القومي لها من جهة ثانية، ومع كل ذلك تتجاهل قيادة الانقلاب هذه المجازر، وتغمض عينيها عما يجري، وتعطي الفرصة تلو الفرصة للتخلص من حماس ومن المقاومة والشعب الفلسطيني بحسب ما أفصح عنه الاعلام الداعم للانقلاب في مصر والممول من رعايته الاقليميين والدوليين.

وعندما صمدت غزة، وعندما أظهرت للعالم قوتها وعنفوانها وإرادة التحدي عندها. عندما فاجأ المقاومون كيان الاحتلال بما لم يكن يتوقعه، عندما قصفت غزة تل أبيب والقدس وحيفا وديمونا، عندما وصلت الضفادع البشرية إلى أبرز وأهم قواعد الجيش الاسرائيلي في الجنوب الفلسطيني، عندما اطلقت المقاومة الفلسطينية طائرات الاستطلاع فوق وزارة الحرب الاسرائيلية، وعندما كشفت عن بعض ما أعدته لقوات الاحتلال في حال الهجوم البري من خلال الاستعدادات الكثيفة، وعندما أدرك قادة كيان الاحتلال أنهم قد وقعوا في ورطة كبيرة، فمعظم المدن الاسرائيلية تتعرض لصواريخ المقاومة، والمستوطنون يبيتون لياليهم في الملاجئ، ووقف الصواريخ بات من المتسحيلات، والاجتياح البري مغامرة غير محسوبة العواقب، وعندما فشل العدوان الصهيوني على غزة

^١ - مقال نشر في صحيفة العربي الجديد وموقع آفاق نيوز.

بما تعنيه الكلمة من معنى، بلغت "مسافة سكة السيسي" نهايتها، ولكن الجيش المصري الذي وعد به السيسي للدفاع عن حياض العرب لم يصل، لأنه يبدو مشغولاً في شيء آخر في الداخل المصري، بل وصلت مبادرة وزير خارجيته التي جاءت بمثابة طوق نجاة لكيان الاحتلال لانقاده من هذه الورطة وحفظ ما تبقى من ماء وجه حكومته، ولذلك وافقت هذه الحكومة بصورة شبه فورية على هذه المبادرة دون تردد للخروج من هذه الورطة أولاً، ولأن بنود المبادرة "السيسية" تلبّي في أغلب بنودها مطالب الاحتلال، فهي وإن جاءت متأخرة فإنها جاءت لتنتقد كيان الاحتلال وليس لوضع حد لعدوانه على غزة.

في العدوان الصهيوني على غزة في العام ٢٠١٢ لم تكن مسافة السكة بين مصر وغزة سوى بضع ساعات وصل خلالها رئيس وزراء مصر في عهد الرئيس مرسي، هشام قنديل، مع بعض وزرائه إلى قلب غزة حيث كانت الطائرات الاسرائيلية تقصف في القطاع، واستطاع أن يضع حداً فورياً لعدوان "إسرائيل" على الفلسطينيين بشروط مشرفة ومقبولة من الحكومة الفلسطينية في غزة يومها. أما مسافة السكة بين مصر وغزة اليوم فهي تسعة أيام من المجازر الصهيونية لتحمل السكة بعدها مبادرة تنتقد الاحتلال قبل أن تضع حداً لعدوانه.

أمس عبّر الرئيس محمد مرسي أفضل تعبير عن أصالة الشعب المصري، وعن مسافة السكة الحقيقية بين مصر وفلسطين عندما أطلق في محبسه عبارات التأيد لفلسطين فقال: "لبيك يا غزة" لبيك يا فلسطين "لبيك يا قدس"، ليؤكد أن ضمير الشعب المصري مع فلسطين، في حين أن صمت الانقلابيين وإعلامهم يريد أن يبني جداراً كثيفاً من الشك يقضي على السكة وطرفيها ليبقي الكيان الصهيوني سيّد السكة وأصحابها في المنطقة.

بيروت في ٢٠١٤/٧/١٥

الاسلام والعروبة يتكاملان وفلسطين لن تسقط و"إسرائيل" تبقى العدو * ..^١

* هذا المقال جاء تعليقاً على مقال نشرته جريدة "السفير" للاستاذ طلال سلمان، يوم الاربعاء ٩ أيار ٢٠١٢ وقد أرسلته إلى الجريدة متمنياً نشره، إلا أن صفحاتها لم تتسع له، وهو ما يعكس عدم رغبة في إبداء الآراء الأخرى، أو ربما يعكس ضيق الصدر لاتساعها، وهو ما يعني بشكل ما ممارسة ما يتم توجيه الاتهام به للغير. وآمل أن يتسع صدر المعنيين، وتتسع صفحات الجريدة لنشر المقال حتى بعد تعميمه.

البعض من المتمسكين بالخط القومي العربي، أو دعني أقول من أصولي هذا الخط، كما أصولي الخط الاسلامي الحركي، لم يصلوا بعد إلى مرحلة مغادرة هذا الموقع إلى موقع أكثر قرباً وتفهماً وتكاملاً وانسجاماً بين الخطين في الساحة العربية والاسلامية، وكأن هؤلاء يرفضون حركة الكون المتقدم، ويرفضون معها الإفادة من التجارب الكثيرة والمحطات البارزة التي أفاد منها كل من التيارين القومي العربي والاسلامي. وكأن هؤلاء يأبون إلا الإبقاء على حالات التمرد في كلا التيارين، وحالات القطيعة بينهما، في حين شكلت محطات المؤتمر القومي الاسلامي مناسبات أساسية وهامة لبحث أوجه التباين، أو الاختلاف والإتفاق بين التيارين، ويجب أن تكون هذه المحطات والمناسبات كافية لإنتاج الحد الأدنى من الثقة المتبادلة، أو على الأقل الفهم المتبادل بينهما، وبناء العلاقة على قاعدة "التعاون في الأمور والنقاط التي يتم الإتفاق عليها، وهي كثيرة وتشكل المساحات الكبرى من قضايا أمتنا، وعذر بعضهم بعضاً في القضايا التي تكون محل تباين واختلاف بينهما، وهذا ليس عيباً ولا نقصاً، فالتباين والاختلاف موجود داخل التيار الاسلامي، كما داخل التيار القومي العربي، وبالتالي فإن هذين التيارين قادران على تنظيم التباين والاختلاف لما فيه مصلحة الأمة، كما أنهما قادران على استهلاك طاقتهما في السجلات غير المفيدة التي تجعل اهتمام كل فريق منصباً على المكيدة للفريق

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

الآخر. وبهذا المعنى يمكننا أن نقول إن الاسلام بالمعنى الحركي (الحركات الاسلامية) يتكامل مع العروبة بالمعنى السياسي (الاحزاب القومية) ولا يشكل بديلاً عنها، أو محاولة لإلغائها، فتجربة العقود الماضية التي كان التيار القومي العروبي يمسك فيها بمقاليد الحكم والسلطة بشكل كامل، أثبتت أن عمليات الإلغاء غير ممكنة، بل تقحم المجتمعات في متاهات الصراعات الداخلية على المستويات المختلفة، وهو ما يرهق كاهل هذه المجتمعات ولا يسهم بأي شكل من الاشكال في نهضتها.

لقد كتب الاستاذ الكبير طلال سلمان في مقال له نشر في جريدة "السفير" يوم الاربعاء ٩ أيار ٢٠١٢ (العدد رقم ١٢١٧٧) بالتزامن مع جريدة الشروق المصرية، تحت عنوان الاسلام بديلاً عن العروبة، وسأل عن موقع "إسرائيل" وعن فلسطين إن كانت قد سقطت سهواً؟ وأشار الاستاذ سلمان في المقال إلى "أن الإسلاميين قد تعاملوا مع القومية العربية وكأنها أعدى الأعداء"، "وأن مواجهتها وإلحاق الهزيمة بها يجب أن تكون لها الأولوية على مجابهة قوى الاستعمار عموماً وإسرائيل على وجه الخصوص". ولا أدري أين اكتشف الأستاذ سلمان هذه العدائية وهذه الممارسة الإلغائية عند "الإسلاميين"؟ ولا أدري كيف وضع هؤلاء مواجهة القومية العربية وإلحاق الهزيمة بها في أولى أولوياتهم؟

جميعنا يدرك أن "الإسلاميين" لم يتاح لهم حتى الساعة استلام سلطة فعلية في أي قطر من الاقطار العربية، حتى "الربيع العربي" لم يؤهلهم لاستلام سلطة على غرار الانقلابات العسكرية أو الثورية التي أطاحت بأنظمة واستبدلتها بأخرى جذرياً، وبالتالي لا يجوز مساءلة "الاسلاميين" عن ممارساتهم ليسوا في موقع القرار المسؤول عنها. نحن نعرف أن طيلة العقود الماضية حيث كان التيار القومي ممسكاً بمقاليد السلطة والحكم عمل أقصى ما يستطيع لإقصاء كل القوى السياسية وفي مقدمتهم القوى الاسلامية، وحتى تلك التي تنتمي إلى خطه القومي ولكنها تختلف معه في الآليات، ومارس بحقها أبشع صنوف الاعتقال ومصادرة الحريات، بل وعمّم حالات الطوارئ على الشعوب في ظل هذه الذرائع الواهية. ولا يعفي الكاتب نقد ممارسات بعض الأحزاب القومية العروبية،

واعتبار ذلك تبرئة للذمة، ثم بعد ذلك تعميم تصرفات أو ربما آراء لشخصيات في التيار الاسلامي ومحاكمة النوايا بعد ذلك.

ثم إن الاستاذ سلمان سأل عن موقع "إسرائيل" في خطاب هذه الحركات الاسلامية، غامراً من قناة فلسطين إذا كانت قد سقطت من قاموس هذه الحركات سهواً؟

وأنا إذ أقدر عالياً غيرة الأستاذ سلمان على فلسطين، وهو المعروف عنه أنه حمل لواءها مبكراً وما زال، إلا أنني، أنا وغيري، لا نستطيع أن نقبل منه هذا الغمز وهو الذي يدرك تماماً ويعرف جيداً أن فلسطين بالنسبة للحركات الاسلامية ليست شماعة سياسية أو "دكان" لكسب المصالح الآتية الظرفية بعيداً عن التفاعل الحقيقي معها ومع شعبها، كما يتعامل البعض مع هذه القضية، وقد أورد الاستاذ سلمان في مقاله أن "الاسلاميين" ربطوا فلسطين بمعنى القداسة الدينية، وهو ما يكفي ليؤكد أنها لم تسقط سهواً، ولن تسقط لا سهواً ولا غير سهواً من اهتماماتهم وأولوياتهم، وتجارب الأيام والسنوات والعقود المنصرمة تثبت أن "الإسلاميين" كانوا أول من شارك في حروب فلسطين، ولن يكونوا آخر من يضع هذه القضية عن كاهلهم، بل سيواصلون الدرب من أجل استعادة هذا الحق المسلوب، وما ربط الصراع في فلسطين في بعده الاسلامي - كما أشار الاستاذ سلمان - إلا محاولة لجمع هذا العالم المتزامي خلف هذه القضية، إلا إذا أراد الاستاذ سلمان أن يحرم القضية الفلسطينية هذا التفاعل الشعبي الكبير ليس على مستوى العالم الاسلامي بل على مستوى العالم، ولا نظنه بهذا الوارد على الاطلاق.

وأما العداء لـ "إسرائيل" فهذا مما يحزننا أن يكون مثار شك عند الاستاذ سلمان، وهو العارف الجيد أن أي عربي، إسلامياً كان أم غير إسلامي، لا يقبل إسقاط العداء لهذا الكيان المغتصب المجرم، وقد قدّم "الإسلاميون" حينما استطاعوا خيرة قادتهم في مواجهة الاحتلال، وها هم في فلسطين، وهم طليعة "الاسلاميين" في مواجهة الاحتلال يؤكدون رفضهم الاعتراف بهذا الكيان، ويصرّون على عدائه، وهي مدرسة لا تعني فقط هؤلاء، وإن عنتهم فإنها تؤكد أن باقي "الاسلاميين" ملتزمون بها ويسيروا في ركابها.

باختصار يمكن القول إن "التشدد" في النظرة وفي الموقف في أوساط التيارين القومي العربي والاسلامي، وبناء المواقف الحديثة المتصلة ببناء الواقع وصناعة المستقبل انطلاقاً من موروثات تاريخية لا يفيد الأمة بشيء، ولا يسهم في الخروج من تيه هذه الأنظمة المستبدة الظالمة التي قاسى وعانى منها كل من التيارين العربي والاسلامي على حد سواء، بل على العكس يسهم في إنتاج الصراع بين هذين التيارين من جديد لصالح هذه الأنظمة، ولصالح القوى الاستعمارية وفي مقدمها "الكيان الصهيوني"، وهو ما نربأ بالمناضلين العربيين والاسلاميين المخلصين ان يكونوا بصدده، أو أحد أدواته، والاستاذ طلال سلمان في طليعة هؤلاء، ويبقى أن نقول إن الاعتدال والنظرة الموضوعية الواقعية والانعقاد من تراكمات التاريخ وسلبياته كفيلة بإحراز قفزة نوعية إلى الأمام تُكسب هذه الشعوب أملاً جديداً في مسيرة التغيير بدل الوقوف على الأطلال.

بيروت ٩ أيار ٢٠١٢

النار من الماضي لا يبني المستقبل!!^١

"الأمة التي ليس لها تاريخ ليس لها حاضر ولا مستقبل"، مقولة قد تبدو صحيحة وصادقة إلى حد كبير إذ أن قراءة الماضي والوقوف على أخطائه وسلبياته تعزز من فرص بناء الحاضر والتخطيط للمستقبل بشكل أفضل، وفي مقابل ذلك فإن الوقوف على الصور المشرفة من الماضي يعطي اندفاعاً إلى الأمام تسهم في ارتقاء أمة وأي مجتمع. والمقولة الصحيحة الأخرى أن أمة تملك ماضياً، لا بد أن يكون في ماضيها أخطاء كما فيه صور مشرقة، وهذا ليس عيباً بحد ذاته، ولا ينكره إلا جاحد، فنحن أولاً وأخيراً بشرٌ، وليس من طبيعة البشر العصمة عن الخطأ إلا من عصمه الله من الأنبياء والرسول، إلا إذا كان البعض يمارس مبدأ العصمة على نفسه، ويحاول أن يعكسه على غيره. لكن العيب أن لا يكون لأية أمة ماضٍ، أو أن يخرج من أمة من يريد أن يحاكم الماضي ليثأر منه انطلاقاً من خلفيات قد يمارس فيها منطق القداسة والعصمة على نفسه دون أن يدري، أو أن يريد أن يهدم الحاضر والمستقبل لأنه لا يتكيف مع هواه مستنداً في ذلك إلى محاكمة الماضي.

في مقالة للأستاذ طلال سلمان (منشور في جريدتي السفير والشروق يوم الأربعاء ١٢-١٢-٢٠١٢) تحدث الأستاذ سلمان عن "الماضي الذي يحكم المستقبل" فحاكم تاريخاً طويلاً زاخراً بالعطاءات ببساطة شديدة، دون أن ننكر أن في بعض هذا التاريخ أخطاء لا ينكرها أحد على الإطلاق، بل ربما من حاكمهم الأستاذ سلمان في الحاضر هم أكثر من عانى من ظل الماضي الثقيل.

لقد شكك الأستاذ سلمان بـ "الاخوان المسلمين" وقال: "إنهم ينطقون باسم الإرادة الإلهية" و "أنهم لا يعترفون بمسلمين مختلفين عنهم"، ولا أدري كيف استتبط الأستاذ سلمان هذه القاعدة، والاخوان في أدبياتهم يقولون إنهم جزء من المسلمين وليسوا كل المسلمين، وليسوا أمة المسلمين، ولا يحتكرون الإسلام لأنفسهم ويمنعونهم عن غيرهم، بل

^١ - مقال نشر في جريدة السفير اللبنانية.

غاية جماعتهم الدعوة إلى الله بالتالي هي أحسن وإقناع غيرهم بهذا الدين، وقد قعدوا لهذا الشيء عبر المقولة الشهيرة "نتعاون فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه"، فلم ينطقوا يوماً إلا باسمهم، ورفضوا منطق التكفير أو الإقصاء أو كل ما يمكن أن يجعلهم منعزلين عن العالم، وأنا أشهد أن أحد كبارهم وسَط بعض الأصدقاء المشتركين وعقد لقاءً مع الأستاذ سلمان نفسه وهو يدرك أنه لن يغيّر من قناعة الأستاذ سلمان شيئاً ولكن حتى لا يبقى أي جدار في الخطاب والعلاقة بين الاخوان وبين غيرهم حتى ولو اختلفوا معه في المنهج والتفكير والهدف. كما كانت المشاركة شعارهم الذي لم يفارقهم على الدوام قولاً وفعلاً وممارسة، والأمثلة على ذلك كثيرة ويشهد بها من شاركهم في محطات بارزة وكثيرة.

ألم يكن الاخوان شركاء أساسيين في ثورة ٢٥ يناير التي شارك فيها معظم الشعب المصري وكانوا جنباً إلى جنب مع الحركات الثورية الأخرى والجميع يشهد أنه لولا الاخوان يوم "موقعة الجمل" لانهمز القوم وانتهت الثورة؟ ألم يكن الاخوان شركاء مخلصين وصادقين لبعض القوى والشخصيات التي "انقلبت" إلى المقلب الآخر بعدما أفسح لها الاخوان بموجب مبدأ ومنطق الشراكة وحملوها على قوائمهم الانتخابية إلى مجلس الشعب والاستاذ سلمان يعرف ذلك جيداً؟ ألم يفسح الاخوان في المجال لاختيار مرشح توافقي لرئاسة الجمهورية من الاشخاص الاكفاء والمحايدين لقيادة المرحلة الانتقالية، وبذلوا جهوداً في هذا السبيل، ونائب رئيس الجمهورية الحالي كان من أبرز هذه الشخصيات التي تقدم الاخوان منها لقيادة المرحلة إلا أنه رفض بالنظر إلى حجم المسؤولية التي يدركها ويدرك حجم مخاطرها ودقتها في هذه المرحلة. لقد أدى الاخوان هذا الدور من منطلق القناعة وليس من أي منطلق آخر. أم أن المطلوب من "جماعة الاخوان" أن تكون جماعة "صوفية" تعيش في زوايا وتكايا المساجد وتترك أمور ومصير البلد للفساد ينخر به مجدداً كما كان ينخر أيام النظام البائد ملتهماً جيوب وجنوب ومستقبل المصريين دون أن يكون للجماعة رأي أو دور وعندها يصبح الدين "أفيون الشعوب"

وبذلك يطمئن ويسعد البعض ويرضى عن "الاخوان"؟ الجماعة ليست كذلك، فهي حركة إصلاحية شاملة ولا يمكنها أن تكون في منأى عن كل ما يتصل بهوم المجتمع.

وأما الحديث عن "ال خليفة المفوض المطلق صاحب الشرعية المطلقة" فهذا من التشوية المتعمد ومن الاستهتار بعقول المصريين. إذ كيف يكون رئيس مفوض ومطلق الصلاحية ثم يبادر إلى طرح الدستور الذي يحد من صلاحياته على استفتاء شعبي؟ كيف يكون مطلق الصلاحية وقد عمد إلى تحويل الرئاسة إلى مؤسسة بعدما كانت حكراً على الفرد والشخص؟ كيف يكون مطلق الصلاحية، إلا في أوهام البعض ومخيلاتهم، وهو الذي يقرر اللجوء إلى الشعب في المحطات الفاصلة مع يقينه أن الآلة الاعلامية التي لا تتوقف عن شتمه والنيل منه قادرة على التلاعب بعواطف الناس ومشاعرهم وتألبيها ضده؟

إنها في الحقيقة ليست الأوهام ولا التخيلات عند البعض، إنما هو الاصرار عن سابق تصور وتصميم في هذه المحاولات اليائسة الهادفة لاختافة الشعب المصري وكافة شعوب المنطقة من هذه التجربة الجديدة التي يمثلها الرئيس محمد مرسي في مصر تحت العناوين والمسميات المتداولة، وليس ذلك حياً بمصر ولا حرصاً على مصلحة شعبها، بل ثأراً من جماعة ما زالت إلى الآن تعاني من عسف وظلم الأنظمة البائدة فضلاً عن عدم تفهم أقلام كانت شريكة لها في المعاناة من هذا الظلم.

إن وصول رئيس بأغلبية "الصوت الواحد" لا يلغي أنه الفائز، وهذا منطق الديمقراطية التي يتغنى بها الجميع، فإذا ما فاز فيها إسلامي ك "محمد مرسي" انقلبوا عليها و"صاح كبيرهم" اغرقوا المركب بمن فيه، ونحن نقول مهلاً يا سيادة "حامي العروبة" وقليلاً من الانصاف والروية، فنحن في مركب واحد ونريد أن ننجو جميعاً بالشراكة العادلة الموضوعية التي لا تترك المركب لتلاطم الأمواج فتعال إلى هذه الشراكة بعيداً عن منطق التشكيك.

٢٠١٢/١٢/١٢

الربيع العربي ... والثورة المضادة^١

في أواخر العام ٢٠١٠ أطلق بوعزيزي تونس شرارة الانتفاضة ضد النظام التونسي الذي كان يتحكم بكل شيء في البلاد وذلك عندما اقدم على إحراق نفسه احتجاجاً على الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها البلاد، ثم تطور المشهد إلى ثورة شعبية أطاحت بشكل سريع برئيس النظام التونسي "زين العابدين بن علي" الذي فرّ خارج البلاد. ثم سرعان ما انتقلت شرارة هذه الثورة إلى مصر حيث هبّ الشعب المصري في ٢٥ يناير في ثورة شعبية عارمة شارك فيها كل الشعب المصري وانتهت يوم ١١ شباط برحيل رئيس النظام "حسني مبارك" عن المشهد السياسي وإن ظل طيلة الفترة التي تلت الثورة في البلاد وخضع لمحاكمات قتل فيها الكثير.

الثورة هذه انتقلت بعد ذلك في شباط إلى ليبيا حيث أطاح الشعب الليبي برئيس النظام الذي ظل متحكماً بمفاصل البلاد لأكثر من أربعين عاماً، وإن كانت هذه الثورة اخذت وقتاً أطول من ثورتي مصر وتونس بسبب لجوء العقيد معمر القذافي إلى استخدام السلاح في مواجهة التظاهرات السلمية.

ومن ليبيا إلى اليمن حيث اشتعلت التظاهرات الشعبية تطالب برحيل حاكم اليمن "علي عبد الله صالح"، وقد افضت التظاهرات إلى تسوية نحت جانباً "صالح" وأرست مرحلة انتقالية للحفاظ على الدولة.

ثم كانت ثورة سوريا التي اشعلها الشعب السوري من دون تدخل أو إيجاء من أحد، وقد حافظت هذه الثورة على سلميتها لأكثر من ستة أشهر رغم استخدام الرصاص الحي لقمعها منذ اللحظة الأولى، ثم بعد ذلك تحولت إلى العسكرة بعد سبعة أشهر من القمع والحديد والنار، وهي ثورة مستمرة وإن كانت التدخلات الإقليمية والدولية راحت تحولها عن هدفها الحقيقي النبيل الذي تطلع من خلاله الشعب السوري إلى الحرية والكرامة.

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

لقد فاجأت ثورتا تونس ومصر الأنظمة الحاكمة فيهما، كما فاجأت العالم أجمع، ولذلك استطاعت هاتان الثورتان ان تتجز هدف الاطاحة بالنظامين في وقت قياسي، إلا أنهما فتحتا أعين العالم على الدول التي اشتعلت فيها الثورات، فبدأ يبرز التدخل الاجنبي والإقليمي في هذه الدول وفي مصالح هذه الشعوب.

لقد تدخل المجتمع الدولي والعربي في ليبيا ولولا القرار الأممي بالتدخل العسكري الميداني لربما استطاع "القذافي" ان يقضي على ثورة شعبه بفعل الحديد والنار الذي استخدمه. وكذلك تدخل المجتمع العربي والدولي في اليمن واستطاع ان يقطع الطريق على الثورة اليمنية ومنعها من تحقيق كامل أهدافها فكانت التسوية التي أقرت وقضت برحيل "علي عبد الله صالح" والابقاء على نظامه مناصفة مع المعارضة. وصحيح أن هذه الصيغة جتبت اليمن الخراب وويلات الحرب، إلا أن الحقيقة أيضاً أنها لم تحقق كل تطلعات الشعب اليمني.

وأما في سوريا فقد كان التدخل الدولي على هيئة الحفاظ على توازن قوى بين الاطراف الدولية، وهو ما حرم الثوار من تحقيق النصر عندما غض المجتمع الدولي الطرف على "جرائم النظام"، وعندما رفض تسليحهم لدرء المخاطر ووضع حد لهذه التراجيديا المستمرة. وبهذا استطاع المجتمع الدولي وبعض المجتمع العربي المتضرر من ثورة الشعب السوري، من تدمير سوريا الدولة والبنى التحتية والمجتمع، كما استطاع ان يخرجها من المعادلة.

هذا المجتمع الدولي الذي فاجأته ثورتا مصر وتونس لم يتركهما وشأنهما، ولم ينسى أن يعيد حساباته وإخضاع هاتين المنطقتين من جديد عبر إفشال التجربة الثورية، والقضاء على كافة المكتسبات التي حققتها.

لقد بدأ الدور في مصر باعتبارها الأكبر والأهم، وجرى التحضير منذ اليوم الأول لثورة مضادة تعيد كل الأمور إلى المربع الأول أو ربما لما قبل المربع الأول.

فقد جرت عدة محاولات لاعادة انتاج النظام السابق من خلال إفشال العديد من المحطات المفصلية والهامة في الثورة، بدءاً من إفشال إقرار مؤسسات دستورية منتخبة، مروراً بالدفع بمرشح رئاسي محسوب على النظام "احمد شفيق" لخوض الانتخابات الرئاسية ومحاولات تزوير نتائج الانتخابات، وصولاً إلى إفشال تجربة الرئيس المنتخب محمد مرسي عبر محاصرته بالقضاء تارة (المحكمة الدستورية التي حلت الجمعية التأسيسية، وحلت مجلس الشعب، وحلت مجلس الشورى، ورفضت الدستور الذي تم التصويت عليه،،،)، وبوسائل الاعلام تارة أخرى عندما سلطت أضواءها وأبواقها على اي خلل أو خطأ كان تقع فيه الرئاسة، أو من خلال رجال الاعمال الذي يحتكرون المواد الاساسية في البلد وكانوا يوجدون الازمات الحياتية (سولار، والكهرباء ،،،) أو من خلال رجال الشرطة الذي لم يقوموا بدورهم بشكل كامل أو من خلال غيرها من الأمور والمفاصل التي عطلت الدولة وجعلت "الدولة العميقة" تتحكم بكل شيء وكأن الرئيس المنتخب فشل في إدارة أي ملف من ملفات الدولة.

لقد جرى التحضير لهذه الثورة المضادة التي تعيد عقارب الزمن الى الوراء من خلال إعادة انتاج نظام حسني مبارك المخلوع، وكان موعد الانتقاض على هذه التجربة الوليدة بعد ثورة ٢٥ يناير في ٣٠ حزيران ٢٠١٣ عبر انقلاب عسكري مكتمل الاركان وموصوف، يطيح بالرئاسة المصرية، والثورة المصرية، والربيع العربي من بعدهما.

لقد تم التخطيط لهذه الثورة المضادة بشكل محترف في بعض العواصم العربية فضلاً عن "تل أبيب" التي هللت لإسقاط هذه التجربة، وجرى الدعم المالي الكبير لشراء ذمم الكثيرين من اصحاب القرار والمواقع في الادارات العسكرية والأمنية والسياسية، كما جرى فتح أبواق الاعلام الذي مارس درواً تضليلياً من جهة وتعتيماً على الحقائق من جهة أخرى، وهكذا تم الانقلاب تحت عنوان التظاهرات الشعبية "الموهومة" التي قيل إنها تخطت عشرات الملايين، مع أن الحقيقة الساطعة أن كل الذين شاركوا في تظاهرات ٣٠ حزيران لمدة ست ساعات لا يتجاوز عددهم المليون متظاهر في كافة المحافظات. وهكذا انقلب العسكر على الحياة السياسية، انقلب على المسار الديمقراطي الذي سلكته مصر

بعد ثورة ٢٥ يناير، انقلب على صناديق الاقتراع التي جاءت برئيس منتخب، وعلى الدستور الذي صوت عليه أكثر من ٦٥% من المصريين بنعم، وهكذا حاول العسكر إعادة عقارب الزمن إلى الوراء وأراد أن يعيد الدولة القديمة ضارياً بعرض الحائط كل المنجزات والمكتسبات التي حققتها. إلا أن الشعب المصري كان واعياً، وفاهماً لحقيقة ما يجري ولذلك اندفع الناس في الشوارع والساحات العامة والميادين يطالبون بعودة الشرعية والمسار الديمقراطي والحريات التي تحققت خلال عامين من الثورة، إلا أن العسكر أصر على موقفه التي تعيد الدولة العميقة وتنتج الثورة المضادة، مهدداً بإغراق مصر ببحور من الدماء إذا لم يتم تحقيق ذلك حتى ولو كان على حساب المصريين، وفي محاولة من بعض دول المنطقة للقضاء على الربيع العربي الذي علقت عليه الشعوب أملاً كبيراً، ولكن الحكام المتمولين يبدو ان لهم حساباتهم الخاصة التي ترفض أن تعيش الناس إلا في فصول تشبه وجوهم الكالحة تحاكي كآبة فصل الخريف. ولا يسعنا في هذه اللحظات التي تمر فيها مصر بأخطر منعطف إلا أن نقول حفظ الله مصر من الموتورين والحاquدين والسفهاء.

بيروت في ٢٥/٧/٢٠١٣

دردشات على ضفاف البوسفور ١/٤^١

تلقيت دعوة كريمة من منتدى فلسطين الدولي للاتصال لحضور أعمال المنتدى الذي انعقد في اسطنبول بتركيا يومي الاربعاء والخميس ٢٣ و ٢٤ نيسان، وقد كان لافتاً في المنتدى أن فلسطين ما زالت حاضرة بقوة في وجدان الشعوب العربية والاسلامية ومتفقيها وإعلاميها، فقد ناهز الحشد الذي شارك في المنتدى حاملاً هم القضية الفلسطينية الـ ٤٠٠ شخصية من أكثر من اربعين دولة عربية وأفريقية وأوروبية وضعوا خلاصة تجاربهم وخبرتهم الاعلامية والفنية والثقافية في خدمة القضية الفلسطينية مؤكدين أنهم حاضرون على الدوام لبذل ما وسعهم من أجل هذه القضية العادلة والشعب المضطهد.

وعلى هامش أعمال المنتدى كانت لي لقاءات مع شخصيات عديدة مطلعة، بل وبعضها على صلة بمواقع القرار في دولها، حيث دارت بيننا نقاشات وأحاديث تخطت الملف الفلسطيني إلى شؤون وشجون عربية وإسلامية ومحلية في أقطار عدة.

عند ضفاف البوسفور، وفي ليلة جميلة تشبه مدينة اسطنبول التقيت صديقي التركي المطلع على كثير من خفايا وخبايا السياسة التركية، بل والمقرب جداً من مواقع القرار في رأس الحكومة التركية، والمتابع بشكل دقيق لتفاصيل الملفات العربية خاصة الملفين السوري واللبناني. كان من الطبيعي أن يكون سؤالي عن الانتخابات البلدية التي جرت مؤخراً في تركيا والتي فاز فيها حزب العدالة والتنمية بشكل كبير، فأكد لي صديق التركي أن الفوز كان متوقعاً للحزب وأن قياداته كانت تحدثت قبل الانتخابات عن نسبة فوز تفوق ٤٥% وأنها كانت واثقة من تقدمها، كما قال لي إن النتائج أظهرت بما لا يدع مجالاً للشك الحجم الشعبي الحقيقي لجماعة "فتح الله غولن"، وأضاف إنهم يملكون مواقع في الدولة ولكنهم لا يملكون شعبية في الشارع، إنها الدولة الموازية التي ستعمل الحكومة على تفكيكها.

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

وعن الانتخابات الرئاسية أكد لي صديقي التركي أن رئيس الحكومة "رجب طيب أردوغان" سيترشح للانتخابات الرئاسية التي ستجري في آب المقبل، وأن قرار الترشح قد اتخذ، كما أكد أن تعديل الدستور من أجل منح أردوغان صلاحيات واسعة سيتم بعد الفوز.

وعن الحكومة التي ستدير البلد في الفترة الانتقالية التي ستواكب عملية انتخاب الرئيس التركي الجديد، أكد صديقي التركي أن التوجه داخل حزب العدالة والتنمية هو لتكليف وزير الخارجية أحمد داوود أوغلو رئاسة الحكومة، وتعيين مدير المخابرات التركية، "فيدان هاكان" وزيراً للخارجية. أما الرئيس "عبدالله غل" فإنه سينصرف بعد انتخاب أردوغان لإدارة أعماله الخاصة.

وعما إذا كان هذا التغيير التي سيحدث داخل تركيا بعد الانتخابات سيتترك أثراً على السياسة التركية في المنطقة، أكد لي صديقي التركي أن تركيا بعد الانتخابات الرئاسية ستكون مختلفة عن تركيا قبلها. تركيا ستدخل مع أردوغان الرئيس مرحلة جديدة مختلفة، سنقول للجميع أنا هنا، سيختلف التعاطي في الكثير من الملفات. لن تسكت تركيا بعد الآن على ما يجري في سوريا، لن تقبل أن تجري أنهار من الدماء بجوارها دون أن تحرك ساكناً، سيكون لتركيا تعاطي مختلف في الملف السوري، قال صديقي واطاف "لاقيني بعد الانتخابات وسنرى".

أما في مصر فأكد لي صديقي أن أردوغان لن يغير من سياسته ونظرته إلى الانقلاب الذي جرى في مصر، حتى ولو جرت الانتخابات الرئاسية في مصر وأنت بالمشير عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد، إلا أنه أردف وقال قد تشهد العلاقات الاقتصادية تفعيلاً من جديد في حدود تأمين مصالح البلدين.

سألني صديقي ألا تريد أن تعرف عن لبنان في أجندة القيادة التركية في المرحلة المقبلة؟ قلت: بكل تأكيد. فأكد لي أن لبنان سيكون حاضراً بشكل أقوى في التفكير

التفكير التركي، ستعمل القيادة التركية على إعادة التوازن العادل إلى لبنان من دون أن يعني ذلك الدخول في خصومة مع أحد.

وفي القضايا الداخلية التركية أكد لي صديقي التركي أن أردوغان سيأخذ مواقف أكثر تقدماً وشجاعة في ملفي الأكراد والأرمن، سيكون هناك خطوات تعزز من فرص السلام مع الأكراد كمكوّن اساسي في المجتمع التركي، كما أكد أن أردوغان سيقدم في ملف الأرمن على خطوات لم تكن معهودة من قبل، قدم اعتذاراً وسيقدم ما هو أهم من ذلك خلال الأشهر القادمة التي ستلي الفوز.

صديقي التركي وبعد أن طرح الكثير من الأسئلة حول الشأن اللبناني لتكوين فكرة شاملة وكافية عن وضع الانتخابات الرئاسية والنيابية وما سوى ذلك، أحب أن يختم الحديث بالتأكيد أن حزب العدالة والتنمية، وعهد أردوغان الجديد سيكون مختلفاً شكلاً ومضموناً، واعداً أن يحقق الحزب في الانتخابات النيابية المقبلة قرابة ٧٠% من أصوات الناخبين في رحلة إعادة تركيا إلى تاريخها الذي تم طمسه طيلة عهود الجمهورية.

بيروت في ٢٠١٤/٤/٣٠

دردشات على ضفاف البوسفور ١٤/٢

في ردهة من ردهات الفندق المطل على المضيق حيث تجوب السفن عباب المياه ذهاباً وإياباً كان لقائي مع صديقي القطري العالم منذ زمن بأسرار السياسة القطرية، والمطلع عن قرب على خفاياها، والمقرب من مواقع صناعة القرار في الإمارة التي حيرت العالم وشغلت الدنيا. كان اللقاء فرصة للحديث عن الاتفاق الخليجي بين قطر والدول الثلاثة الأخرى بوساطة كويتية، وقبل ذلك عن الاسباب الحقيقية لأزمة سحب السفراء من الدوحة، خاصة وأن احدى الشخصيات التي كانت مشاركة في المنتدى كان لها تفسير خاص بعد الاتفاق ذهبت فيه إلى حدود الحديث عن إذعان قطري للارادة الخليجية المتمثلة بإحدى الدول النافذة.

تحدث صديقي القطري بثقة تتم عن معرفة عميقة بما تم الاتفاق عليه. قال أزمة سحب السفراء من الدوحة لم تكن على خلفية العلاقات الخليجية الخليجية، أبداً على الاطلاق، كانت تعكس وجهة نظر بعض الدول الخليجية من الانقلاب العسكري في مصر، ومحاولة فرض وجهة نظرها وموقفها على بقية الدول، وهذا ما رفضناه في قطر وهذا ما سنرفضه على الدوام لأن ذلك جزء من ممارسة حقنا في سيادتنا على قراراتنا الوطني. لم تكن الازمة على خلفية إساءة معينة لأي دولة خليجية، نحن في الدوحة لن نسيء إلى علاقات أخواننا في الدول الخليجية، ولكننا لن نقبل أن يسيء أحد إلينا او يمارس وصاية على قراراتنا.

قلت وماذا عن الاتفاق الذي تم توقيعه في الرياض مؤخراً؟ وهل فعلاً ستتراجع قطر عن التزاماتها تجاه الشعوب؟ أو هل ستغير من سياساتها؟

نظر إلي صديقي القطري وتبسم ثم قال: هل وجدت أن سياسة قطر تغيرت بعد الاتفاق؟ يا عزيزي قلنا في السر وفي الجهر إننا لن نتدخل في شؤون دول الخليج المجاورة، ونتحدى أن يثبت أي شخص أننا تدخلنا في شؤون الآخرين، ولكننا لن نقبل

^١ - مقال نشرة في موقع آفاق نيوز.

لأي شخص أو دولة أن تتدخل في شؤوننا. لقد نص الاتفاق على سيادة دول الخليج على أراضيها وعلى قراراتها، وبالتالي ليس لأحد أن يحاسبنا على ممارسة حقنا في قراراتنا فوق أراضيها. موقفنا مما جرى في مصر لن يتغير، وسنمضي في الوقوف إلى جانب الشعب المصري وخياراته الديمقراطية. قاطعته في هذه الاثناء سائلاً: وماذا عن التفسير الذي قدمه احد الاشخاص المرموقين والذين كانوا على الدوام يقفون إلى جانب ثورات الشعوب، وللمفارقة كان الشخص في تلك اللحظة يمر بجانب الردهة التي كنا نجلس فيها، وقد أعطى انطباعاً أن قطر خضعت لأرادة دول الخليج الأخرى؟ قبل ان يباشر كلامه أحدث حركة بأصبعيه الابهام والسبابة يفهم منها الاشارة إلى النفود وقال : هذه المعلومات تحصل عليها هذا الشخص من إحدى الدول الخليجية التي تسببت بالأزمة، والتي تواصل محاولاتها للايقاع بين الدول الخليجية، وبالتالي ليس له اي تفسير. وأردف : على كل حال انتظر إذا كانت السياسة القطرية ستتغير ام ستبقى ثابتة على ما هي عليه.

قلت ماذا عن ترحيل الاخوان المسلمين من الدوحة؟ قال: قطر أميراً وحكومة وشعباً لها تاريخ عريق في الضيافة وإغاثة المهوف، ولن نتخلى عن تاريخنا وتراثنا وتقاليدنا وستبقى قطر مشرعة ابوابها امام كل ضيف أو ملهوف، وإذا كان البعض يريد محاسبتنا على ذلك فليبدأ من غير الدوحة حيث تحتضن بعض العواصم المجاورة بعض الشخصيات التي لا تتفك توجه الشتائم والاتهامات لقطر وحكومتها وشعبها من دون ان تقدم حكومة هذه الدولة المجاورة على فعل أي شيء. أقول لك يا صديقي فليطمئن اي وافد إلى قطر أننا لن نقوم بترحيل أي شخص لأن ذلك قرار سيادي لا تملك أي جهة فرض اي شيء علينا فيه.

طيب وماذا عن تغطية قناة الجزيرة؟ هل ستتغير؟

وهل شعرت أن تغطية قناة الجزيرة تغيرت في الفترة الأخيرة؟ قناة الجزيرة اخذت منذ لحظة إطلاقها خيار الوقوف إلى جانب الشعوب، وهي تتبنى خيار الرأي والرأي الآخر، ولذلك ليس في وارد القناة ان تغير من منهج عملها والوقوف إلى جانب الشعوب العربية.

الجزيرة يا صديقي في موقع المظلوم والمعتدى عليه خاصة في مصر، وعليه فهي في موقع الدفاع عن صحفييها وعن نفسها قبل الدفاع حتى عن الشعب المصري، ومع كل ذلك هي حريصة على عرض وجهة الطرف الآخر اقصد الانقلاب.

ومتى سيعود السفراء الخليجيون إلى الدوحة؟ قلت؟

لا يهتم يعودون أو لا يعودون. السفراء ليس لهم أي عمل في الدوحة سوى أكل "الثريد" وعلى كل حال عندما يصلون سنقوم بحسن ضيافتهم، وإذا لم يعودوا فإن ذلك لن يؤثر على سياستنا في شيء. المهم أننا لم نقم بخطوة انفعالية كغيرنا، سنحافظ على مستوى علاقتنا بجوارنا من دون أن نسمح بفرض اي وصاية علينا.

يبدو أنكم في قطر وانقون من أنفسكم وكأنكم ربحتم هذه الجولة أو هذه المعركة الدبلوماسية إذا صحّ التعبير؟

نحن لا نبحث عن انتصارات وهمية على أشقائنا، ونؤكد أننا مرتاحون لأوضاعنا ولا نخاف من أي انفعالات غير محسوبة تعبر عن أزمة عند غيرنا، وبإمكانك يا صديقي أن تحدث وقلق ثقة أن قطر ماضية في موقفها المؤيد للشعوب العربية، ولن تغير من نهجها حتى يعو الربيع العربي ويزهر من جديد.

بيروت في ٢٠١٤/٤/٣٠

دردشات على ضفاف البوسفور ٤/٣

"الحكمة اليمنية"، قول مشهور وقديم قدم اليمن السعيد. لقد ثار الشعب اليمني مطالباً بتحقيق تطلعاته في الحرية والكرامة والديمقراطية كغيره من شعوب دول الربيع العربي، وحقق الشعب اليمني جزءاً كبيراً من مطالبه وتطلعاته بأقل الاثمان الممكنة. لقد أطاح برئيس النظام، وفكك المنظومة العسكرية التي كانت تحرسه، وبدأ مرحلة الانتقال السلمي الديمقراطي ليكون اليمن دولة مدنية ديمقراطية تتسع لكل أبنائها وتسمح لهم بالشراكة الحقيقية في إدارة شؤونهم. وهذا ما شرحه لي بإسهاب أحد قيادات التجمع اليمني للإصلاح المشاركين في منتدى فلسطين الدولي للاعلام والاتصال، ففلسطين بالنسبة إليهم لا تقل شأنًا عن اليمن، وحضورها في وجدان اليمنيين كحضور اليمن تماماً، وقد كانت فرصة طيبة أن جمعي أحد الاصدقاء المشتركين بهذا القيادي البارز في تجمع الإصلاح، وقد كان ملماً بتفاصيل الوضع اليمني الدقيقة، فضلاً عن معرفته الواسعة بالشؤون العربية من مصر إلى سوريا وليبيا ولبنان وغيرها من البلدان.

لقد شرح لي هذا القيادي الظروف التي بلغها اليمن في ظل الاتفاق بين أحزاب اللقاء المشترك الذي يضم إلى التجمع اليمني للإصلاح أحزاباً ناصرية واشتراكية ويسارية وغيرها، والحزب الذي كان حاكماً (حزب المؤتمر)، فأكد أن الاتفاقيات التي تم توقيعها بين التجمعين يجري تنفيذها بشكل يضمن اشتراك كافة مكونات اليمن في بناء الدولة الحديثة. فالرئيس عبد ربه منصور هادي ورئيس الوزراء محمد سالم باسندوة يسهران على تنفيذ الاتفاقات، وقد تم تشكيل حكومة مناصفة بين حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك بمقدار سبعة عشر وزيراً لكل من الفريقين. ونحن في التجمع اليمني للإصلاح كانت حصتنا من الحكومة اربع وزارات فقط، بينما توزيع باقي الوزارات العائدة للقاء المشترك على حلفائنا من الاحزاب الأخرى.

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

وماذا عن الجيش؟ قال: الجيش يتم بناؤه وفقاً لعقيدة جديدة تجعله جيش اليمن. لقد تم إقالة عدد من القيادات التي كانت ترتبط بالرئيس السابق علي عبد الله صالح، نجله أحمد، وأبناء أخوته من قيادات الجيش والحرس الجمهوري، وفي مقابل ذلك تولى قائد الفرقة الأولى مدرع اللواء الركن علي محسن صالح الأحمر عن منصبه في قيادة الفرقة، وهو الآن يتولى منصب مستشار رئيس الجمهورية، كما تم إعادة هيكلة الجيش ليكون جيش اليمن وليس جيش القبيلة أو العائلة أو الفرد.

وعن ملف الحرب في صعدة مع الحوثيين قال محدثي إن الحرب مع الحوثيين لها حديث آخر. فالحوثيون كانوا جزءاً من الثورة، ثم هم اليوم يتلقون دعماً كبيراً من الرئيس السابق، كما يتلقون دعماً آخر من بعض الدول الإقليمية التي لها أجندة خاصة في اليمن وتحاول أن تقيم دولة تختلف في تفكيرها ونهجها عن النسيج اليمني. قلت من تقصد؟ قال : المجتمع اليمني مجتمع قبلي من جهة، ومكون من نسيجين أساسيين من جهة أخرى: الشافعيون (نسبة للإمام الشافعي) والزيديون (نسبة للإمام زيد بن محمد) وقد كانت العلاقات طبيعية جداً لا يشعر أي يمني بأي فارق عن غيره بسبب هذا التنوع. ثم بدأ الحوثيون (اساسهم من اتباع الزيدية) يأخذون منحى آخر يفترون فيه عن بقية الزيدية وعن الشافعية، وهو ما وجد خلافاً داخل المجتمع اليمني أخذ في بعض الاحيان طابع التشدد والتكفير خاصة وأنه قد نما في الشارع اليمني أيضاً فكر من نوع آخر تأثر بفكر الوهابية الموجود في السعودية، ومن هنا نشأ خلاف تطور إلى صراع وصادم مسلح. وأضاف محدثي مبدئياً أسفه، لقد دعمت بعض الدول الشقيقة والجارة الحوثيين في الفترة الأخيرة حتى لا يتمكن اليمن من تجاوز الفترة الانتقالية، ظناً من هذه الدولة أنها بذلك تحبط محاولات التجمع اليمني للإصلاح الوصول إلى السلطة. قلت من تقصد بهذه الدولة؟ قال الجميع يعرفها على الرغم من إظهارها العداءة للحوثيين. قلت: يعني السعودية؟ قال: كل اليمنيين يعرفون هذه الدولة، ويعرفون أنه لولا دعمها في الفترة الأخيرة لما تمكن الحوثيون من السيطرة على مساحات من المحافظات المجاورة للعاصمة

في صعدة وعمران، فضلاً عن أن هذا التدخل غير المعلن وراء الحديث عن خلافات في قبيلة حاشد، ولكننا في اليمن تجاوزنا ذلك، ونستطيع أن نتجاوز هذا الدعم لصالح اليمن.

ماذا عن القاعدة وعن طائرات الاستطلاع الأمريكية بدون طيار التي تقوم باستهداف السيارات والمواطنين؟

القاعدة في اليمن ليس لها وجود كبير وواسع، قال محدثي، ولكن لجوء الطائرات الأمريكية لقصف التجمعات القبلية التي يلجأ إليها بعض هؤلاء الأفراد، تجعل القبيلة كلها تشعر بعداء الجهة التي تقصف لها، وبالتالي يصور الأمر وكأن القاعدة متجذرة ومنتشرة في اليمن، وهذا غير صحيح وغير دقيق. المسألة تعود إلى أسباب استهداف التجمعات القبلية، وهو ما يظهر وكأن القبيلة كلها "قاعدة". وهذا أمر يحتاج إلى وعي عند القيادات اليمنية لقطع الطريق على هذا الموضوع. ولكن ماذا عن موقف الحكومة التي تشاركون فيها من هذا الملف؟ ولماذا يسمح للطائرات الأمريكية بانتهاك الاجواء اليمنية والقيام بهذا العمل العدواني ليس على القاعدة بل على اليمن؟

لسنا وحدنا في الحكومة ونعمل ما بوسعنا لوضع حد لهذه الاعمال التي يتم التجاوز فيها على سيادتنا الوطنية.

وماذا عن الحراك الجنوبي الذي يعمل على إعادة تقسيم اليمن؟

اليمن سيبقى موحداً ضمن الاقاليم التي تم الاتفاق عليها في الحوار الوطني مؤخراً، ولن نسمح بأي محاولة لاعادة تقسيم اليمن من جديد، فالثورة قامت من أجل اليمن الواحد، ومن أجل بناء نظام سياسي ديمقراطي معتدل تكون المساحة فيه مفتوحة أمام كل اليمنيين للمشاركة الفاعلة التي تضمن الحياة الحرة الكريمة لكل أبناء الشعب اليمني.

بيروت في ٢٠١٤/٤/٣٠

دردشات على ضفاف البوسفور ٤/٤^١

لا تكون مناسبة من المناسبات المتصلة بالقضايا العربية إلا وتكون مصر حاضرة فيها، خاصة بعد الانقلاب العسكري الذي نفذه وزير الدفاع، عبد الفتاح السيسي، على الرئيس المدني المنتخب عبر انتخابات حرة نزيهة وديمقراطية، محمد مرسي، وعلى المسار الديمقراطي الذي سلكته مصر بعد ثورة ٢٥ يناير. كيف لا؟ ومصر وكما نقول جميعاً على امتداد مساحة الوطن العربي، أم العرب، بل أم الدنيا. فكيف إذا كانت القضية فلسطين، ومصر لها ما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على قضية العرب والمسلمين الأولى، خاصة وأن ما يبدر عن حكومة الانقلاب والنظام الانقلابي لا يطمئن كثيراً حيال مستقبل القضية الفلسطينية.

لقد حضرت مصر في يوم فلسطين، و حضرت فلسطين في وجدان وضمير وعقل مصر. على هامش الجلسة الافتتاحية لمندى فلسطين الدولي للاعلام والاتصال جرى تكريم عدد من الشخصيات الاعلامية والفنية التي قدمت لفلسطين وما تزال، ومن بين هؤلاء وزير الاعلام المصري في زمن الرئيس محمد مرسي، صلاح عبد المقصود. كل المكرمين استلموا دروعهم التكريمة واكتفوا بأخذ صورة تذكارية مع منظمي المندى. وحده صلاح عبد المقصود طلب كلمة قصيرة بعد استلام درعه. تقدم نحو منصة إلقاء الكلمات، رفع شارة رابعة، ونقل للحضور تحيات الرئيس المختطف محمد مرسي، وأكد أن فلسطين حاضرة على الدوام في وجدانه وتفكيره، وأكد نقلاً عن مرسي أن الهم سينفرج على مصر وعلى فلسطين بفضل ثبات وصبر الشعب الفلسطيني والشعب المصري، كما أكد عبد المقصود أن فلسطين ستبقى على الدوام مهمتنا التي لن ننشغل عنها بقضايا الأخرى على أهمية هذه القضايا.

بعد هذا الموقف كان لا بد من لقاء مع الوزير "المقصود"، وفي جلسة من جلسات الاستراحة لتناول الغداء جلسنا معاً على طاولة واحدة ورحت أسأل عن أحوال مصر بعد

^١ - مقال نشر في موقع آفاق نيوز.

الانقلاب، وعن مآلات الثورة في ضوء حالات القمع والاستبداد والمجازر التي تركت بحق المصريين.

لقد كان الوزير عبد المقصود واثقاً أن ثبات المصريين وحراكهم الثوري السلمي كفيل بإطاحة هذا الانقلاب. لقد أكد خلال الحديث أن الشعب الذي اسقط نظام حسني مبارك، وتدوّق طعم الحرية، لن يعجز عن إسقاط نظام الانقلاب، ولن يقبل بعودة الاستبداد وحكم العسكر. سألت الوزير عبد المقصود: ولكن على ماذا تراهنون؟ وهذا الانقلاب قد مضى في تطبيق خريطة المستقبل التي وضعها، وهو سينظم انتخابات رئاسية في شهر أيار؟

تطلع إلي عبد المقصود مع ابتسامة خفيفة وقال: وعلى ماذا كنا نراهن قبل ٢٥ يناير؟ لقد خرج الشعب المصري وأسقط نظام حسني مبارك لأنه رفض العبودية والاستبداد، وهذا الشعب يكتشف يوماً بعد يوم أن الذي جرى ليلة الثالث من تموز هو انقلاب وليس كما أشيع موجة ثورية ثانية، وكلما اكتشف هذا الشعب هذه الحقيقة سيكون أكثر استعداداً لبذل المزيد من التضحيات، والثبات على حراكه السلمي لتحقيق هدفه في أسقاط الانقلاب مرة أخرى. الأمر الآخر يا صديقي أن شرائح جديدة من الشعب المصري دخلت على خط التظاهر والاحتجاج، وهذه الشرائح لم تكن في الايام الأولى للانقلاب بوارد التظاهر. إضافة إلى ذلك فإن كافة القوى الثورية التي شاركت في ٢٥ يناير عادت هذه الايام للاصطفاف مع بعضها لاسقاط الانقلاب، وسنسمع قريباً إعلاناً مسرراً في هذا الاتجاه (بالفعل تم إعلان مجموعة مبادئ في بروكسل لقوى ثورية ليست من ضمن تحالف دعم الشرعية). وأضاف عبد المقصود: إذا أضفنا إلى ذلك الازمة الاقتصادية والامنية التي تعيشها مصر، وأزمة الثقة التي يعانيها فريق الانقلاب على صعيد العلاقات مع المجتمع الدولي، وأن المساعدات المالية التي تتدفق عليه من دول غنية في الخليج لن تدوم ولن تتواصل إلى فترات طويلة، ندرك أن مصير الانقلاب هو الفشل، وأن المسار الديمقراطي سيعود إلى مصر، وان الشرعية ستعود من جديد وممثلة بالرئيس محمد مرسي.

سألت الوزير عبد المقصود، وهل أنتم على استعداد للدخول في تسوية ما تعيد الاستقرار إلى مصر، وتحافظ على ما تبقى من هبة الدولة، وتتخذ مصر من حالة الاستنزاف التي تعيشها اليوم، فأنتم مستنزفون، والسلطة الحاكمة مستنزفة أيضاً؟ أجاب: المبادرة بيد الفريق الآخر، ونحن لا نملك سوى الدفاع عن الشرعية والمسار الذي سلكه الشعب المصري. وهل هذا يعني أنكم تقبلون مبدأ التسوية؟ كل ما يأتي تحت سقف الشرعية التي أقرها الشعب المصري عبر المحطات الانتخابية التي جرت بعد ثورة ٢٥ يناير يمكن البحث فيه، مع التأكيد أن كل من تلطخت يده بدماء المصريين لا بد أن يحاسب ويعاقب.

كانت هذه خلاصة جلسة على الغداء مع وزير الاعلام المصري في عهد الرئيس محمد مرسي، الوزير صلاح عبد المقصود، ثم كانت لي جلسة أخرى مع باحث مصري مقيم في القاهرة وكان قد وصل إلى اسطنبول للمشاركة في أعمال المنتدى. سألته عن الأوضاع العامة في مصر في ظل تواصل الحراك الرافض للانقلاب، والتحضير للانتخابات الرئاسية؟ أكد لي هذا الباحث والمتابع للوضع بشكل دقيق أن ما جرى يوم ثلاثين حزيران والثالث من تموز لا يمكن لمنصف أن يتجاوزه. فقد كانت أعداد غفيرة وكبيرة من المصريين قد خرجت إلى ميدان التحرير وإلى أمام قصر الاتحادية تطالب بانتخابات مبكرة، ولا يستهان بهذه الاعداد على الاطلاق. لقد أخطأ الاخوان ومعهم الرئيس محمد مرسي في إدارة الكثير من الملفات، وهو ما دفع هذه الاعداد للتظاهر، وأما حكاية إصدار خريطة مستقبل واحتجاز الرئيس مرسي فتلك حكاية أخرى، فلربما انتهز الفريق عبد الفتاح السيسي اللحظة واخذ قراره بوضع حد نهائي لحكم مرسي. ولكن في مطلق الاحوال فإن الوضع في مصر يسير كل يوم بعد يوم إلى ما هو أسوأ. هناك أزمة اقتصادية تتفاقم كل يوم ويدخل معها شرائح عمالية في إضرابات عن العمل. وهناك أزمة أمنية تكبر يوماً بعد يوم ولن تستطيع الشرطة وأجهزة الأمن وضع حد لها في ظل استمرار التوتر. وهناك حالات القمع التي تولد مزيداً من حالات الرفض والشعور بحب الانتقام والثأر وهو ما يشكل وقوداً جديداً للحراك الثوري الذي يتواصل إلى الآن بشكل

سلمي. أما غداً فقد يخرج عن سلميته إذا لجأت الشرطة والأمن لاستخدام مزيد من القوة والعنف. الناس ببساطة مصممة على الانتهاء من زمن الاستبداد والعسكرة، ولكن قسماً كبيراً منها لا يريد العودة أيضاً إلى زمن مرسي، وهنا لا بد للاخوان أن يدركوا أن العودة الكلية إلى الوراء أمر صعب إن لم نقل مستحيلاً، وهنا أعود لأقول صحيح أن السيسي انتهر فرصة تجمع الناس يومي ٣٠ حزيران و٣ تموز، ولكن لا يمكن تجاهل حقيقة هذه الجموع أيضاً.

سألته هل تتوقع أن تجري الانتخابات في أجواء من الاستقرار والحرية؟ وماذا عن اليوم التالي؟ أجاب: الانتخابات ستجري في موعدها وإن حصلت بعض الأمور الأمنية التي تعرقل في بعض المناطق ولكنها لا توقف الانتخابات. أما عن مدى نزاهة هذه الانتخابات فلا يمكن الحكم على ذلك قبل إجرائها، ولكن من خلال المعطيات المتوفرة بين أيدينا اليوم لا يمكن الركون إلى شفافية النتائج، ولعل أصدق تعبير عن ذلك هو في انحسار المنافسة بين مرشحين فقط. وهل يستطيع الفائز أن يضع الحلول السحرية لمصر؟ بكل تأكيد لا، والواضح أن الفائز سيكون في هذه الانتخابات هو عبد الفتاح السيسي، ولكن المؤشرات جميعها تشير إلى أن مصر لا يمكن أن تحكم من قبل جهة واحدة حتى لو كان الجيش والعسكر وبالأخص بعد ثورة ٢٥ يناير، ولذلك الخلاص هو في تسوية تعيد المسار الديمقراطي الحقيقي الذي يتيح الحريات العامة للمصريين، وما سوى ذلك سيولد أزمات جديدة تستنزف ما تبقى من رصيد للدولة والشعب المصري.

بيروت في ٣٠/٤/٢٠١٤

الخاتمة

الربيع لا بدّ أن يزهر ولو متأخراً، هذه سنّة الله في الطبيعة والخلق، وربيع العرب الذي انطلق مع هبة الشعوب العربية في أقطارها تريد التخلّص من نير العبودية وحياة الذل والارتهان، لا بدّ أن يزهر حرية وكرامة في كافة الاقطار، ولا بدّ أن تسطع شمسها في سماء العرب مبدّدة تلك الظلمة التي خيّمَت على أرجائها عقوداً من الزمن.

صحيح أن لكل ثورة شعبية تريد التخلّص من الاستبداد والاستعباد ما يسمّى بالثورة المضادة التي تعمل للقضاء على الثورة الحقيقية، ولكن الصحيح أيضاً أن ثورة الشعوب هي دائماً التي تنتصر في النهاية لأنها وليدة حراك نابع من شعور صادق بالتغيير لما هو أفضل وأصلح.

إن الثورة العربية على الاستبداد والاحتكار لم تنته بعد حتى نقول جاء الخريف قبل أن يزهر الربيع. هي ثورة مستمرة متواصلة في كل الربوع على شاكلات مختلفة على الرغم من المؤامرة التي عملت وتعمل على النيل من هذه الثورة. إن المعركة مستمرة بين الثوار الذين يمثلون تطلعات الشعوب، وبين المتضررين سواء في الداخل والخارج الذين لا يريدون لهذه الأمة والخروج من ذلك التيه الذي فرض عليها نوعاً من الجهل والفقر والانحدار.

إن الربيع العربي مزهر مزهر، ولن يستطيع أحد أن يخبي توهّجه مهما بذلت المحاولات وانفقت الأموال وحيكّت المؤامرات. هي مسألة وقت ليس إلا، والتاريخ شاهد على ذلك وهي قناعة يجب أن تظلّ راسخة عند كل الشعوب.

الفهرس

الإهداء	٢
المقدمة	٣
الياسمين يشعل الخضراء	٦
الحركة الاسلامية ومسؤولية مستقبل المنطقة	٨
رحم الله "بن لادن" وغير مأسوف على تجربته	١٢
الربيع العربي ماض إلى أهدافه والتيار الاسلامي ضمانته	١٦
العالم الاسلامي وتحديات تقسيم الأمة من جديد	٢٠
الواقع العربي وتحديات المرحلة المقبلة	٢٤
إسلاميو لبنان والثورة السورية	٢٩
أزمة مبادئ وليست كيماوي	٣٤
اتفاق كيري - لافروف .. الأمر لنا	٣٨
انتخابات وانتهاكات	٤١
الخلايا النائمة والخلايا القائمة	٤٤
محمد كرسي رئيساً لكل مصر وسنداً للعرب	٤٧
مرسي في إيران .. شجاعة الحكيم	٥١
مرسي كـ "ممثل لشعب تحرر من الولايات الاستبدادية"	٥٥
المحاكم الدستورية .. ومحاكم التفتيش	٥٨

- ٦٢ .. مصر .. المحكمة قالت كلمتها ماذا عن الشعب
- ٦٥ .. مصر .. وفي بعض القضاء تسلط وكيدية
- ٦٨ .. مصر .. معارضة مراهقة
- ٧١ .. مصر .. معارضة متأخرة
- ٧٤ .. مصر .. وفي الإعلام ديكتاتورية
- ٧٧ .. وفي موقف الخاسرين استبداد
- ٨٠ .. إعلان يكشف النوايا
- ٨٤ .. مصر .. إنقلاب ناعم ونتائج خسنة
- ٨٨ .. حفلة نصب واحتفال تنصيب
- ٩٢ .. مصر .. أوان القناعة بفشل الانقلاب
- ٩٦ .. الشعب إذ يقول : إرحل .. !!
- ٩٩ .. الأخوان والديمقراطية
- ١٠٢ .. عن مسافة السكة
- ١٠٤ .. الاسلام والعروبة يتكاملان وفلسطين لن تسقط و"إسرائيل" هي العدو
- ١٠٨ .. الثأر من الماضي لا يبني المستقبل
- ١١١ .. الربيع العربي .. والثورة المضادة
- ١١٥ .. دردشات على ضفاف البوسفور ٤/١
- ١١٨ .. دردشات على ضفاف البوسفور ٤/٢

١٢١	دردشات على ضفاف البوسفور ٤/٣
١٢٤	دردشات على ضفاف البوسفور ٤/٤
١٢٨	الخاتمة
١٢٩	الفهرس